

دار الشروق



فى الحريّة والمساواة

الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

© دار الشروق
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE
SHOROUK INTERNATIONAL: 316/318 REGENT STREET, LONDON W1, UK, TEL: 637 2743/4, TELEX: SHOROK 267765

د. حازم الببلاوى

فى الحرية والمساواة

دار الشروق



تقديم

رغم ما يعانيه استاذ الجامعة فى بلادنا من احباط فى جوانب عديدة من حياته اليومية والعلمية ، فانه يتمتع فى نفس الوقت بميزة قد يحسده عليها غيره من الكتاب . وهذه الميزة هى أن له جمهورا مضمونا من القراء ، وهؤلاء هم طلبته . وقد أدت ظروف معروفة ـ لا محل لترديدها هنا ـ إلى ربط هؤلاء الطلبه بكتاب أو كتب استاذهم ، على نحو لا يعرفه غيره من الكتاب . ولكن هذه الميزة نفسها لم تلبث ان انقلبت الى عبء نفسى شديد على نفس الاستاذ . فالطالب / القارئ وقد أصبح مستأنسا وربما مستسلما لكتابات الاستاذ / الكاتب ، قد أزال الكثير من الاثارة والمتعة فى حوار الكاتب / القارئ . كذلك فان اضطرار الاستاذ الكتابه الى طلبته فى موضوعات علمية محددة ، قد فرضت عليه تخصصا ضيقا من ناحية واسلوبا خاصا من ناحية أخرى . ولذلك فان الكتابه للجمهور الرحب عبر الصحف والمجلات السيارة كانت دائما منفذا محببا للنفس عند عدد من اساتذه الجامعات .

وقد اتيحت لى خلال السنوات الخمس عشر الاخيرة الكتابة فى الصحف من حين لآخر فى قضايا سياسية واقتصادية . ويضم هذا المؤلف مجموعة من

الدراسات والمقالات والتى نشرت أو قصد أن تنشر ـ ولم تنشر ـ فى الصحافة المصرية والعربية . واذ أعيد نشرها هنا ، فاننى أضيف إلى بعضها أجزاء لم يمكن نشرها فى ذلك الوقت ـ لضيق المكان أو لغير ذلك من الاسباب . واذا كنت أنشر فى هذا المؤلف الدراسات أو الاجزاء التى لم يمكن نشرها فى حينه ، فليس معنى ذلك انه يتضمن كل ما سبق أن ارسلته لدور الصحف ولم يمكن نشره . فالحقيقة انى لا احتفظ بأرشيف دقيق لأصول الدراسات المرسله لدور الصحافة ، وفى معظم الاحوال كنت أفقد الاصل بمجرد ارسال المقال الى الجريدة .

وقد وجدت ان عددا من هذه الدراسات والمقالات المنشورة وغير المنشورة تمثل وحدة فكرية متكاملة فى بعض من القضايا السياسية والاقتصادية بما يستحق النشر فى مؤلف واحد . ووجدت ترحيبا من دار الشروق لنشرها ومن ثم فقد كان من الصعب التخلى عن هذه الفرصة .

أما وقد سردت ظروف ظهور هذا المؤلف ، فاننى بحاجة الان الى مناقشته من الناحية من الموضوعية .

موضوع الكتاب ـ كما سبق الاشارة ـ هو قضايا سياسية واقتصادية معاصرة ، حفزت الكاتب الى الكتابه فى الجرائد اليومية . ولذلك فان أهم ما يجمع بين المقالات الواردة بين دفتى هذا المؤلف هو أنها تتعرض لقضايا معاصرة . كانت كذلك عند كتابتها ولازالت بنفس الدرجة الآن عند تجميعها فى مؤلف واحد . أما الأمر الثانى الذى يجمع بين هذه المقالات ـ وأيا كان موضوعها أو عنوانها ـ فهو مصر . فقد كانت مصر دائما فى ذهن الكاتب عند مناقشة أى موضوع وكل اقتراح .

واذ اخترت عنوانا لهذه المجموعة «فى الحرية والمساواه» ـ وهو أحد موضوعات المؤلف ـ فان ذلك يرجع الى اعتقادى بأن هذا موضوع بالغ الخطورة فى اللحظة التاريخية التى تمر بها بلادنا الآن ، وهى فى فترة البحث عن هويتها السياسية . وقد كان موضوع الحرية والمساواه هاجسا للفكر الانسانى منذ الثورات العالمية الكبرى ـ الفرنسية والروسية بوجه خاص ـ ولكنه لازال جوهريا ومعاصرا حتى هذه اللحظة . وقد كانت كتابات توكوفيل « De Tocqueville » رائدة فى هذا المجال منذ اكثر من قرن ونصف وها هو ريمون أرون « Raymond Aron » فى فرنسا يتوج حياته الفكرية بحواره «شاهد على العصر» وهو يتحدث فى نفس الموضوع وربما بنفس العبارات . كذلك فان اختيار هذا العنوان «السياسى» ، يتضمن فى الواقع تعبيرا عن أهمية «السياسة» أو «السلطة» فى الحياة الحديثة . وهو أمر لا يخلو من دلالة ، خاصة اذا كان الكاتب بالمهنة اقتصاديا .

والحق أن قضية «السياسة» و «الاقتصاد» قد احتلت فى الفكر الحديث اهمية كبرى وخاصة فى ضوء الكتابات الماركسية أو المتأثرة بالمذهب الماركسى ـ والتى تعلن أهمية العامل الاقتصادى . وليس هنا محل للجدل فى مدى اولوية أو أهمية العامل الاقتصادى أو السياسى فى التأثير على تطور المجتمعات . وللتبسيط ـ ورغم كل محاذير التبسيط ـ فان موقف الكاتب هو أن «الاقتصاد» يطرح المشاكل والخيارات ، وأن «السياسة» تحسمها . وبطبيعة الاحوال ، فأن هذا تبسيط للأمور قد يخفى من الأشياء أكثر مما يظهر . ولكنه على أى حال يوجز نظرة الكاتب فى هذه القضية الاساسية .

وقد جمعت الدراسات المتقدمه فى خمسة فصول هى على التوالى :

العلاقات الدولية . الاقتصاد العالمى ، الحكم ، الاقتصاد المصرى ، العلاقات العربية . ورغم ما قد يبدو من تعدد فى الموضوعات فإن هناك وحدة فكرية متصله بين مختلف هذه الموضوعات .

وليس من السهل استخلاص ما يعتبر من الخطوط الاساسية وراء تفكير الكاتب . فالعادة أن تفضيلات الكاتب ـ أى كاتب ـ تبقى ضمنية غير معلنه بل وأحيانا تكون غير واعية .

ومع صعوبة المحاولة فإننى سوف احاول أن استشف ما اعتقد انه يمثل مرتكزات اساسية وراء ذهن الكاتب فيما تناوله من موضوعات . أما ما خفى وراء اللاوعى فأمره عند غير الكاتب .

ولعل أول هذه المرتكزات هو « الواقعية » . وهنا أجد الكاتب قد تأثر بتكوينه المهنى كاقتصادى . فالاقتصاد كعلم يبحث فى الموارد « المحدودة » ، ومن ثم فان الاقتصادى لا يبحث عن « المرغوب فيه » بقدر ما يبحث عن « الممكن » وعن تكلفته . فلا شئ بلا ثمن . الاقتصادى يختلف هنا عن الفليسوف أو الاخلاقى الذى يهتم « بالغايات » اكثر من اهتمامه « بالوسائل » . ويمكن استخلاص هذه الواقعية من خلال الكتابات المتقدمه سواء فى الاعتراف بضعف الدول النامية والقيود الواردة عليها ، أو بتكرار وتردد لفظ « الفاعلية » و « الكفاءة » فى مختلف المقالات أو فى ادراك نسبية الحلول واستبعاد فكرة الشر الخالص والخير المطلق .

وربما يكون ثانى هذه المرتكزات هو الافتتان بقضية « الحرية » . والحرية هنا هى « الحرية الفردية » وليست أى مفاهيم أخرى للحرية تنتهى بالعسف على « حقوق الانسان » من حيث هو انسان . فالاساس عندى هو حرية الفرد بمعنى

الاعتراف له بحقوق اساسية لا يمكن المساس بها تحت أى دعاوى اخرى براقه . والافتتان بالحرية بهذا المعنى قد يكون اتجاها مثاليا يتعارض مع ما أشرت اليه من واقعية ، ولكنها ايضا دعوة لا تخلو من واقعية . فالفرد ليس كيانا ميتا فيزيقيا يعد بجلائل الاعمال ويزعم العمل من أجل المصلحة العامة ويستشهد من أجل الاجيال ، وانما هو واقع محدود الطموح قليل الادعاء أنانى فى الغالب . ومع ذلك فان كل جلائل الاعمال انما خرجت على أيدى هؤلاء الافراد الذين يعملون فى حرية واستقلال . ويظهر هذا الافتتان بالحرية الفردية ليس فقط من خلال مناقشة قضايا الحرية والمساواة وانما من التخوف الدائم من سطوة المؤسسات والمنظمات والتى يختفى فيها الانسان الواقعى لنقف امام أجهزة غير انسانية ننسب اليها حكمه غير موجودة وعلما غير قائم وكفاءة مفقودة . وهذا لا يحول دون الاعتراف بضرورة المؤسسات والمنظمات فى كثير من الاحوال ، ولكن الخطر كل الخطر هو فى اتجاه هذه المؤسسات الى الشمولية من ناحية والترهل من ناحية أخرى . ولذلك فاذا كان التنظيم ضروريا فان التعدد امر لازم بنفس القدر لكبح جماح الاتجاهات الشمولية وعدم الكفاءة .

وأخيرا وربما ايضا استمرارًا على نهج الواقعية هناك ادراك للترابط والاندماج فى الاقتصادى العالمى بكل ما يفرزه من تطورات ، وضرورة متابعة العصر والانفتاح عليه . ومن المصادفات أن لفظ « الانفتاح » ولم يكن متداولا ، قد استخدم ــ ربما لاول مرة فى السياسة المصرية ــ فى احدى المقالات فى وقت سابق على ما عرف بعد ذلك باسم الانفتاح وان كان فى معنى مختلف . ولعل من أهم مظاهر العصر هو قيام ثورة المعلومات وتأثيرها على مختلف نواحى الحياة المعاصرة . وقد تأثرت كتابات الكاتب بهذه الظاهرة منذ وقت مبكر وحظيت بمكان خاص فى تفكيره .

وبعد ... هل هذا يكفى لاستخلاص اهم الخطوط الرئيسية وراء فكر الكاتب فى هذه المقالات ؟ الاجابة : بالقطع لا . فهناك بالضرورة أمور أخرى قد يراها القارئ ولا يدركها الكاتب ، ولا بأس من أن تترك لتقديره . فهو فى نهاية الأمر المخاطب بهذه المقالات .

وأخير .. فان كلمة انصاف تقتضى الاشارة الى عدد من الافراد ماكانت تظهر هذه الصفحات لولا مساعداتهم . ومن ثم فان كلمة شكر لابد وأن تقال . هناك أولا الاستاذ أحمد بهاء الدين والذى أصبح صديقا عزيزا ــ وكنت لا اعرفه وارسل مقالات الاهرام باسمه فينشرها .. وكذلك المرحوم الدكتور جمال العطيفى الذى كنت اعرفه .. وهناك ايضا الإستاذ صلاح منتصر . كذلك لابد من كلمة شكر الى السيدة نجاح محمد والتى عملت سكرتيره لى فترة من الزمن واليها يرجع الفضل فى الاحتفاظ بأصول الدراسات المنشورة وغير المنشورة والتى كان يمكن أن تجد مصير الكثير من دراسات سابقة ارسلت الى الصحف ولم تنشر وضاعت اصولها . واخيرا لا أنسى الاستاذين محمد وابراهيم المعلم اللذين قبلا مشكورين نشر هذه الدراسات ضمن مطبوعات دار الشروق .

والله ولى التوفيق ..

حازم الببلاوى

القاهرة ــ مصر الجديدة

نوفمبر ١٩٨٤

١ في العلاقات الدولية



١

أفكار سائدة تحتاج الى معان جديدة*

- الاستقلال
- السيادة الوطنية
- المعلومات السرية

ليس الفكر بترديد الآراء السائدة وتبرير المواقف المتخذة ولكن باعمال العقل ، بدرجة من الجرأة والخيال وسعة الصدر ولابأس من بعض الخطأ ، فان ذلك هو أقل ثمن ندفعه لكى نصل الى الحقيقه .

من الالفاظ والافكار السياسيه التى تعيش معنا يوميا فكرة (الاستعمار) ولعلها بسبب ذلك لا تعبر عن أمور واضحه دائما كما أنها قد تكون مضللة فى بعض الاحيان . فالغالب أن تذكر هذه الكلمة وهى تشير الى ما يصاحب علاقات الدول المتقدمة للدول الصغيرة من علاقات استغلال بوجه خاص استغلال اقتصادى ، ويكمن وراء هذا التصور الضمنى شكل العلاقات الدولية

(*) نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢ .

فى القرن التاسع عشر. وحيث كانت أكبر قوة اقتصادية فى العالم هى انجلترا : الدولة الصناعية البحرية الكبرى . وقد تشكلت العلاقات الدولية فى ذلك الوقت على النحو الذى يخدم مصالح انجلترا ونشأ نمط معين للتبادل التجارى تقدم فيه المناطق المختلفه المواد الاولية لتصنع فى انجلترا ، وغيرها من الدول الصناعية ، وتعود بعض السلع المصنعة للتصريف فى أسواق هذه المناطق المتخلفه . وهكذا نشأ النمط التقليدى للتبادل التجارى : مواد أوليه ـ سلع مصنعة . وقامت المناطق المتخلفه بدور جوهرى فى العلاقات الدولية ، فهى مصدر المواد الاولية وهى سوق ـ محدودة ـ لتصريف السلع المصنعة .

وهذه مازالت بصفه عامة فكرتنا الضمنية عن الاستعمار . ولم نزل نستخدم نفس الاصطلاح فى العصر الحديث للاشارة الى هذه المفاهيم .

لعل أول ملاحظة تستوقف النصر هى أن نمط التبادل التجارى للقرن التاسع عشر لم يعد قائما بنفس الدرجة . فعلى حين أن نمط التبادل مواد أوليه ـ سلع مصنوعة كان يمثل جوهر العلاقات التجاريه فى الماضى ، فان أكثر من ثلثى التجاره العالية الان تتم فيما بين الدول الصناعية الكبرى بوجه خاص وبين أنواع مختلفة من السلع المصنوعة . وحتى اذا نظرنا الى الجزء الباقى والذى لا زال يمثل النمط التقليدى نجد أنه يغلب عليه سلعة معينة هى البترول ـ الذى يوجد بكميات ضخمة فى الدول المختلفة . ولعله بغير ذلك كان من الممكن أن تنخفض حصة الدول النامية فى التجارة العالية بشكل كبير . ويرجع هذا التطور الى عدة اعتبارات ظهرت فى العالم فى القرن العشرين . فالدول الصناعية الكبرى اصبحت تتمثل فى قارات أو ما يقرب من القارات ومن ثم اصبحت تتمتع بوفرة تكاد تكون كاملة فى معظم الموارد : الولايات المتحدة الامريكية ،

الاتحاد السوفيتى . حتى أوروبا بدأت تتجه نحو التكامل الاقتصادى وبحيث تظهر كقارة اقتصادية . ونفس الظاهرة نلمحها فى القوى الاقتصادية الصاعدة : الصين ، الهند ، البرازيل . أما نمط انجلترا الدولة الصغيرة الصناعية فلا يبدو أنه قابل للتكرار الآن . أضف الى ذلك أن التطور التكنولوجى قد خفف الى حد بعيد من ضروره الاعتماد على بعض المصادر للمواد الاولية نتيجة ظروفها المناخية أو الجرافية . فالصناعات الكيماوية وما حققته من تقدم قد خفف من الاعتماد على القطن والصوف والمطاط الطبيعى لتحل محله المركبات الكيماوية ولذلك فانه ربما باستثناء البترول واليورانيوم لم تعد حاجة الدول الصناعية المقتدمة الى الدول النامية كبيرة للحصول على المواد الاولية .

وهكذا يبدو أن الخطر الذى تتعرض له الدول النامية يكمن فى تجاهل الدول المتقدمة للعالم الثالث فى الدرجة الاولى والاستغلال فى الدرجة الثانية فقط . فالعالم المتقدم يتجه لمزيد من الاكتفاء وهو يحقق مزايا كبيرة متبادلة من الترابط الاقتصادى والحضارى فيما بينه . وما يهدد العالم الثالث الآن هو أن يسقط كلية من العلاقات الدولية ، على الاقل من علاقات العالم المتقدم . هنا ستكون فرص التقدم واللحاق بالدول المتقدمة غالية الثمن .

السيادة الوطنية :

أنظر أيضا الى فكرة اخرى لا تقل شيوعا وهى الاستقلال والسيادة الوطنية . وقد ظهرت السيادة والاستقلال تعبيرا عن جوهر العلاقات الدولية فى الماضى . والسيادة بهذا المعنى تفترض أمرين : من ناحية أن العلاقات الدولية تتم بشكل عام بين متساويين ، ومن ناحية أخرى أن نشاط الدولة الاساسى ينحصر داخل حدودها وأن العلاقات الدولية ليست سوى علاقات ذات تأثير عارض على

حياتها . أما الآن فان أيا من الامرين لا يسود بل أننا نعيش عصر لا تتحقق فيه أيه مساواة بين الدول من ناحية وتتزايد أهمية التأثيرات الخارجية على حياة الدول الداخلية من ناحية أخرى . فالدول أبعد ما تكون عن المساواة وإنما هناك تدرج هرمى لعلاقات القوة والسيطره . ولا يغير من الامر شيئا أن نعيش فى ظل توازن قوتين أو توازن قائم على تعدد الأقطاب . فالحقيقة أن العلاقات الدولية قائمة على توازن سيطرة وتدرج وليس على توازن وتعادل . وبالمثل فان العالم يتجه أكثر فأكثر الى وحدة عضوية تتداخل فيها العلاقات الدوليه بشكل مؤثر . فبصرف النظر عن وحدة العالم من حيث الاتصال المادى والمعنوى ، فان الارتباط الاقتصادى بين الدول يجعل كلا منها مجرد حلقة فى نظام معقد ومتشابك ، ومن ثم يجعل كلا منهما معرضا بدرجه أكبر لاية تقلبات فى الحياة الدولية . ولذلك تقبل انجلترا والمانيا وفرنسا واليابان وغيرها تضحيات كبيرة من أجل حماية الدولار وحماية استقرار نظام النقد الدولى . وليس فى هذا ـ فى نظر هذه الدول ـ ما يتعارض مع استقلالها ، أو قل أنها بدأت تتطور لتحل مفهوما جديدا من «الترابط» و «التعاون» بدلا من السيادة والاستقلال .

المعلومات :

وميدان ثالث أيضا نجد فيه بعض الافكار القديمة التى تحكم أوضاعا جديدة مختلفة . فنحن نعيش منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ فى جو ونفسية الحرب ، وقد أثر ذلك على كثير من سلوكنا ، ولعل ليس أقلها خطورة ما يتعلق بالمعلومات والسرية . فالسائد قديما هو أن حبس المعلومات عن العدو يحرمه من الافادة منها ومن ثم لا ترتد أثارها الى صدورنا . ولكن العصر الحديث وهو بحق عصر المعلومات ، جعل الضرر المحقق من سريه وحبس المعلومات أخطر على الدولة

أحيانا مما لو وقعت هذه المعلومات فى يد العدو . فالعصر الحديث يتميز بأمرين هامين ، الامر الاول هو ثورة المعلومات ، بمعنى أنه بقدر ما يتوافر من معلومات بقدر ما يمكن تحقق نتائج أفضل . فالمعلومات فى القرن العشرين كالطاقة فى القرن التاسع عشر ، والدولة التى تحرم نفسها من تداول المعلومات كالدولة التى لا تستخدم موارد الطاقة المتاحة لها . والامر الثانى أنه لم تعد حماية سرية المعلومات أمرا مستطاعا أو قل أن نفقات صيانة هذه الاسرار بالغة بحيث أنه لا يمكن تحققها عملا .

ولعل أهم وأحدث فروع المعرفة فى العشرين سنة الاخيرة هو علم السيبرناطيقا وهو علم المعلومات ، ويقال أن واضع هذا العلم العالم الامريكى وينر وكان يعمل اثناء الحرب فى ابحاث لتطوير مدفع معين لاحد أسلحه الجيش الامريكى وتوقف عند مشكلة معينة ، وبعد الحرب تبين أن نفس الموضوع يبحث فى سلاح آخر فى نفس الجيش الامريكى ، وأنه يبحث أيضا فى الجيش الالمانى مع اختلافات المشاكل أدت الى عدم التقدم .. وأيقن وقتها وينر أنه كان أفضل للجيش الامريكى أن ينشر ابحاثه العلمية بين الاسلحه المختلفه وأن ذلك كان أدعى لتقدم هذا الجيش . وعندما ما أخرج كتابه عن السيبرناطيقا فى الآله والحيوان ١٩٤٨ كان أهم ما أشار اليه هو أن الآله والحيوان ، بل والانسان ، لا تعدو أن تكون أجهزة لارسال المعلومات واستخدامها والتصرف فيها . وهذه الثورة فى المعلومات وما ارتبط بها من أجهزة (حواسب الكترونية) ومن نظم منطقيه (نظرية الالعاب ، البرامج الخطية وغير الخطية ، بحوث العمليات ..) ــ هذه الثورة الصناعية الجديدة مادتها الاولية هى المعلومات . واذا كان نشر المعلومات بهذه الاهمية فان نفقات السريه قد جاوزت كل حساب فى العصر الحديث . فكيف يمكن للدولة حماية السرية فى عالم الاقمار

الصناعية ، والعلاقات الدولية المتعددة التى تظهر فيها اشكال الصادرات والواردات والتشابك الشديد بين الاف الاجهزة والادارات .. كيف يمكن فى ظل ذلك حماية السرية . أم لعلنا نتساءل هل دائما السرية ستار يحول دون العدو ومعرفة المعلومات ، أم على العكس حاجز بين الفرد والمواطن وبين معرفة الحقيقة . وليس معنى ذلك أننا ندعو لاذاعه خطط الدولة ونواياها فهذه ليست معلومات ولكنها أهداف وأولويات .. ولكن كيف نعيش القرن العشرين مثلا وما يزال أى باحث فى دراسته الاقتصادية أو غيرها عندنا يواجه بهذا الحاجز ... « سرى » ؟

٢

التغيرات الدولية الكبرى
تحدث دون حرب*

الدور الذى يجب أن يلعبه العرب فى تشكيل سياسة أوروبا

كثر الحديث هذه الايام عن التغيرات التى تلحق خريطة العالم وعما ينبغى أن نتخذه لمواجهة هذه التغيرات من استراتيجية خلاقة وملائمة ؛ هناك ظهور الصين الشعبيه على المسرح العالمى ودخولها الامم المتحدة (زيارة نيكسون المتوقعة للصين وما تنطوى عليه من تعديل نظرة امريكا لها) ؛ هناك انفتاح المانيا الغربية على الدول الاشتراكية والعودة تدريجيا لاقامة علاقات طبيعية معها ؛ هناك التفكير الجاد لوضع علاقات طبيعية معها ؛ هناك التفكير الجاد لوضع معاهدة للامن الاوربى ؛ هناك ظهور اليابان كقوة اقتصادية عالمية ؛ هناك انضمام انجلترا ومعها الدول الاسكندنافيه الى السوق الاوربيه المشتركه ؛ هناك تخفيض قيمة الدولار الامريكى لاول مرة منذ ١٩٣٤ ومقدمات لتفكير جاد فى اعادة تعديل نظام النقد الدولى ؛ هناك تأكيد للانفصال فى الاستراتيجية واحتكاكات بين

* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٧٢ .

الاتحاد السوفيتي والصين ؛ هناك حرب الهند وباكستان وبزوغ الهند كقوة سياسيه احتماليه فى الشرق الاقصى (بتأييد صريح من الاتحاد السوفيتي وبرضاء ضمنى من الولايات المتحدة الامريكية) .

هذه وغيرها مظاهر التحول فى خريطة العالم . وفى مثل هذه اللحظات التاريخية يجب أن تتغير السياسات الاستيراتيجية الاساسية . والواقع اننا نعيش فتره لا تختلف فى طبيعتها عن لحظات ما بعد الحرب .. وليس من المبالغة القول بأننا حتى الامس القريب كنا نعيش فترة مشاكل الحرب العالمية الثانية ، وأننا دخلنا هذه الأيام فقط فترة ما بعد الحرب. فحتى العصر النووى الذى نعيشه كانت التغيرات الكبرى تتم عن طريق الحروب . فالمشاكل القائمة والمصالح المتعارضة متى وصلت الى درجة معينه من التناقض والتصادم تنتهى دائما بالحرب . وهذه الحروب تحسم هذه المشاكل ولكنها بدورها تخلق مشاكل جديدة تظل عادة معلقة حتى تأتى حرب أخرى وهكذا . الحرب العالمية الثانية قد بدأت بالفعل عند توقيع معاهده فرساى ، والحرب العالميه الاولى بدورها لا يمكن فصلها عن التنافس الاستعمارى وعن حرب ١٩٧٠ بين المانيا وفرنسا ، وهذه الاخيرة قد تجد بعض تفسيراتها فى حروب نابليون وتجزأته لالمانيا .

الرعب النووى وتغيرات هامة

والجديد فى العلاقات الدولية هو ضرورة حل المشاكل دون الالتجاء الى الحرب ، على الاقل الحرب الصريحة المكشوفة بين الدول الصناعية الكبرى ، فالرعب النووى قد جعل هذه الحرب مستحيلة .

والتغيرات التى تتم الآن على خريطة العالم من الاهميه والخطورة بحيث قد

يمكن القول انها ماكانت لتتم ـ فى غياب الرعب النووى ـ دون حرب عالمية جديدة . وعلى ذلك فنحن فى لحظات خطيرة . وبقدر ذكائنا فى فهم خطورة الموقف واتخاذ السياسة المناسبة بقدر نجاحنا لا جيال قادمة .

فقد كنا حتى الامس القريب نعيش فى ظروف الحرب العالمية الثانية ، واليوم فقط مع التغيرات المتقدمة بدأنا نعيش فترة مابعد الحرب وذلك نتيجة للتطورات التى لحقت الوضع النسبى للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ونتيجة للتطورات التى لحقت أوربا واليابان والصين .

فعند نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة الامريكية متفوقة اقتصاديا وعسكريا على دول العالم ، وتخلت أوربا عن قيادتها السياسية للعالم حيث أضعفتها الحرب العالمية الاولى ثم أجهزت عليها الحرب الثانية . كذلك برز الاتحاد السوفيتى بعد الحرب كقوه سياسية كبيرة وديناميكية . وهكذا سيطر على مقدرات العالم قوتى امريكا وروسيا (ومن الغريب أن الفرنسى توكفيل De Tocqueville قد تنبأ منذ أكثر من قرن من الزمان بأن العالم يتجه ليسيطر عليه كل من امريكا وروسيا) .

وقد أمكن للعالم أن يسير فى ظل هاتين القوتين العظميين ، وأمكن ايجاد تسويات نهائية فى معظم الامور ، وبعض تسويات مؤقته ومعلقة فى أمور اخرى . وقد تمكن العالم من أن يعبر هذه الفترة بسلام معقول مع بعض التضحيات (حرب كوريا ، سياسة حافة الحرب ، الازمات المتكررة فى برلين.. الخ). ففى أوربا تم تقسيم للنفوذ الغربى والشرقى مع وجود المسأله الالمانية معلقة . وفى الشرق الاقصى اشترى روزفيلت تدخل الاتحاد السوفيتى فى الحرب ضد اليابان مقابل بعض التنازلات فى الصين ، ثم عندما أكتشفت

الادارة الامريكية فى عهد ترومان فداحة الخسارة القت القنابل الذرية على اليابان حتى يتم استيلاء امريكى خالص عليها ولا تكرر قصة تقسيم المانيا . وبذلك اعتبر النفوذ الامريكى فى اليابان عوضا عن خسارتها فى الصين . وظلت بعض الامور معلقة فى الشرق الاقصى : فيتنام ، كوريا وبصفة عامة المستعمرات السابقة لقوى ما قبل الحرب العالمية الثانية .

وأقيم نظام للامن العالمى (مجلس الامن وهيئه الامم) يعمل بموافقة الدولتين الكبيرتين وأقيم نظامان للنقد ، نظام الكتلة الشرقية يخضع للرقابة على الصرف ويظل فيه الاقتصاد السوفيتى متفوقا ، ونظام عالمى للدول الاخرى خارج هذه الكتلة تقوم فيه الولايات المتحدة بدور البنك العالمى للتجارة الدولية .

أوروبا واليابان والصين :

وهكذا عاش العالم حتى الامس القريب ظروف الحرب العالمية الثانية بما فرضته من حكم القوتين الكبيرتين . وقد تغيرت ظروف العالم بعد الحرب العالمية الثانية فعادت أوربا أقتصاديا وسياسيا الى وضعها الطبيعى أو كادت ، وبالمثل عادت اليابان الى مكانتها الاقتصادية السابقة ثم جاوزتها بمراحل . وفى نفس الوقت بدأت قوى النمو فى الصين تظهر وحققت معدلات طيبة جدا من النمو الاقتصادى بالاضافة الى الاستقرار السياسى الكبير الذى عرفتة . وقد أضفى عليها ذلك بالنظر الى حجم سكانها ومواردها ووضعها فى الشرق الاقصى دورا متزايدا .

وهذه الظروف الجديدة بدأت تحدث تغيرات واضحة فى طبيعة العلاقات الدولية . والامر الجدير بالاعتبار هو أن هذه التغييرات تتم الآن امام اعيننا

بالتدريج وبمرونة كبيرة ـ رغم كل شئ ـ وهو ما كان يمكن أن يحدث فى الماضى دون حروب . والذى نود أن نؤكد عليه هو أن التغيرات التى تحدث فى خريطة العالم الان لا تقل اهمية وخطورة عن التغييرات التى لحقت العالم بعد الحرب العالمية الاولى أو الثانيه . ولكن هذا الانتقال السلمى قد يخدعنا ويقلل من خطورتها ومن ثم فقد وجب الحذر والانتباه .

وفى هذا العالم المتغير لا زالت هناك مشكلة كبرى لم نجد لها حلا ، لان الدول الكبرى لم تجد فيها من ناحية حافزا قويا على اتخاذ سياسة حاسمة فى مواجهتها (بل البعض يرى أيضا أنها تسعد بابقائها دون حل) ، ومن ناحية أخرى لان أصحابها لم يقوموا بجهد حقيقى لحلها وفرضها على العالم ، وهذه هى مشكلة التخلف وقضية العالم الثالث .

ولنواجه الحقائق . فهذه القضية رغم خطورتها ، لا تلقى الا عدم الاكتراث من جانب العالم المتقدم أن لم نقل التواطؤ ، ولا تلقى من أصحابها حتى الان الا الاصوات العالية دون جهد جاد وحقيقى (وقد نجحت الدول التى أخذت بسياسة جادة فى هذا الميدان مثل الصين) .

والذى أود أن أؤكد عليه فى هذا المقال هو أهمية عنصر التوقيت فى اتخاذ القرارات الكبرى ، ففى هذه الفترة بالذات والتى لم تستقر فيها الصورة النهائية لعلاقات القوى الدولية ، يكون لارادات الدول أكبر قدر من التأثير فى هيكل العلاقات الدولية . وفى هذه الفترة تبدو أوروبا وكأنها تبحث لها عن دور فى العلاقات العالمية . وقد تهيأت أوروبا لهذا الدور سواء من ناحية استعادة قوتها الاقتصادية أو من ناحية اعدادها السياسى . ولعل دخول انجلترا الى السوق المشتركة ، يعبر عن الخطوة الاخيرة فى هذا الاعداد السياسى والاقتصادى .

الانفتاح على أوروبا

ومن الممكن أن تلعب الدول العربية على البحر الابيض المتوسط دورا هائلا فى تشكيل هذا الدور الاوربى اذا ما قدرت الانفتاح على أوروبا ـ البحر المتوسط . ذلك أن هناك داخل أوروبا الموحدة أكثر من مركز للاستقطاب ، هناك فرنسا ودورها التقليدى فى أوربا وفى السوق المشتركة ، وهناك المانيا وانجلترا وقوتهما الاقتصادية الرهيبة وعلاقتهما الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية . وانفتاح الدول العربية على أوروبا قد يكون من شأنه تدعيم مركز فرنسا ومن ثم توجيه أوربا المستقبل الى البحر المتوسط أكثر من الاطلسى . والموقف الآن قد يشبة ما ذكره أرنولد توينبى عن روسيا فى مرحلة معينة من تطورها وحيث كان يتجاذبها مركزان للاستقطاب ، بخارا وسمرقند بوجهها الاسيوى ، وموسكو بوجهها الأوربى . ونتيجة لحروب تيمورلنك فى الشرق ضعف وجه روسيا الأسيوى وتحققت السيطرة لوجهها الأوربى . ولعل الظروف التاريخية تتكرر اليوم بالنسبة لاروبا ، فهناك اتجاه البحر المتوسط ونجده لدى فرنسا وايطاليا أساسا ـ وهناك اتجاه الاطلسى ونجده لدى انجلترا ودول الشمال . وقد تكون سياستنا الحالية نقطة تحول فى اتجاه أوربا كما كانت حروب تيمورلنك فى اتجاه روسيا .

ولعل الاحداث الجارية تؤكد وجود هذا الاتجاه فى أوربا حيث أنها صوتت لاول مرة جميعا لمصلحة العرب أمام مجلس الامن تحت التأثير الفرنسى . فلماذا لا تكون سياستنا بطبيعتها تتجه لدعم مصالحنا ومن يدرى فقد يكون فى ذلك مفتاح لحل نزاعنا مع اسرائيل .

٣

سياسة الانفتاح
على البحر الابيض المتوسط*

إن صناعة المستقبل تتوقف على ما نتخذه فى الحاضر من خطوات وإجراءات . والسياسة الحكيمة فى الحاضر تتطلب المعرفة الذكية لا تجاهات التطور كما تتطلب سعة الخيال . والمنطقة التى نعيش فيها تمر بمرحلة هامة وخطيرة من تطورها وتقتضى دائما البحث والتطلع إلى آفاق جديدة . ونود فى هذا المقال أن نوجه النظر إلى أهمية سياسة الانفتاح على البحر الابيض المتوسط .

تاريخ حضارى لحوض البحر الابيض

كان حوض البحر الابيض المتوسط مهدا لحضارات العالم وملتقى للأخذ والعطاء من عبقرية شعوب المنطقة ، وقد أفادت تلك الشعوب من هذا اللقاء المستمر كما أفادت الإنسانية جمعاء . قامت الحضارة المصرية القديمة فى الجنوب الشرقى ثم حضارة فينقيا فى الشرق ، ثم الاغريق فى الشمال الشرقى وقرطاجنة فى الجنوب الغربى وروما فى الشمال . وفى العصور الوسطى ازدهر الإسلام فى

* نشر فى جريدة الاهرام بتاريخ ٤ / ٦ / ١٩٧٠

الاندلس وشمال أفريقيا . وأخيرا بدأت النهضة الأوربية على أكتاف المدن الايطالية . وفى خلال ذلك كله سادت علاقات متفاوتة من الإخاء أو التنافس ، ولكن لم ينقطع الاتصال فى أيه لحظة ، فقدكان ذلك هو العالم القديم.

وإذا كان عصر النهضة قد بدأ فى المدن الايطالية ، إلا أنه تضمن فى نفس الوقت بداية انتقال مركز الحضارة من البحر الابيض المتوسط. فقامت الثورة الصناعية وازدهرت هولندا وانجلترا على بحر الشمال وسيطرة الأخيرة ردحا من الزمان على التجارة والفنون . وتوالت التطورات وحوض البحر المتوسط بعيدا عن المشاركة الفعالة فيها . فبدأ مركز الثقل ينتقل إلى المحيطات الكبرى ، فظهرت القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية على الأطلسى ، ونحن نكاد نعاصر الآن ازدهارا للحضارة الصناعية على المحيطات الكبرى ، الأطلسى والهادى مع الاتحاد السوفيتى ثم الصين .

وذلك التراث الحضارى للبحر الابيض المتوسط قد يبرر ـ إذا توافرت عناصر جديدة من أوضاع الحاضر واتجاهات المستقبل ـ التفكير بشكل جدى فى اتخاذ سياسات انفتاح جديدة بين دول البحر الأبيض المتوسط .

الحاجة إلى الوحدة الكبيرة

لعل أهم حقائق العصر الحاضر هو ظهور المجتمع الحديث وما نشأ عن التكنولوجيا الحديثة من ثورة فى الانتاج وفى المواصلات . ومن أهم خصائص التكنولوجيا الحديثة حاجتها إلى وحدات اقتصادية كبيرة ، سواء بالنسبة للمشروعات أو الأسواق أو حتى بالنسبة إلى حجم الوحدات السياسية . فالوحدات الاقتصادية الصغيرة محكوم عليها بالتخلف عن الافادة من التكنولوجيا الحديثة .

والسبب فى ذلك يرجع إلى أن عناصر التكنولوجيا الحديثة غير قابلة للانقسام . فلا يمكن الإفادة بها إلا بالنسبة لأحجام كبيرة وأحيانا كبيرة جدا . ويصدق ذلك على أنواع الطاقة الجديدة المستخدمة كما يصدق على أنواع الآلات والمصانع التى تتطلب للإفادة منها على نحو اقتصادى وجود أحجام كبيرة . ويظهر ذلك بوجه خاص فى البحث العلمى الذى يعتبر المحرك الاساسى للنمو فى ظل المجتمعات الحديثة . فالبحث العلمى باعتباره صناعة متقدمة يحتاج إلى أحجام كبيرة .

وفى ضوء منطق الوحدات الكبيرة نستطيع أن نفسر ظهور ونمو القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وبداية ظهور الصين ، كما نستطيع أن نفهم المنطق وراء انشاء السوق الاوربية المشتركة .

كذلك فإن ثورة الانتاج والمواصلات كانت وراء الأهمية المتزايدة التى يحتلها التعاون والترابط الدولى . فإننا لم نعد نعيش فى ظل علاقات اقتصادية دولية وانما يحكمنا اقتصاد عالمى يزداد ترابطا .

وبقدر ما أدت الأوضاع المتقدمة إلى الوحدة والتقارب بين الدول ، بقدر ما نجم عن عدم شمول ثورة الانتاج والمواصلات لجميع الدول من فجوة وانفصال بين الدول المتقدمة والدول النامية . وهذه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية لا تزال تتسع حتى تكاد تهدد بالقضاء على كل نتائج التقدم التكنولوجى والقضاء على الاستقرار والسلام فى العالم .

ويقتضى تحقيق الرخاء والسلام فى العالم تضييق فجوه التخلف بين الدول المتقدمة والدول النامية . وفى سبيل ذلك ، لابد من بذل كافة الجهود ، وهى جهود على مستويات متعددة .

هنالك جهود داخل كل دولة نامية لاتخاذ السياسات ووضع الخطط المناسبة لدفع عجلة التنمية بها . كما أن الحاجة تقوم على جهود أخرى فيما بين الدول النامية وبعضها البعض حتى لا تتعارض خططها وحتى يمكنها الافادة من مزايا التنسيق ومزايا الوحدات الكبيرة . كذلك فإن حاجة الدول النامية إلى جهود مشتركة توضع لتخفيف عبء الاستغلال الواقع عليها وحتى يشتد عودها فى المساومة الدولية . وأخيرا فإن جهود التنمية لابد أن تشترك فيها الدول المتقدمة أيضا ، وحيث تساهم بتوفير عناصر التكنولوجيا الحديثة للدول النامية مع ما يترتب على ذلك من ازدياد فرص الاستقرار والسلام والرخاء على العالم أجمع .

ولعل أخطر ما يهدد تعاون الدول المتقدمة مع الدول النامية فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول الأخيرة ، هو عدم اكتراث الدول المتقدمة بأهمية القضاء على فجوة التخلف من ناحية ، واتجاه الدول المتقدمة بحكم طبيعة العلاقات السائدة فيها إلى السيطرة على الدول النامية وإخضاعها لها بدلا من المساعدة غير المغرضة من ناحية أخرى . ولذلك فإن معظم المحاولات الجادة للتعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية قد باءت بالفشل أمام هذه العقبة أو تلك .

وإذا نظرنا إلى دول حوض البحر الابيض المتوسط نجد كثيرا من الاعتبارات التى تدعم فكرة الانفتاح على هذه الدول وتوثيق الروابط بينها فيما يعود بالفائدة عليها جميعا . فمن ناحية التراث الحضارى ، فقد أشرنا إلى أن الصلات بين دول البحر المتوسط موغلة فى القدم ، كما أن تاريخ مصر الحديث قد ارتبط بانفتاحها عليها وبخاصة منذ بعثات محمد على .

التعاون بين دول المنطقة :

وإذا كانت بعض دول حوض البحر الابيض المتوسط تنتمى إلى الدول المتقدمة ، فى حين البعض الآخر ينتمى إلى الدول النامية ، فإن طبيعة هذه الدول وتلك تجعل التعاون بينها مثمرا إلى أبعد الحدود .

إن تقسيم العالم إلى دول متقدمة وأخرى نامية أو متخلفة إنما هوتقسيم إجمالى ، وداخل كل فئة هناك أنواع ودرجات . فإذا كانت فرنسا أو ايطاليا دولا متقدمة بالنسبة إلى مصر أو الجزائر فإن المسافة بينهما وبين دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية كبيرة جدا من حيث الفن الانتاجى المستخدم ونمط المعيشة والسلوك . وبالمثل فإن ما يطلق عليه اسم الدول النامية أو المتخلفة إنما هو جمع من الدول يجمع بينها انخفاض مستوى المعيشة ، ولكنها تختلف كثيرا من حيث درجة توافر مقومات الدولة الحديثة ومن حيث التطور الاجتماعى وطبيعة الهيكل الاقتصادى .

لعل أهم ما يميز دول حوض البحر الابيض المتوسط هو أنها تجمع بين ما يمكن أن نطلق عليه دول متقدمة من الدرجة الثانية ودول نامية من الدرجة الثانية .

فالدول المتقدمة فى هذه المنطقة توجد أساسا على القارة الأوربية ، وهى دول وإن كانت قد قطعت شوطا كبيرا من التقدم إلا انها لم تفقد الصلة تماما بمشاكل التخلف . ففرنسا وهى أكثر دول المنطقة تقدما لا تزال تعرف الكثير من مشاكل أقرب إلى التخلف فى الزراعة وفى بعض القطاعات مثل بريتانى ومنطقة الجنوب الشرقى لفرنسا . كذلك فان جنوب ايطاليا يعرف كل مشاكل التخلف

الموجودة لدينا . ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوحا بالنسبة لا سبانيا ودول البلقان .

والدول النامية فى المنطقة تتكون من الدول العربية على البحر المتوسط وهذه الدول تحتل وضعا خاصا بين مجموعة الدول النامية . فهى دول توافرت بالنسبة إليها كل مقومات الدول الحديثة ولا تظهر فيها المشاكل الناجمة عن قيام الدول الجديدة فى أفريقيا مثلا من نقص مقومات الدولة : اللغة والوحدة الوطنية . كذلك فإن هذه الدول يتوافر حد ادنى معقول من البنيات الأساسية اللازمه للتنمية من حيث التعليم والمواصلات وبعض الصناعات ونوع من الرشادة الاقتصادية فى السلوك .

وبذلك فان التناقض بين دول البحر المتوسط ليس كبيرا ، وهو أقرب إلى التكامل ومن الممكن أن يحقق مزيد من التعاون بين دول المنطقة فوائد مشتركة لجميع الاطراف .

وقد أدى التطور الاقتصادى العالمى والحرب العالمية الثانية إلى ظهور قوة اقتصادية رهيبة من حيث التقدم التكنولوجى فى الولايات المتحدة الامريكية ، وإلى الاتجاه نحو ظهور قوة مماثلة للاتحاد السوفيتى ، وفى نفس الوقت ظهرت هاتان الدولتان كلوتين عسكريتين لم يعرف التاريخ بهما مثيلا . وفى مواجهة ذلك وجدت عدة دول أوربية ذات مستويات متفاوته من التقدم الاقتصادى ، ولكنها كلها دون الاقتصاد الامريكى بمراحل ، كما أنها جميعا توجد دون المستوى العسكرى لا مريكا أو روسيا . وقد حاول ديجول أن يستخدم السوق الاوربية المشتركة كوسيلة للوقوف فى وجه القوتين الامريكية والروسية ، ولكن تفوق الاقتصاد الألمانى بما له من صلات وثيقة بالاقتصاد الأمريكى من ناحية ،

والإتجاه نحو إدخال انجلترا ودول الشمال فى السوق من ناحية آخرى قد يجعل السوق غير قادرة على القيام بهذا الدور . ولذلك فقد بدأت الدول الأوربية الأقل ارتباطا بالاقتصاد الامريكى التفكير فى الاتجاه نحو البحر الأبيض المتوسط . وظهر ذلك بشكل خاص على فرنسا ثم بدرجة أقل فى ايطاليا .

ولعل الاعتبارات المتقدمة توضح حاجة دول البحر المتوسط الأوربية لتوثيق علاقاتها بين دول هذه المنطقة تخفيفا من سيطرة الدولتين الكبيرتين فى عالمنا المعاصر . وبذلك فلا يمكن أن يتحقق فى شأن هذه الدول عدم الاكتراث الملحوظ فى علاقات الدول المتقدمة بالدول النامية .

استبعاد سيطرة دولة على أخرى :

كذلك فان خطر السيطرة من جانب الدول المتقدمة على الدول النامية أقل وضوحا بالنسبة لدول البحر الابيض المتوسط . والسبب فى ذلك هو ما سبق أن أشرنا واليه من أن دول المنطقة عبارة عن دول متقدمة من الدرجة الثانية ودول نامية من الدرجة الثانية . ومعنى ذلك اختفاء التفاوت الكبير فى العلاقات الذى يمكن أن يحدث فى تعاون دولة متقدمة جدا مع دول متخلفة جدا . وحركات التحرر الوطنى فى شمال افريقيا فى الخمسينات وقبل ذلك فى الشرق الاوسط كفيلة بضمان عدم قيام أشكال جديدة من السيطرة . كذلك فأن تعدد الدول : عدة دول متقدمة نوعا ما وعدة دول متخلفة نوعا ما وبدرجات متفاوتة ، من شانه أن يستبعد نشوء سيطرة إذ سيوجد دائما أطراف أخرى من شأنها أن تخفف من خطر السيطرة . وأخيرا فأن مجرد وجود الدولتين الكبيرتين خارج المنطقة قد يجعل منهما أداة لتحقيق نوع من التوازن المعقول دون ظهور سيطرة جديدة لإحدى دول المنطقة على الدول الأخرى .

والدول النامية المطلة على البحر الابيض المتوسط تجد هى الأخرى مصلحة كبرى فى توثيق أو اصر التعاون بين دول المنطقة . هذا التعاون من شأنه أن يوفر لها أسباب التقدم التكنولوجى فى ظروف متقاربه وبأوضاع مناسبة لها .

وينبغى أن نشير إلى أن ظروف العالم الحالية قد جعلت منه عالما يقوم على ازدواج فى القوة الاقتصادية والعسكرية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، وبحيث أن السلام لا يتحقق إلا بحسابات دقيقة للتوازن بينهما . وقد جعل هذا الوضع مناطق كثيرة فى العالم تقاسى من صراعات الحرب الباردة . فكثير من مناطق العالم لا تواجه مشاكلها الخاصة فحسب وانما تتحمل جزءا كبيرا من أعباء الصراع بين هاتين القوتين واعتبارات التوازن والمواجهة بينهما . ولذلك فأن أبعاد منطقة معينة من صراعات الكبار قد يكون فيه الخير لأهل هذه المنطقة . ومن المحتمل أن يؤدى مزيد من التعاون بين دول حوض البحر الابيض المتوسط إلى استخلاص هذه المنطقة من الخلاف والصراع بين الكتلتين مع ما يترتب على ذلك من استقرار ورخاء للجميع .

وغنى عن البيان أن الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط وتحقيق تعاون أوثق بين دول هذه المنطقة رهن بأن يكون هذا التعاون حرا وناجما عن إرادة هذه الدول خالصة من كل ضغط خارجى ومحققا لأهدافها وآمالها بايجاد حلول مناسبة ومنصفة للمشاكل القائمة .

وقد حاولت أن أعرض بعض الاعتبارات التى تدعو إلى مزيد من الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط . وأعتقد أن ظروف المستقبل ستساعد على بلورة هذا الموضوع . وأيا ماكان الأمر فهو موضوع عام يستحق الدراسة والاعداد .

ومن يدرى فلعل التاريخ يحتفظ للبحر المتوسط بدور جديد فى حضارات العالم . وبحيث يصبح حلقة للتبادل بين الثقافات وبين السلع وترفرف عليه أسباب الرخاء والسلام بعيدا عن مناطق النفوذ .

٤

تطورات الاقتصاد العالمى ...
ومشاكل الاقتصاد المصرى*

أشار البنك الدولى فى تقريره السنوى الأخير بشىء من الانزعاج إلى ظاهرة تزايد ديون الدول النامية خلال السنوات الأخير. فقد زادت ديون مجموعة الدول النامية غير البترولية (٨٦ دولة) فى ١٩٧٤ بمعدل ٣٤.٢٪ عن السنة السابقة لتبلغ حوالى ١٥٢ مليار دولار. وإذا عرفنا أن عبء خدمة هذه الديون يبلغ حوالى ١٥ مليار دولار سنويا ، وأن مقدار ما حصلت عليه الدول النامية من إعانات للتنمية بشروط ميسره لم يزد على ١٥ مليار دولار فى نفس السنة ، لأدركنا الأثر المحدود لهذه المعونات وأنها بالكاد تغطى عبء خدمة الديون .

ويعانى الاقتصاد المصرى شيئا من ذلك وخاصة من ناحية النقص الشديد فى توافر الموارد الخارجية . فقد بلغ العجز فى ميزان المدفوعات المصرى حوالى ٢٢٥ مليون جنيه فى ١٩٧٣ يرتفع إلى حوالى ٦٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ثم إلى حوالى الف مليون جنيه فى ١٩٧٥ . وارتبط كل هذا بتزايد المديونية المصرية واعتماد مصر على المعونات الأجنبية .

---

* ارسل الى جريدة الاهرام فى فبراير ١٩٧٧ . ولم ينشر

والحقيقة أن جزءاً كبيرا مما تعانيه مصر لا يعدو أن يكون ظاهرة عامة ألمت بمعظم الدول النامية خلال السنوات الأخيرة . ومن الخير أن ندرك هذه التطورات العالمية .

اهتزاز النظام العالمى :

يمر العالم حاليا بمرحلة اهتزاز ونكاد نعاصر مرحلة أفول نظام وبداية بزوغ نظام جديد ، وان كنا حتى الآن أقرب ما نكون فى مرحلة اللانظام . وهو وضع يرتب الكثير من المشاكل لعدد غير ضئيل من دول العالم . فقد يكون نظام سيء أفضل من لا نظام . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات عاش العالم ما يمكن أن يطلق عليه عصر السيادة الامريكية Pax Americana كما عاش فى القرن الماضى عصر السيادة البريطانية Pax Britannica

ورغم ما تضمنته هذه السيطرة الأمريكية من استغلال فقد حققت معقول من الاستقرار فى المعاملات لوجود نظام ، وتحققت زيادة فى حجم التجارة الدولية وعرفت الدول المتقدمة والدول النامية معدلات نمو مرتفعة ومستمرة (٤.٥ ٪ ، ٦ ٪ سنويا على التوالى) خلال العشرين سنة الأخيرة وهى معدلات عالية فى التاريخ الاقتصادى الحديث .

أفول النظام العالمى الامريكى :

ومنذ نهاية الستينات بدأت السيادة الامريكية تهتز لأسباب متعددة أدت فى النهاية الى خلل النظام وتحلله . فزيادة القوة الاقتصادية لأوروبا واليابان ومنازعتها للسيطرة الامريكية من ناحية واستمرار حرب فيتنام إلى نهايتها البائسة عسكريا فى الخارج واقتصاديا فى الداخل من ناحية أخرى أدت إلى تقويض

أساس النظام العالمى القائم على السيطرة الامريكية . ويمكن القول بأن انهيار نظام بريتون ودوز مع إعلان أمريكا التخلى عن تحويل الدولار إلى ذهب فى أغسطس ١٩٧١ كان إيذانا بانهيار النظام القديم ، وبداية فترة جديدة من عدم الاستقرار. فبدأت موجات تعويم العملات وانتهى الاستقرار فى أسواق الصرف .

وبعد مرحلة من الانتعاش الاقتصادى خلال عام ٧١ ، ١٩٧٢ لحق العالم مجموعة من الظروف غيرت من أوضاعه على نحو لا يختلف كثيرا عما يحدث فى الحروب العالمية .. فمع الانتعاش الاقتصادى وزيادة الطلب على الواردات ثم رفع أسعار البترول فى نهاية عام ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ ومع ظهور أزمة الغذاء والأسمدة فى ١٩٧٤ ظهرت آثار اقتصادية جديدة ومدمرة على كثير من الدول فى إطار من اللانظام وعدم الانضباط ، فساد العالم كساد اقتصادى يبلغ فى حدته الكساد الاقتصادى الكبير فى الثلاثينات من حيث أحجام البطالة وإن ارتبط هذه المرة بمعدلات عالية جدا وغير معروفة من التضخم . وبدأت الاختلالات فى العلاقات الدولية وانتهى الاستقرار القديم .

ويمكن أن نميز فى هذا الصدد بين ثلاث مجموعات من الدول : الدول الصناعية المتقدمة ، ودول الأوبك ، والدول النامية .

أما الدول الصناعية المتقدمة فقد واجهت كمجموعة عجزا هائلا لأول مرة فى موازين مدفوعاتها مع بقية العالم بلغ حوالى ١٠.٥ مليار دولار فى عام ١٩٧٤ . وانخفضت معدلات النمو بها وساد فيها الكساد الاقتصادى مع التضخم الشديد . وفى عام ١٩٧٥ بدأت تستعيد بعض توازنها فحققت فائضا ١٩ بليون دولار وبدأت فى النهاية بعض مظاهر الانتعاش .

أما دول الاوبك فإنها حققت كمجموعة فائضا فى موازين مدفوعاتها مع بقية العالم بلغ حوالى ٣٥ مليار دولار فى عام ١٩٧٤ انخفض فى ١٩٧٥ إلى حوالى ١٠ مليار دولار ومارست معدلات عالية جدا للنمو جاوزت فى المتوسط ١١ ٪ سنويا . واستغلت معظم هذه المجموعة فوائضها البترولية (وهى تزيد على موازين المدفوعات) فى استثمارات فى الدول الصناعية بشكل ما وهو ما عرف فى هذا الوقت باعادة تدوير الفوائض مما خفف من أعباء الدول الصناعية . بل إن التسهيلات النفطية التى قدمها صندوق النقد الدولى وساهمت فى تمويلها دول الاوبك بأكثر من ٧٠ ٪ قد استخدمت بصفة أساسية لمعاونة الدول الصناعية (حصلت الدول الصناعية على حوالى ٦٣ ٪ من مجموع هذه التسهيلات منها ١٤ ٪ لانجلترا وحدها ، ٢٢ ٪ لا يطاليا) .

أما مجموعة الدول النامية غير النفطيه فقد وقع عليها أكبر التضحيات . فقد تحملت عبء الكساد العالمى فى نقص الطلب على صادراتها من ناحية كما تحملت ارتفاع أسعار وارداتها نتيجة للتضخم وارتفاع أسعار البترول والغذاء والسلع المصنعة على السواء ولذلك فقد تدهورت معدلات تبادلها وانخفضت تجارتها الخارجية .

ولم يكن غريبا والحال هذه أن تزداد مديونية الدول النامية ويتراخى نموها خلال السنوات الأخيرة . وهنا فإنه مالم تتخذ إجراءات على مستوى العالم لإعادة النظام وحماية مصالح الدول النامية فى نموها على نحو مستقر ، فإنه يخشى أن نعود من حيث بدأنا ، وتسترجع السيادة الأمريكية وضعها ، بل إن التطورات تشير إلى نوع من هذا الاتجاه فالدولار يستعيد قوته والاقتصاد الأمريكى بدأ يحتوى من جديد العناصر الخارجية .

ظروف مصر :

تأثرت مصر بدورها بما لحق مجموعة الدول النامية من متاعب . على أن هذا لا يعني أن مشاكلنا ترجع **فقط** إلى هذه التطورات العالمية . وأن نتخذها شماعة نلقي عليها متاعبنا ونندب معها حظنا . ولكن هذه التطورات العالمية تمثل الاطار العام لمشاكل الدول النامية بصفة عامة بالاضافة إلى ظروف كل منها على حدة .

فالى جانب هذا الاتجاه العام لاحوال الدول النامية ، واجهت مصر بعض الظروف الخاصة نتيجة لاربع حروب خلال ربع قرن ومع اعادة تعمير مالحق مدن القناة من تدمير تحملت مصر اعباءا اضافية كبيرة . كذلك ، فهناك كما هو معروف ـ التضخم السكانى الشديد وما يرتبه من اعباء . ولعلنا نضيف أن وجود مصر جغرافيا وحضاريا وسط دول البترول قد فرض عليها اعباء أخرى لا تقل خطورة . فالغنى المفاجئ للدول المجاورة على حدود مصر وفتح فرص العمل لابنائها خلق تطلعات استهلاكية كبيرة واطلق العنان لها ، بالاضافة الى ان خسارة اليد العاملة المدربة لا تقتصر على الفقد للعناصر المهاجرة بل إنها أثرت على قوة العمل الباقية فى مصر نتيجة لما تشعر به من قنوط بسبب المقارنة الدائمة لمستوى الدخول فى الدول المجاورة .

كذلك هناك أمراض الإدارة المصرية المعروفة فى جمود الروتين وكثرة الإجراءات وتعقيدها وأشكال الانحراف والفساد . ومع ذلك فإنه من الهام أن توضع كافة العوامل فى حجمها الصحيح . فقد انتشرت نغمة جديدة بدأت فى الداخل وانتشرت بوجه خاص فى الخارج ومؤداها أن عثرة الاقتصاد المصرى إنما ترجع إلى قصور الادارة المصرية وتفشى الفساد وخراب الذمم . وأنه لولا

هذه الامراض لما وصلت أحوال مصر الاقتصادية الى ماوصلت اليه ، ولتدفقت الأموال على مصر من كل صوب .

والحقيقة أن هذه الأمراض موجودة ولها آثارها السلبية على الاقتصاد المصرى وعلى إمكانيات جذب الأموال الأجنبية . ولكن الحقيقة الأخرى هى أن ما يعانيه الاقتصاد المصرى يرجع فى كثير منه إلى ظروف دولية ومحلية غير مواتية . وأما أن الموارد الأجنبية لم/تأت بسبب البيروقراطية والفساد فهذه مبالغة . البيروقراطية والفساد أمراض موجودة فى مصر كما هى موجودة فى غيرها . ربما هى موجودة فى مصر أكثر قليلا وربما أقل قليلا ولكنها موجودة فى كل مكان ؛ فى الدول المتقدمة ، وفى الدول النامية ، ومن كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر. ببساطه الأموال لا تأتى لمصر لأن الدول الأخرى تفضل الاستثمارات فى غيرها وحسب . أما لماذا ؟ .. فأمر يحتاج إلى حديث آخر.... وأما الفساد والبيرواقرطية فلا تحملوها أكثر مما تطيق وما تستحق ! .



٢. في الاقتصاد العالمي

٥

انطباعات على تطور المزاج
فى قضايا التنمية*

إن قضية التنمية التى تهم أكثر من ثلثى سكان العالم شغلت المفكرين والحكومات بشكل جدى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ومنذ ذلك الوقت ونحن نعاصر سيلا لا ينقطع من الكتابات والبرامج الاقتصادية والسياسية سواء من المفكرين أو من الحكومات والاحزاب أو من المنظمات الدولية . فطبعت آلاف الكتب والمقالات . ووضعت الدول برامج وخطط للتنمية ـ تفاوتت من حيث درجة نجاحها أو فضلها ـ وعقدت المؤتمرات الدولية بل وتكونت منظمات خاصة وخصصت الأمم المتحدة عقدا للتنمية .

ومن الطريف أن نلاحظ أن الافكار السائدة حول قضية التنمية قد تطورت وتغير موضوع الاهتمام فيها ، بما يوحى بوجود مزاج خاص لقضايا التنمية فى كل فترة من الفترات . والواقع أن هذا التطور يعكس تطورا مقابلا من المشاكل والآمال والمصالح . ولذلك فان استعراض هذا التطور لا يخلو فى ذاته من

* ارسل إلى جريدة الاهرام فى مارس ١٩٧٣ ولم ينشر

فائدة . فقضية التنمية تواجه قدرا هائلا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفنية ويتجاذبها عديد من المصالح المتعارضة والمتقابلة ، كما أن النجاح والفشل فى تحقيق الأهداف المطروحة يؤثر بالضرورة على الآمال المطروحة . ولذلك فليس من الغريب أن يغلب على الكتابات فى قضية التنمية أنماط متتابعة من التفكير بحيث يبدو للملاحظ كما لو كانت هذه الكتابات تعرف بدورها تغيرات الموضة أو المزاج . ونود أن نلقى بعض الانطباعات عن المزاج الحالى لكتابات عن التنمية لعلها تعكس تجربتنا السابقة بما فيها من مشاكل وانجازات وآمال وقنوط .

إذا كان انقسام العالم بين دول غنية ودول فقيرة قديم قدم التاريخ ، فان العصر الحديث يتميز بأمرين جديدين ، وهما من ناحية زيادة الفجوة بين الفقراء وبين الأغنياء بشكل لم يسبق له مثيل بحيث يكاد يمكن القول بأن كلا منهم يعيش فى حضارة مختلفة ، ومن ناحية أخرى فقد أدى مزيد من الاتصال بين دول العالم وشعوبها إلى الوعى بهذه الحقيقة فأدرك الجميع وجود هذه المشكلة بما يشبه الاكتشاف الجديد . ولذلك فمنذ الحرب العالمية الثانية وقد بدأت الكتابات غزيرة حول موضوع التنمية ، ونشأت فروع علمية جديدة تبحث فى هذه الظاهرة .

وفى موجة أولى من موجات التفكير فى قضايا التنمية طرح التصنيع باعتباره السبيل الأساسى وربما الوحيد للخروج من حلقات الفقر المفرغة . وأعاد الاقتصاديون مناقشة الجدل السابق بمناسبة تجربة التصنيع فى الاتحاد السوفيتى – بين مؤيد للتصنيع الثقيل وبين مؤيد للصناعات الاستهلاكية . وفى هذه المناقشات ظهر أن العقبة الأساسية للتصنيع تبدو فى نقص رأس المال لنقص

المدخرات المحلية . وأصبح تكوين رأس المال حجر الزاوية فى كافة المناقشات الخاصة بالتنمية سواء باعتباره قيدا على التنمية أو باعتباره معيارا للاستثمار، وبحيث يكون الهدف هو المساعدة على توليد القدرة المستمرة على تكوين رأس المال للمساعدة على زيادة النمو . وقام الاقتصاديون فى هذه الفترة ببناء النماذج الاقتصادية للنمو والتنمية وظهر فيها تراكم رأس المال (الاستثمار) باعتباره المتغير الاستراتيجى ، وتحقيق معدلات عالية للنمو باعتباره الهدف من السياسة الاقتصادية .

وفى موجة ثانية من الفكر الخاص بالتنمية ، وربما كرد فعل لتجربة بعض الدول ، وجدنا مزيدًا من الاهتمام بالزراعة ، فاذا كان التصنيع هو طريق التنمية ، فإن الزراعة تمثل القيد الحقيقى على هذه التنمية ، ومن ثم فقد ظهرت أفكار عن التنمية المتوازنة بين الزراعة والصناعة .

وبالمثل فإنه فى مواجهة الاهتمام الزائد بتكوين رأس المال ظهرت عدة ردود فعل . فمن ناحية أزاء عجز الدول المتخلفة عن توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنميتها ظهرت أفكار تدعو إلى حاجة التنمية إلى العون الخارجى . وهنا ظهر سيل جارف من الكتابات والمشروعات المتعلقة بالمساعدات الدولية .

وفى نوع آخر من ردود الفعل للاهتمام الزائد بتكوين رأس المال ، ظهر اتجاه أخر يرى أن الجانب الحقيقى للتنمية هو تنمية رأس المال البشرى . فظهرت اقتصاديات التعليم والصحة واقتصاديات البيئة . فما ينقص البلاد المتخلفة ليس فقط المدخرات ولكن بوجه خاص الجوانب الاجتماعية . ولذلك ركز عدد من الاقتصاديين على هذه الجوانب ورأوا ضرورة تغيير المؤسسات والقيم وقواعد السلوك .

وفى هذا كله نلمح شكوكا بدأت تظهر حول المعايير الكمية المتعلقة بالتنمية . فليس الامر متعلقا بحجم معين من رأس المال أو انشاء عدد معين من المصانع ، بل إن فكرة معدل النمو ذاتها بدأت تتزعزع . وهكذا بدأت الاعتبارات الكيفية ـ التى لا تخضع مباشرة للقياس ـ تظهر فى الكتابات عن التنمية . فالعبرة بالمؤسسات الاجتماعية القائمة ونوع الانسان وما يتاح له من معلومات وخدمات . وفى هذا الاتجاه بدأ البنك الدولى مؤخرا وتحت تأثير ماكنمارا يبحث فى معايير للتنمية غير مجرد معدل النمو وبوجه خاص بدأت اعتبارات توزيع الدخول والعمالة ، وبيان أنواع المستفيدين من عملية التنمية ـ بدأت هذه الاعتبارات تزاحم معدل النمو كمعيار للنجاح فى قضية التنمية .

وقد انعقدت فى سردينا فى الفترة من ١٩ ـ ٢١ يناير ١٩٧٣ ندوة عن ثروات التنمية فى بلاد منطقة البحر الأبيض المتوسط . وهذه الندوة الاقتصادية السياسية امتداد لندوة أخرى عن العلاقات الثقافية بين دول المنطقة عقدت فى مدينة فلورنسا بإيطاليا . وليس الغرض هنا استعراض ما تم فى هذه الندوة من مناقشات ، وانما فقط التعرض لنقطة أو اثنتين لما دار فيها فى ضوء ما ذكرنا مقدما عن تطور الافكار والمزاج حول قضايا التنمية .

وقد قدمت فى الندوة المذكورة أربعة تقارير أساسية كانت محور المناقشة . وقد قدم احد التقارير الدكتور سيد عبد المولى ، وكان موضوعه «التخطيط والتغيرات اللازمة» . وهو تقرير حظى بتقدير كبير ركز فيه الكاتب على أهمية المؤسسات الاجتماعية والسياسية كشرط ضرورى للأخذ بالتخطيط من أجل التنمية . وبذلك انضم الدكتور سيد عبد الولى إلى هذا الفريق الحديث من مفكرى قضية التنمية الذى يوجه اكبر العناية إلى الجوانب الاجتماعية من مؤسسات وقيم ، وبحيث لا يمكن النظر إلى التنمية أو التخطيط باعتبارها

مجمو من المشاكل الفنية فحسب . وهو اتجاه قائم ويزداد تأكيدا بين الاقتصاديين ، وربما يعد الاقتصادى السويدى ميردال فى كتابه الأخير عن « المأساة الآسيوية » خير معبر عنه .

وقد قدم فى نفس الندوة تقرير آخر من الاستاد ديستان دى برنيس بجامعة جرينوبل بفرنسا عن تجارة المواد الاولية . وهى المشكلة التى تلقى عناية بالغة من الدول المتخلفة . وقد نوه الاستاذ دى برنيس بما طرأ على التجارة الدولية من تغيرات . فتضاءلت حصة المواد الاولية من الحجم الكلى للتجارة بشكل مستمر . فضلا عن أن صادرات هذه المواد الأولية تعد مركزة فى الدول المتخلفة . ولذلك فإن نصيب هذه الدول من التجارة بدأ يتناقص بشكل ملحوظ . فهو ٢١.٣ ٪ سنة ١٩٦٠ لينخفض إلى ١٧.٦ ٪ سنة ١٩٧٠ . ومع ذلك فقد وجه الاستاذ دى برنيس النظر إلى عدم الاسراع فى استخلاص النتائج . فرغم هذا الانخفاض النسبى لصادرات الدول المتخلفة إلا أن الدول المتقدمة لا تزال تعتمد على كثير من المواد المستوردة من الخارج حتى من غير الطاقة (البترول) . ويصل الأمر إلى حد الاعتماد الكامل أو شبه الكامل فى بعض الاحوال . فالولايات المتحدة الأمريكية تكاد تعتمد كليا على الخارج فى تزويدها بالكروم والمنجنيز والنيكل والبوكسيت . وقد أوضح التقرير ايضا مدى الاستغلال الذى يفرض على تجارة المواد الأولية للدول المتخلفة ، سواء من حيث الاسعار (تدهور معدلات التبادل) . ومن حيث السيطرة والملكية للمناجم ومصادر الثروة (محاربة التأميمات) . وعندما انتهى الاستاذ دى برنيس من تحليل أسباب تخلف هذه الدول ومدى الاستغلال الواقع عليها . وانتقل الى سياسات التنمية لم يجد من وسيلة فعالة سوى خروج الدول المتخلفة كلية من نطاق العلاقات مع الدول المتقدمة بحيث تقوم التجارة فيما بينهم بما يؤدى إلى

تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة لهم بعيداً عن استغلال الدول المتقدمة . فالدول المتخلفة تملك المواد الأولية وتملك الطاقة وتملك الوسائل الأولى للصناعات الأساسية (أمريكا اللاتينية) . وهكذا تتوافر لهم فرص حقيقية للتنمية الذاتية بعيدا عن تدخل الدول المتقدمة . وهو أمر كان قد سبق وأن أشار له ميردال فى كتاب قديم نسبيا (الاقتصاد الدولى ١٩٥٦) يدعو فيه إلى إنشاء نوع من التخصص الدولى من الدرجة الثانية بالمقارنة الى التخصص الدولى على نطاق العالم فى مجموعه .

وقد وجدنا لنفس الفكرة صدى حديثا فى مصر حيث نشر الدكتور جلال أمين مقالا فى هذا المعنى . فبعد أن أورد عبارة أخيرة للاقتصادى آرثر لويس يرى فيها أن الدول المتخلفة لديها فائض من المواد الأولية والوقود ، وتستطيع أن تنتج المواد الغذائية وأن تكتسب المهارات التى يحتاج إليها التصنيع . فإذا احتاجت إلى الادخار استطاعت أن تدخر . ومن ثم فان المرء يمكنه أن يقول أنه ليس من المحتم أن تعانى البلاد المتخلفة فى المدى الطويل لو حدث وغرقت البلاد المتقدمة جميعا تحت سطح البحر . ويذهب الدكتور جلال أمين خطوة أبعد ويتساءل أليس صحيحا أيضا أن البلاد المتقدمة تشكل هى نفسها عقبة فى رخاء البلاد المتخلفة بحيث أن الصحيح القول بأنه من بين الشروط الاساسية لتحقيق هذا الرخاء أن تغرق البلاد المتقدمة تحت سطح البحر ؟ وليس الأمر المطروح هو مناقشة هذه الفكرة ومدى ما تتيحه من انجازات أو ما يكتنفها من صعاب ، فإن غرضنا كان فحسب استعراض مدى التطور فى الافكار السائدة فى قضايا التنمية لا ستخلاص ما يعبر عنه هذا التطور وهذا المزاج من تطورات مقابلة فى المشاكل والآمال . ومما يؤكد هذا المزاج الجديد بعض الأفكار الأخرى فى الرؤية لقضية التنمية .

فمشكلة التخلف باعتبارها مشكلة الدول التى لم تستطع الارتفاع بمستوى معيشة الفرد ، ومن ثم وجدت فجوة تفصل بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ـ بدأت تطرح فى أبعاد أخرى . فالمشكلة عند كثيرين لم تعد مشكلة فجوة بين الأغنياء والفقراء ، بل أن لفظ «الفجوة» الذى لعب دورا هاما فى إبراز قضية التنمية ، قد اصبح نفسه لفظا كريها عند عديد من المفكرين . ولا ينبغى أن تكون قضية الفجوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف قضية مجدية فى تقييم التنمية . بل أن كتابا حديثا قد ظهر بهذا الاسم «الفجوة» ليبين ما يباشره هذا اللفظ من خطورة على سلوك الأفراد والجماعات .

والجدير بالتساؤل هنا هو أن نبحث عن أسباب هذا المزاج الجديد . هناك رنة يأس من العالم المتقدم ومن اللحاق به . فقضية التنمية وقد بدأت بالمقارنة بمستويات المعيشة فى العالم المتقدم تحاول الآن أن تتخلص من العبء الثقيل الذى فرض عليها بضرورة اللحاق فى ظروف غير مواتية . والآمال التى عقدت على التعاون من أجل عالم أفضل قد خابت . ولذلك فعلى الفقراء أن يقيموا جنة خاصة بهم . ولكن قد يكون ذلك أيضا تعبير عن أمل جديد فى البحث عن التقدم الحقيق بعيدا عن الأفكار الجارية التى لا ترى من التقدم إلا الجانب الكمى . فقد يكون أملا من الدول النامية فى أن تقدم للعالم إسهاما أصيلا فى قضية تنمية الإنسان بعيدا عن طريق التقليد والمتابعة . ولعله شيء من اليأس وشيء من الأمل !

٦

نظام النقد الدولى :
محاولة تحقيق المستحيل*

الكميات الاقتصادية كالأثمان والدخول ليست حقائق طبيعية يتوافر لها الثبات ، ولكنها حقائق اقتصادية تعكس أموراً متغيره : الفن الانتاجى ، مدى توافر أو ندرة عناصر الانتاج ، الاذواق ، التنظيم ... الخ . وهذه الأمور فى تغير مستمر ، ومن ثم فإن الكميات الاقتصادية التى تعكسها لابد وأن تكون متغيرة هى الأخرى . والتوازن فى الاقتصاد ليس وضعا ثابتا ، ولكنه حركة مستمرة .

ورغم وضوح هذه الحقيقه وبداهتها ، فإن نظام النقد الدولى الحالى قد أخذ بفكرة خاصة ، وهى منع الأثمان من التغير . ومع رفض الدول إخضاع تغيرات دخولها القومية لمقتضيات التوازن الدولى ، ووجود إحساس عام لدى العالم باهمية تحرير التجارة الدولية من القيود قدر الامكان ، فإن نظام النقد الدولى يكون قد حاول بالضبط تحقيق المستحيل . وذلك أن تحقيق التوازن الدولى يصبح أمرا مستحيلا ، إذا استبعدت تغيرات الأثمان والدخول ورفضت القيود الكمية على التجارة الدولية .

---

* نشر بجريده الاهرام بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٧٢ .

الوضع الحالى لنظام النقد الدولى

ونظام النقد الدولى الحالى تحكمه اتفاقية بريتون وودز سنة ١٩٤٤ ، وما أدى اليه تطور تطبيق هذه الاتفاقية من أوضاع خاصة للعملات القوية ، وفى مقدمتها الدولار ، وبدرجة أقل الاسترليني . وقد عقدت هذه الاتفاقية غداة نهاية الحرب العالمية الثانية . ومن ثم عبرت عن رغبه العالم فى تحرير التجارة الدولية قدر الامكان ، وذلك نظرا للذكريات الأليمه ـ آنذاك ـ لفتره ما بعد الحرب وما اقترنت به من تقييد وما ترتب على ذلك من آثار وخيمة .

وأهم ما تقضى به هذه الاتفاقية هو تثبيت أسعار الصرف بين الدول المختلفه وذلك مع وجود بعض الاستثناءات فى حدود معينة ولكن الهام هو أن الاتفاقيه رفضت ـ كمبدأ ـ فكرة تقلبات أسعار الصرف . وبذلك أوضح واضعو الاتفاقية عن نظرتهم الخاصة لأسعار الصرف ، فهى ليست مجرد أثمان يمكن أن تتغير ، ولكنها أقرب إلى الكميات الطبيعية ذات القيمة الثابتة .

ونظرا لأن معظم دول العالم ، وخاصة بعد ويلات الأزمة العالمية لسنة ١٩٢٩ ـ لم تعد تقبل بإخضاع تقلبات مستويات دخولها القومية لمقتضيات التوازن الدولى وإنما احتفظت لنفسها بسياسات وطنيه لهذه المستويات ـ فإن نظام النقد الدولى يكون قد حرم نفسه من الاسلوبين الطبيعيين لتحقيق التوازن ، وهما تغيرات الأثمان وتغيرات الدخول . وفى نفس الوقت فإن الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية من القيود الكمية قد وضع قيدا آخر على تحقيق التوازن فى علاقات الدول عن هذا الطريق الإدارى الكمى .

وفى هذه الظروف وفى ظل نمو مستمر للعلاقات الدولية ، ومع استحاله تحقيق التوازن المستمر فى علاقات الدول ، فقد كان من اللازم توفير وسيلة

جديدة لتمويل المدفوعات الدولية . وتغطية العجز الذى تتعرض له مختلف الدول . ومن هنا ظهرت مشكله نقص السيولة الدولية أو نقص وسائل الدفع الدولية ، ولذلك لم تلبث ـ أزاء هذه الضرورة ـ أن استخدمت العملات القوية وفى مقدمتها الدولار باعتبارها وسائل دفع دولية . وبطبيعة الأحوال ساعد على ذلك ما ترتب على الحرب العالمية الثانية من تحطيم لقوى الإنتاج فى معظم دول أوروبا واليابان مما خلق طلبا متزايدا على المنتجات الأمريكية ، ومن ثم الدولار . وهذه هى فترة أزمة نقص الدولار . وكانت الحرب الكوربة بما حققته لكثير من الدول من الحصول على دولارات إضافيه لاول مرة الفرصة التى أكدت استخدام الدولار كعملة احتياطى دولى أو وسائل دفع دولية . وهكذا لم يعد الدولار ، والاسترلينى بدرجة أقل ، مجرد عملة وطنية وإنما أصبح عملة دولية وتحولت البنوك المركزية فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى انجلترا ـ وهو دور كانت تقوم به انجلترا بالفعل فى القرن التاسع عشر ـ إلى نوع من البنوك المركزية للعالم . فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية . وإلى حد ما انجلترا ـ قادرة على إصدار أوراق مديونيه عليها (دولار واسترلينى) لتحصل مقابله على موارد حقيقية من العالم .

وهكذا أنتهى نظام النقد الدولى الحالى إلى الوضع الآتى : الأخذ بمبدأ ثبات أسعار الصرف ـ فيما عدا استثناءات محدودة ـ مع قيام الولايات المتحدة الامريكية بدور بنك العالم .

التناقض فى نظام النقد الدولى الحالى

وقد يبدو مما تقدم أن نظام النقد الدولى فى صورته الحالية وضع شاذ ـ والحق أنه كذلك ـ كما يبدو غريبا أن يأخذ العالم بهذا النظام العجيب . والحقيقه

أن النظام الحالى هو خليط وهجين متنافر من نظامين مختلفين ، وقد طبق فى ظروف غريبة تماما عنها . فالنظام الحالى للنقد الدولى يجمع بين خصائص نظام الذهب الذى ساد العالم أو بآخر خلال القرن الماضى ، وبين خصائص نظم النقد الداخليه التى تطبقها الدولة داخل حدودها . وإذا كان لكل من النظامين المتقدمين منطقه وفلسفته الخاصة ، فإن هذا الخلط بين هذه العناصر المتنافرة لا يتضمن أى منطق داخلى منسق .

ففى ظل نظام الذهب تقوم كل دولة بربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ، وبحيث تعرف تلك العملة بهذا الوزن . كما تتخذ بعض الإجراءات الكفيلة بتحقيق التعادل الدائم بين الذهب والعملات المحلية وفقا للسعر المتفق عليه ، وبوجه خاص يرتبط إصدار العملات المحلية بحجم الذهب المتاح للدولة . وأخيرا وليس آخرا تفرض قاعدة الذهب حرية التجارة وبخاصة حرية حركات الذهب .

وفى مثل هذه الظروف لابد وأن يتحقق ثبات كامل فى أسعار الصرف فيما بين العملات المختلفة ، لأن جميع هذه العملات ترتبط بمعيار واحد وهو الذهب .

والى هنا قد يبدو أن نظام النقد الدولى قد أخذ بنفس الفكرة ، ولكن الحقيقة أنه أخذ فقط بمظهرها الخارجى بعد أن جردها من كل منطق .

فالخصائص المتقدمة لنظام الذهب وإن حققت ثبات أسعار الصرف ، إلا أنها عن طريق حركات الذهب وارتباط الإصدار النقدى بالذهب قد أدت فى الواقع الى أحداث تغيرات مستمرة فى مستويات الاسعار المحلية للدول المختلفة وفى مستويات دخولها القومية . وهكذا أمكن تحقيق التوازن الدولى عن طريق

هذه التغيرات وإن تم ذلك تحت ستار من ثبات أسعار الصرف . أما فى ظل الاوضاع الحالية وحيث لا تقوم أيه صلة بين الإصدار ـ بصفه عامة للسياسة النقدية والمالية ـ وبين حركات الذهب الناجمه عن المعاملات الدولية ، فإنه لا يتوافر ذلك الجهاز القادر على توفير التوازن الدولى عن طريق تغيرات الأثمان والدخول .

أما النظام الآخر والذى استعار نظام النقد الدولى بعض خصائصه ، فهو نظام النقد الداخلى .

وعبر تطور طويل للتاريخ النقدى وصلت الدول الآن إلى أن النقود ، وهى حقوق على الاقتصاد القومى ، تصدر عن الدول أو مؤسسات خاضعة لها (البنك المركزى والنظام المصرفى بصفة عامة) فالنظام المصرفى فى كل دولة يصدر مديونية عليه وهى تتمتع بالقبول العام . ومن ثم تتبادل مع السلع والخدمات المنتجه داخل هذه الدولة .

ويستند هذا التطور إلى اعتبارات تاريخية عديدة أهمها ظهور الدولة كوحدة سياسية بما تتضمنه من سيادة على الاقتصاد القومى ومن مسئولية نحو تحقيق الخير العام لجميع أفراد وقطاعات هذا الاقتصاد .

وإذا كان نظام النقد الدولى فى تطوره الحالى يقترب من هذا التطور الداخلى ، وحيث ظهرت دول العملات القوية (الولايات المتحدة الأمريكية أساسا) كبنوك للعالم أجمع تصدر مديونية عليها تتمتع بالقبول الدولى العام ومن ثم تتبادل مع السلع والخدمات المنتجة فى العالم . إلا أن ذلك واجه صعوبات رهيبة فبمجرد أن عرف ميزان المدفوعات الأمريكى عجزا أخذت ثقه الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تهتز فى النظام القائم . وبدأت الاتجاهات نحو رفض

هذه العملة الدولية والتخلى عنها . وذلك رغم أن منطق البنك لابد وأن يقتضى هذا العجز . فالبنك بطبيعته مؤسسة تتبع التزاماتها الحالة ـ قصيرة الاجل ـ مقابل أصول أقل سيولة . وهكذا الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها بنكا للعالم ، كان لابد وأن تزيد خصومها الحالة ـ قصيرة الاجل ـ على أصولها الحالة . ومع ذلك فقد أدى هذا الوضع إلى ذعر شديد فى جميع الأوساط ، مما يبين إلى أى حد لم تنضج بعد فكرة بنك العالم فى الأوضاع الحالية . كذلك لا يخفى أن قيام الولايات المتحدة بدور بنك العالم تم فى ظروف مختلفه تماما عن الظروف التى تطورت فيها نظم النقد الداخليه من حيث ظهور الوحدة السياسية . فالولايات المتحدة الامريكية كبنك للعالم لا تعدو أن تكون محاوله للأخذ بمؤسسة عالمية فى ظل سياسات وطنية ، مع ما ترتبط بذلك من استخدام مزايا سلطات هذا البنك لتحقيق مصالح وطنية أمريكية .

وأزاء كل ما تقدم ، فانه لا عجب لدينا إذا رأينا أن نظام النقد الدولى الحالى يتعرض بصفة دورية لأزمات وهزات فهو محاولة مستحيلة لتجميع عناصر متناقضه : نظام الذهب بعد حرمانه من إمكانية تغيرات الأثمان والدخول ، ونظام البنك المركزى العالمى فى عالم تسوده السياسات والمصالح الوطنية على حساب التعاون والمصلحة العالمية .

الحلول الممكنة

وفى مواجهة هذه الهزات المتلاحقة ، فإن كافة الاصلاحات الجزئية ليس لها من أثر إلا التسكين الوقتى ، أما سبب المشكله فيظل قائما وهو التناقض فى طبيعه النظام .

وإذا كانت العوده إلى نظام الذهب مستحيلة فى العالم المعاصر ، حيث لم تعد دول العالم تقبل إخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لا عتبارات التوازن الدولى وحده ، وإنما تحاول كلها أن تتخذ سياسات وطنيه مستقله ، فإن الخيار الحقيقى هو بين الأخذ بنظام يقترب من نظم البنوك المركزية (للعالم) أو بالأخذ بنظام تقلبات أسعار الصرف وهو ما يعرف حاليا بأسم تعويم العملات والذى يبدو لنا أنه فى لنا فى ظل الأوضاع العالميه الواقعيه ، فإن فكرة البنك المركزى العالمى لازالت بعيده ، وأن الأقرب إلى هذه الأوضاع قبول تقلبات أسعار الصرف ومن ثم الاعتراف من جديد بأن هذه الاسعار شأنها شأن كافة الكميات الاقتصادية متغيرة دوما وليست حقائق طبيعية .

٧

حول أزمة الدولار والبترول العربى *

لاتزال الأزمة النقدية العالمية مستمرة وهى تتعلق بوجه خاص بالدولار الامريكى ورغم تخفيض قيمة الدولار سنة ١٩٧٠ ثم تخفيضه مرة أخرى هذا العام ، فلا يبدو أن وضع الدولار الآن أكثر استقرارا ، فما زالت قيمة الدولار تنخفض فى الأسواق العالمية .

أولاً : تخفيض قيمة الدولار لا يحل الأزمة ..
لابد من حركات لرؤوس الأموال

الواقع أن أزمة الدولار لا ترجع فى الدرجة الاولى الى البحث عن سعر الصرف المناسب بقدر ما ترجع إلى ظهور اتجاه فى العالم نحو التخلى عن قبول الدولار كعملة دولية. فالانخفاض المستمر للدولار فى الاسواق العالمية إنما يرجع إلى زيادة عرض الأرصدة الدولارية المتوافرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الواجب البحث عن أسباب زيادة هذا العرض ، فذلك هو

* نشر بجريده الاهرام بتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٩٧٣ .

السبيل الحقيقى لمعرفه وسائل الحل ، فقد تكون زيادة عرض الدولار راجعة إلى ارتفاع أثمان البضائع الامريكية عن مثيلاتها فى الخارج ، ولكنها قد تكون راجعة إلى رغبة العالم فى التخلى ــ جزئيا ــ عن دور الدولار كنقود دولية . ونحن نعتقد أن السبب الثانى هو الأساس فى فهم ظاهرة إنخفاض قيمة الدولار فى الأسواق . وإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة ، فإن وسيلة العلاج تكون بالتعرض مباشرة لأسباب تزايد الأرصدة الدولارية الاحتياطية فى العالم .

النظام النقدى الدولى .. الحاجة الى السيولة الدولية

عندما وضعت الترتيبات الخاصة بالنظام النقدى الدولى الحالى فى اتفاقية بريتون وودز سنة ١٩٤٤ ، كان الهدف المنشوف هو تنشيط التجارة الدولية فى ظل جو من الاستقرار. ولذلك فإن الاتفاقية المذكورة ــ وقد طالبت بتحرير التجارة الدولية ــ أخذت بنظام ثبات أسعار الصرف . فقيمة العملات المختلفة تحدد بوزن ثابت من الذهب ، وبحيث لا يجوز ــ فى الأصل ــ تغيير أسعار الصرف (إلا فى حالات الاختلال الجوهرى) .

وفى مثل هذا النظام ، لابد من توفير وسيلة مقبولة للمدفوعات الدولية . فليس من الممكن أن تنجح كافة الدول فى تحقيق التوازن الدائم والمستمر لموازين مدفوعاتها . والالتجاء الى القيود التجارية أمر غير مستحب ، والاتفاقية لا ترحب بتقلبات أسعار الصرف ، والدول لا ترغب فى قبول تقلبات كبيرة فى اقتصادها الداخلى لاعتبارات التوازن الخارجى . وفى مثل هذه الظروف ، فإنه لا مناص من تزويد بوسائل دفع دولية واحتياطيات تمكنها من معالجة الاختلالات الطارئه حتى يمكن اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بعلاج أسباب هذه الاختلالات . ولذلك فإن هذا النظام يفترض بالضروره أن تعمل

كل دولة على توفير احتياطيات مقبولة فى الوفاء فى المعاملات الدولية ، ولا تستطيع أية سياسة اقتصادية حكيمة أن تعمل دون الاستناد إلى مثل هذه الاحتياطيات .

وهكذا ثارت مشكلة السيولة الدولية .

وقد كان فى ذهن واضعى اتفاقية بريتون وودز أن الذهب سيقوم بوظيفة النقود الدولية أى وسيلة المدفوعات الدولية . ومع ذلك فقد قامت ظروف اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها أدت إلى تركيز الذهب لدى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتباع سياسة غيورة للاحتفاظ بالذهب لديها .

وفى غضون ذلك كانت أوروبا واليابان متحطمتين اقتصاديا من جراء الحرب ، مما زاد الطلب على الواردات الامريكية لإعادة التعمير. ومن هنا نشأ طلب كبير على الدولار وبدأ الدولار يتمتع بنوع من القبول العام فى المعاملات الدولية ، وانتهى الأمر بأن أصبح للدولار من القبول العام مايبرر القول بأنه أصبح فى الواقع النقود المقبولة ، وقامت الولايات المتحدة الامريكية بدور بنك العالم .

تكوين احتياطى دولى من الدولار :

بمجرد أن اتضح للدولار صفته كعملة دولية ، فقد عمدت الدول المختلفه إلى محاولة توفير أرصدة واحتياطيات من الدولار لمواجهة احتمالات العجز فى عالم تسوده أسعار ثابتة للصرف. وقد ساعدت الولايات المتحدة الامريكية دول العالم على هذا الاتجاه . وقد كان من الممكن ـ على الأقل نظريا ـ استخدام إسلوبين لتوفير الدولارات للعالم لتستخدم كاحتياطى نقدى ؛ الإسلوب الأول يعتمد على

استخدام سياسات اسعار الصرف ، بأن تحدد للدولار قيمة مرتفعة تتفق مع زيادة الطلب عليه ، وبما يساعد الدول على تكوين الاحتياطى. وفى مثل هذه الصورة كانت تحدد للدولار قيمة مرتفعة تمكن دول العالم من تحقيق فائض فى معاملاتها مع الولايات المتحدة الامريكية ، وتستخدم هذا الفائض فى تكوين الاحتياطى المناسب ، ولكن الولايات المتحدة الامريكية لم تستخدم هذا الاسلوب ، فقد ظل سعر الدولار ثابتا منذ سنة ١٩٣٤ . أما الاسلوب الآخر توفير الدولارات لدول العالم لكى يستخدم كاحتياطى ، كان يستدعى أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بإقراض الدول وبالقيام باستثمارات مباشرة .

وهكذا تؤدى حركات رؤوس الاموال الخارجة من الولايات المتحدة الامريكية إلى زيادة المتاح للعالم من الدولار ومن ثم تتمكن دول العالم من تكوين احتياطيات . وهذا هو الاسلوب الذى لجأت اليه فى الواقع الولايات المتحدة الأمريكية . فاحتفاظ العالم بالدولار كاحتياطى دولى قد مول عن طريق حركات رؤوس الأموال التى أدت الى زيادة أصول الولايات المتحدة الامركية فى الخارج ، من استثمارات مباشرة وقروض طويلة الأجل ومن ثم تراكم الاحتياطى من الدولار لدى الدول الاخرى .

ومنذ الستينات ، وقد بدأ ميزان المدفوعات الأمريكى يعرف عجزا . على أنه ينبغى أن تدرك أن العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى قد ارتبط فى نفس الوقت بزيادة دائنية الولايات المتحدة الأمريكية أزاء العالم الخارجى ، فميزان المدفوعات وثيقة تسجيل تيارات المدفوعات بصرف النظر عن الدائنية والمديونية القانونية . وقد كان عجز ميزان المدفوعات الأمريكى راجعا بصفه أساسيه ، إلى خروج رأس المال من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن هذا نفسه يعنى زيادة دائنية الولايات المتحدة الأمريكية للخارج

هل يتجه العالم للتخلى جزئيا عن الدولار كعملة دولية :

ويبدو أن العالم ـ ونتيجه لا ستمرار مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكى ، ونتيجه لظهور مراكز اقتصادية دولية أخرى فى أوروبا واليابان ـ قد بدأ يتخلى عن الاحتفاظ بالدولار كاحتياطى دولى ويتجه نحو الاحتفاظ بعملات دولية متعددة . وقد أدى ذلك إلى زيادة عرض الدولار فى الأسواق العالمية .

ويبدو لنا أنه رغم تقلبات أسعار الدولار ، فإن صناعات التصدير فى الولايات المتحدة الأمريكية لا تعانى من نقص القدرة التنافسية ، ولذلك فليس من السهل الاعتقاد أن زيادة عرض الدولار ترجع الى صعوبات التصدير ، والأولى الاعتقاد بأنه ناتج عن التخلى عن الاصول الدولارية المحتفظ بها كاحتياطى نتيجة نقص الثقة فى الدولار.

وإذا كانت نظرية تعادل القوى الشرائية التى تربط بين قيمة العملة وبين قوتها الشرائية محل انتقاد من الاقتصاديين ـ فلا ينبغى أن نغفل أنها تتضمن قدرا من الحقيقة . ومحل الانتقاد هو الاعتقاد فى وجود علاقة ميكانيكية . ولكن لا جدال فى وجود علاقة بين سعر الصرف وبين القوة الشرائية للعملة على الأقل بالنسبة للسلع الدولية ، ومن الملاحظ أنه رغم عدم الثقة فى قيمه الدولار ، فإن البضائع الامريكيه لا تعانى من أى قلق حقيقى متعلق بقدرتها التنافسية .

العلاج حركة عكسية لرؤوس الأموال :

إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد مولت تراكم الاحتياطيات من الدولارات لدى دول العالم عن طريق حركات رؤوس الأموال مع بقاء سعر الصرف ثابتا ـ أفليس من الطبيعى أن يكون تخلى العالم عن قبول الدولار

كاحتياطى دولى ، عن طريق حركة عكسية لرؤوس الأموال ، فإذا كان أحد الأسباب زيادة أصول الولايات المتحدة الأمركية فى الخارج من قروض واستثمارات مباشرة هو استخدام الدولار كاحتياطى ، فقد يكون إنقاص هذه الاصول هو وسيله لتصفية الاحتياطيات من الدولار ، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج الآن إلى حركه رؤوس أموال من الخارج تقابل بها العرض المتزايد للدولار فى الأسواق العالمية ، وهذا يقتضى زيادة دائنية العالم لأمريكا أو انقاص دائنية أمريكا للعالم أو الأمرين معا .

ثانيا : أزمة الدولار ..

واتفاقات مشاركة الانتاج فى البترول العربى

إذا كان التحليل السابق صحيحا ، فإننا نود أن نبين فى ضوئه تفسيرا لا تفاقات مشاركة الانتاج للدول المنتجة للبترول ... لقد أبدت شركات البترول العالمية ـ الامريكية بوجه خاص ـ قبولا لمبدأ المشاركة فى الانتاج من قبل الدول المصدرة للبترول .

ووقعت اتفاقات فى هذا الصدد منذ عدة شهور يزداد فيها نصيب الدول المنتجة للبترول ـ فى مشاركة الانتاج تدريجيا . فالدول المنتجة للبترول وبوجه خاص دول الخليج العربى ـ تحقق فائضا مستمرا فى علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المستوردة ويتمثل هذا الفائض فى زيادة أرصدة هذه الدول من الدولار ومن العملات الأجنبية . وبعد اتفاقات طهران سنة ١٩٧١ زادت حصص هذه الدول من عائدات البترول ، ومن ثم زادت امكانيات تكون الاحتياطيات . وكانت هذه الدول تلجأ إلى تنويع احتياطاتها فى شكل عملات متنوعة ، وبعض الاستثمارات المالية . ولكننا نستطيع أن نقول

بصفة عامة أن الفائض المتراكم لهذه الدول كان يتمثل فى أرصدة أجنبية وأوراق مالية أجنبيه قصيرة الأمد وبعض الأوراق طويلة الأجل . ومعنى ذلك أن هناك كميات ضخمة من الدولارات أو من الأوراق المالية القابلة للتحويل للدولار كانت تحت تصرف هذه الدول المنتجة لنبترول . مما يساعد على خلق امكانيات مستمرة للضغط على قيمة الدولار ، إذا شعرت هذه الدول أن قيمة هذه الاحتياطات مهددة . ولذلك فان أى تصرف من جانبها خشية وقوع ما يؤدى إلى انخفاض قيمة الدولار سيؤدى بالفعل إلى انخفاض قيمة الدولار فى الأسواق العالية . وهذا ما يشكل عنصرا من عناصر عدم الاستقرار فى الأسواق النقدية ، فالاحتياطيات من الدولارات ومن الأوراق قصيرة الأجل ، إذا زادت عن حد معين تمثل خطرا مستمرا لعدم الاستقرار .

ولذلك فان أفضل وسيلة لتأمين قيمة الدولار ضد مخاطر عدم الاستقرار يكون بتحويل هذه الأرصدة الدولارية والأوراق قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل ، فالاستثمارات طويلة الأجل بطبيعتها لا يمكن أن تمثل ضغطا على أسواق الدولار . وعلى ذلك تصبح المشاركه فى إنتاج البترول وسيلة مناسبة جدا لتحويل احتياطيات الدول المصدرة للبترول وأوراقها المالية قصيره الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل . وهذا يعنى أن هناك حركة لرؤوس الأموال من الخارج إلى الولايات المتحدة/الأمريكية . وهى ليست حركة وقتيه ومن ثم عرضه للقلاقل ، إنما هى حركات مستقرة نوعا ، وهذا ما يؤدى إلى المساعده على حل أزمة الدولار بعيدا عن تغيرات أسعار الصرف ، وهو نفس المنطق الذى أشرنا اليه فى علاج أزمة الدولار الحالية . وعلى ذلك نستطيع أن نربط بين اتفاقات مشاركة الانتاج فى البترول وبين محاولات علاج أزمة الدولار .

وليس معنى ذلك بالضرورة ، أن هذه الاتفاقات فى غير صالح الدول

العربية ، فطالما أن الدول العربية غير قادرة على استخدام فائض الصادرات منها ، فإنها تكون مضطرة لتحقيق أرصدة من الاصول الاجنبية .

ولا جدال فى أن الاصول الاجنبية قصيره الأجل من عملات وأوراق قصيره تتحمل كافه مخاطر سوق النقد العالمية . ولذلك فإن المشاركه فى الإنتاج تمثل نوعا من تخفيف حدة هذه المخاطر عليها نوعا ما .

ومع ذلك فإن الحل المتقدم لا يصدق إلا فى الحدود التى تعجز فيها الدول العربية عن استخدام فائض صادراتها داخليا . وبطبيعة الأحوال فإن تحقيق برنامج للتنمية الاقتصادية على مستوى العالم العربى فى مجموعه لما يزيد الفائدة لدول المنطقة فى مجموعها ، وهو أمل طالما داعب نفوس العاملين فى هذا الميدان .



٣ - في الحكم

٨

حول مشكلة مصر*
وفشل مشروع تقليد المجتمع الغربى

إن ما يواجه مصر فى هذه الآونة أخطر من أن يعالج بحلول جزئيه وإنما يقتضى من مفكرينا جهدا خلاقا لمواجهة ما يمكن أن يعتبر المشكلة الاساسية بحسب نظرة كل منا ، ولا يكفى التعرض لهذه النواحى أو تلك التى يظهر فيها الخلل فى حياتنا اليومية . وما أسطره هنا هو نوع من هذه المحاولة ودعوه للمفكرين .

١ ــ ربما تكون تجربتنا المعاصرة قد بدأت مع الاتصال المكثف مع أوربا عند بداية القرن التاسع عشر وخاصة منذ حملة نابليون . وقد أدت الهزيمة العسكرية والسياسية إلى إدراك الاختلاف بين المجتمع الراكد الذى ننتمى إليه والمجتمع الغربى المتفوق . هنا بدأ مشروع تقليد الغرب واللحاق به .

٢ ــ بعد أكثر من قرن ونصف على هذا المشروع لا يبدو نجاحا كبيرا مطمئنا من ورائه . وأمام هذا الفشل (النسبى) لابد من طرح التساؤل حول مواطن

* نشر بجريده الاهرام بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٧٥ .

القصور : هل يرجع العيب إلى قصورنا فى اختيار أنسب الوسائل لتحقيق الهدف (اللحاق بالغرب) ، أو العيب يرجع إلى الهدف ذاته ؟

٣ ـ الإتجاه الثانى أكثر جذريه من الإتجاه الأول ، ولكنه ـ وربما بسبب هذه الجذرية ـ أقل وضوحا فيما يتعلق بالجانب الايجابى منه : ماذا نفعل إذا استبعدنا هدف اللحاق بالغرب ؟

٤ ـ أيا ماكان الأمر ، فاننا نواجه أزمه . ومشروعنا الطويل لم يحقق النتائج المرجوة . فالفقر والجهل مازالا يطبقان على حياتنا ، والفجوة بيننا وبين الغرب فى تزايد مستمر ، وقد يكون من المفيد قبل أن نقطع برأى فى الاتجاهين المتقدمين أن نقف على اللحظة التاريخية التى بدأ فيها مشروع تقليد الغرب . إذ يتضح من مناقشة هذه الظروف أن الاتجاهين أقل تعارضا مما يبدو للوهلة الأولى .

الركود والوعى الزائف :

٥ ـ بدأت حركة التغيير نتيجه صدمة الاتصال بالغرب والهزيمة العسكرية والسياسية وليست نتيجة إفراز وتطور طبيعى للمجتمع المصرى وكذا العربى ، وكان المجتمع المصرى عند الاتصال بالغرب مجتمعا راكدا . فالتغيير تم فى مجتمع راكد نتيجه لعنصر خارجى مفروض .

٦ ـ مع محاولة تقليد الغرب بدأنا مرحلة تغيير جديدة . ومع ذلك فهناك وجه شبه بين مرحلتى الركود وتقليد الغرب ـ على الرغم ما بينهما من خلاف ـ وهو فقدان القدرة على الخلق ونقص الخيال . فهذا راجع إلى طبيعة المجتمع الراكد من ناحية ، ثم إلى طبيعة الهدف الذى اخترناه بعد ذلك فى مجرد تقليد الغرب .

٧ ـ بدأ مشروع تقليد الغرب فى غياب معرفة كاملة ومتعمقة بخصائص المجتمع الذى ننتمى إليه والمجتمع الغربى الذى نسعى إليه . فرغم معايشة المجتمع التقليدى فإن هذه المعايشة كانت على مستوى اللاوعى دون نظرة استيعابية ونقدية لهذا المجتمع . كذلك فإن مشروع تقليد الغرب قد بدأ ـ بمقتضى الفرض ـ دون معرفة بحقيقة هذا المجتمع ـ اللهم إلا الانبهار بقوته مما أدى إلى هزيمتنا العسكرية والسياسية .

٨ ـ بدأ مشروع تقليد الغرب فى ظل قيدين خطيرين وهما نقص القدرة على الخلق وعدم الوعى (بما نترك وبما نختار) وبطبيعة الأحوال فإن عملية التقليد ـ وقد دامت أكثر من قرن ونصف ـ قد خففت بعض الشىء من حدة هذين القيدين ولكن أثر الخطيئة الأولى طبع التجربة كلها .

الخيـال :

٩ ـ الإنسان ذو تاريخ لأنه ـ من دون الكائنات ـ صاحب خيال . والخيال يقوم على التغذية المرتدة . فبقدر ما يتوافر للعقل البشرى من معلومات بقدر ما يستطيع أن يجاوز واقعه ويخلق عالما جديدا . وقد بدأ مشروع تقليد الغرب دون علم كاف ، وعندما توافر العلم وبدأ ينتشر إستخدام فى غرض غير خلاق ولأسباب انتهازية لتحقيق نتائج سبق معرفتها . ولذلك فان نقطة البدء الجديدة يجب أن تكون فى البحث عن زيادة قدراتنا على الخلق والخيال دون اعتقالها فى هدف محدد سلفا وغير طموح (مجرد اللحاق بالغرب) و (إن كان هذا لا يعنى أيضا مجرد الرغبة فى معارضته) .

المعلومات :

١٠ ـ إذا كان الخيال يزدهر بحجم المعلومات المتاحه للذهن البشرى ، فانه ينبغى أن تكون نقطه البدء هى خلق إنسان معرض بشكل أكبر وبشكل مستمر لأكبر قدر من المعلومات . والمطلوب ليس التعليم فى المدارس والمعاهد ولكن تعريض الفرد لكافه أجهزة نقل المعلومات وبشكل مستمر (الراديو ، التليفزيون ، الصحافة ، الندوات ..) . وتعريض الفرد للمعلومات المتاحة لا يقتصر على ماهو موجود لدى الغرب أو ماهو موجود فى تراثنا الخاص ، ولكن فكرة المعلومات تقتضى التفتح لكل خبرات العالم المتراكمة .

١١ ـ الغرض من توفير هذه المعلومات هو خلق امكانيات جديدة للخلق والابتكار فى الذهن البشرى . وليس لمجرد هدف منفعى مباشر فى إنتاج سلعة أو توفير خدمة . ولذلك فاننى أفضل كلمة معلومات على كلمة العلم ، وربما الأصح المعرفة ، وبذلك يتسع الأمر للفنون والقيم والتاريخ بل والأساطير إلى جانب العلم حتى يتسع أفق التفكير فالمقصود هو خلق قدرات وليس مجرد أدوات .

١٢ ـ كان قد ثار خلاف حول ما إذا كان على الدول المتخلفة أن تهتم بالعلوم التطبيقية فقط أو أن تشارك أيضا فى البحوث الأساسية وكان رأى البعض أن العلوم الأساسية مكلفه ولا يستطيع القيام بها سوى الدول المتقدمة . ونرى كمثال للاهتمام بتطوير القدرات أن الأولى بالرعاية ـ فى مجال العلم ـ هو العلوم الاساسية . فالطريق الذى يجب أن نسلكه لا ينطوى على تجاهل ما حققه الغرب من تقدم وإنما يفترض السيطرة

عليه وخصوصا على أساسياته بروح متفتحة من أجل المجاوزة . وليس مجرد الوقوف عند التقليد .

١٣ ـ الاهتمام والتركيز على نشر وتوزيع المعلومات سوف يؤدى إلى خلق قيم جديدة تضع القيم الذهنية والفنية فى مرتبة عليا من استمتاعات الإنسان . وهذا ما يجب أن نبحث عنه . وهو ما يمكن أن يؤدى إلى تقليل الاهتمام بعادات الاستحواذ على الأشياء (مجتمع الاستهلاك) . وبهذا الشكل يمكن حل جزء كبير من مشكله الفجوة مع الغرب (نركز أساسا فى حجم السلع التى يستحوذ عليها الفرد) . عن طريق تجاهلها وتجاوزها لا ستمتاعات أخرى .

الديمقراطيـة :

١٤ ـ المعلومات وهى وسيلة لتحرير الأذهان قد تستخدم أداة للسيطرة على الأفراد ، فإذا قامت دكتاتورية ووجدت ماكينة ضخمة لنشر المعلومات وتوزيعها فانها قد تستخدمها لاختيار نوع المعلومات ولتوجيه أذهان الأفراد وصبهم فى قوالب محددة سلفا وبهذا تقتل الغرض الذى نسعى إليه . ولذلك فإن الديمقراطية تعتبر ضمانا ضروريا لعدم تحول سلاح المعلومات إلى وسيلة قهر .

١٥ ـ الديمقراطية السياسية وحدها لا تكفى . فالقضايا العامة كثيرا ما تتشعب بما يصعب السيطرة عليها وفهمها ، ومن ثم ينشأ نوع من عدم الاهتمام بها . ولذلك ولضمان حقيقة المشاركة الفعالة فلا بد من تدعيم الديمقراطية السياسية بالحكم المحلى الديمقراطى . وهذا ما يجعل الفرد يشارك فى أمور

المنطقه التي يعيش فيها وبذلك تأخذ المشاركة فى التأثير الفعال والمباشر على الحياة اليومية .

المساواة واشباع الحاجات الاساسية :

١٦ ـ أنماط تقليد الغرب أكثر ما تكون فى مستويات الاستهلاك العليا ، وهذا ما يساعد بدوره على سوء التوزيع . ولذلك فان مقاومة فكرة تقليد الغرب كهدف فى ذاته تقتضى مقاومه الاستهلاك الترفى (الذى برع فيه الغرب) .

١٧ ـ يؤدى تحقيق مزيد من المساواة إلى الاتجاه إلى إشباع الحاجات الأساسية لعدد أكبر من الأفراد . ولهذا تأثير مباشر على تدعيم الاحساس بالكرامة والارتباط بالوطن عند الفقراء والأغنياء على السواء . فصور الفقر الشديد إلى جانب تحطيمها لكرامة الفقراء ، تسلب الأغنياء الأمل فى امكانيات النجاح فى وسط بحر من الفقر والبؤس . ولذلك فإن الاتجاه نحو المساواة وأشباع الحاجات الأساسية يساعد على خلق مجتمع أكثر تفاؤلا بامكانيات الخلق . وتساعد الديمقراطية السياسية والمشاركة فى تسيير الأمور على عدم تحول شعار المساواة إلى واحد من الشعارات الكاذبة .

العروبـة :

١٨ ـ خلق مجتمع جديد يسعى إلى خلق نموذج مختلف لا يمكن أن ينجح فى دولة صغيرة محكومة بالعلاقات الاقتصادية الدولية إلى حد بعيد . وتزداد امكانيات التحرر من النمط الغربى بقدر ما يزداد حجم هذه الدولة وفعل تأثير الخارج عليها .

١٩ ـ إنتماء مصر الحضارى الى العروبة يعتبر من العوامل الاساسية للنجاح ، ذلك أن الحضارة العربية تعتبر باعثا قويا للبحث عن صيغة جديدة للحياة .

ولكن أموال البترول بقدر ما تعطيه من امكانيات لبعض الدول العربية فى محاولة خلق أسلوب جديد للحياه ، بقدر ما تدعم اتجاهات تقليد الغرب فى هذه الدول . ومع ذلك فان ما تتضمنه قوة هذه الأموال من مخاطر كامنة تستدعى عدم الانسياق وراء طريق التقليد السهل .

فترة انتقالية :

٢٠ ـ طول المعاناة التى شهدتها مصر يجعل أية سياسة جادة لبداية طريق جديد ومختلف ـ قليلة الأمل فى النجاح . ولذلك فلا بد من فترة انتقال ترمم فيها جروح مصر وتخفف عليها الأعباء فى الحياة اليومية للأفراد بكل وسيلة ممكنة ومتاحة ثم بعد ذلك فقط ، نبدأ الطريق من جديد لبناء عصر جديد .. فى تاريخ الانسانية .

فى الشريعة التاريخية *

جرى معظم فقهاء القانون الدستورى والعلوم السياسية على التمييز بين **الشرعية الشكلية و الشرعية الاجتماعية**. فالشرعية الشكلية تتحقق متى اتفق نظام الحكم مع القواعد الدستورية والقانونية السائدة سواء فى كيفية ممارسة السلطة أو فى اسلوب انتقالها. ولكن الشرعية الاجتماعية تجاوز هذه النظرة الشكلية وترتبط بمدى تحقق **الاتفاق أو الاقتناع العام** حول السلطة وتوجهاتها الأساسية. فمتى تحقق هذا الاتفاق فالشرعية الاجتماعية تتحقق للحكم وإن أخلت بالقوانين السائدة، وعلى العكس فإن الشرعية الاجتماعية تفتقد متى زال هذا الاتفاق العام أو اختل خللا شديدا وإن ظل احترام القواعد السائدة.

وإلى جانب الشرعية الشكلية والشرعية الاجتماعية فإنه يمكن الحديث عن شكل آخر من أشكال الشرعية هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم **الشرعية التاريخية**. فالأمر لا يتعلق هنا بالاتفاق أو المخالفة للقواعد الدستورية والقانونية

---

* ارسل إلى جريدة الاهرام فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٢ ولم ينشر.

السائدة ، كما انه لا يثير مدى توافر أو عدم توافر الاتفاق العام حول طبيعة السلطة وتوجهاتها ، ولكنه يتعلق بما يمكن أن نطلق عليه **الدور التاريخى** لنظام الحكم . فمناط الشرعية الشكلية هو بحث قانونى فى مدى احترام أو مخالفة القواعد القانونية السائدة . ومناط الشرعية الاجتماعية هو بحث اجتماعى فى مدى توافر أو عدم توافر الاقتناع العام بنظام الحكم القائم دون ممارسة اجراءات قهر مبالغ فيها . أما الحديث عن الشرعية التاريخية فهو يقوم على افتراض أن كل حقبة تاريخية للحكم لها دور معين . وهو افتراض ضخم ومن ثم يمكن أن يثور حوله خلاف كبير لا يسهل حسمه بأدلة قانونية أو قوانين اجتماعية . ويتحدد هذا الدور فى مجموعة من المعطيات التاريخية والحضارية والاجتماعية والتى تجاوز الوثائق الدستورية والبيانات السياسية . ولذلك فإن الاصل أن يتضح هذا الدور أو الشرعية التاريخية بعد وقت تهدأ فيه النفوس وتستقر العواطف . وهذا ما يتطلب فى العادة فاصلا زمنيا معقولا قبل القدرة على إبداء رأى أو مناقشة حول هذا الموضوع . ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من أهمية فى محاولة البحث عن هذه الشرعية التاريخية لكل حقبة من نظم الحكم فى مصر الحديثة .

ومع الاعتراف بكثرة المحاذير فإن محاولة متابعة تطور الشرعية التاريخية لنظم الحكم فى تاريخ مصر الحديث على النحو المتقدم قد لا تخلو كلية من بعض الفائدة . وينبغى أن يكون واضحا أن المقصود بنظم الحكم ليس فقط الحكومة وأجهزتها . ولكن كافة مؤسسات الحكم من حكومة ومعارضة ومذاهب وأفكار متصارعة . فالدور التاريخى لنظام الحكم لا يتوقف على أجهزة الحكومة بل على كافة المؤسسات التى تؤثر فى اتجاه الأحداث العامة . ومن هذا المنطلق تبدأ بنظرة سريعة وموجزة لما لحق الشرعية التاريخية لنظم الحكم فى مصر الحديثة .

لعل الصدمة التى عرفتها مصر مع الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر

كانت بداية سلسلة من الحلقات التاريخية فى حياة مصر الحديثة . ومع اكتشاف الغير وانجازاته وتفوقه بدأ الوعى بالذات والرغبة فى التحديث . ومن هنا فقد كان الدور التاريخى لحكم محمد على هو محاولة تحديث مصر ونفضها لتراكمات فترات الخمول والاسترخاء . وأيا كانت الشرعية الشكلية لحكم محمد على باحترامه أو مخالفته للقوانين السائدة . وأيا ماكانت الشرعية الاجتماعية بمدى قدرته على استقطاب الاتفاق العام حوله ، فإنه يبدو أنه من الناحية التاريخية حقق حكم محمد على شرعيته التاريخية وذلك بمحاولة إرساء قواعد التحديث لمصر . فبصرف النظر عن كل ملابسات تولى محمد على السلطة ولاسلوب ممارسته لها ، فإنه يبدو أن حكم محمد على لعب دورا تاريخيا هاما كانت مصر تحتاجه ، وهو وضع مصر على طريق العصر . وأيا ماكانت درجة النجاح والفشل لحكم محمد على فقد توافرات معه الشرعية التاريخية . وقد حاول محمد على ولوج باب العصر عن طريق الحصول على الأشياء الحديثة وربما صناعتها ، ولكنه لم يحاول أن يغير فى الانسان المصرى ومؤسسات الحكم . ومن هنا فقد تركزت أعماله على الجانب المادى ببناء الجسور والقناطر ، وإقامة الصناعة وإرسال البعثات العلمية وفتح المدارس ولكنه أبدا لم يحاول أن يحقق التحديث من الجانب الثقافى . وبعد انتهاء تجربة محمد على وخاصة بعد اتفاقية ١٨٤١ سقط نظام الحكم فى مصر فى مرحلة من الجمود دون أى دور تاريخى رغم توافر الشرعية الشكلية وربما الاجتماعية ايضا .

ومع حكم إسماعيل بدأت تتفاعل فى مصر حركة جديدة للبعث ، وهى مرحلة أخرى من محاولات التحديث . والأمر لا يقتصر هنا على حكومة الخديوى اسماعيل نفسه بقدر ماتشير إلى الحركة السياسية الكاملة السائدة. وعلى عكس فترة محمد على فقد كان الاهتمام بالجانب المؤسسى والثقافى أكثر منه

بالجانب المادى . فإسماعيل نفسه أراد أن يجعل مصر قطعة من أوروبا ولكن الحركة السياسية كانت تطالب فى نفس الوقت بالمؤسسات الدستورية والمشاركة فى الحكم . وكانت الثورة العرابية قمة التفاعل السياسى الشعبى للوصول إلى نظم أكثر معاصرة للحكم . ومع الاستعمار البريطانى قبرت المحاولة الثانية للتحديث فى مصر للتدخل الخارجى من ناحية وإهمالها جانب اقامة الاساس المادى للصناعة من ناحية أخرى . وسقطت مصر من جديد فى مرحلة أخرى من الجمود دون أية شرعية تاريخية رغم استمرار الشرعية الشكلية وبدرجة أقل الشرعية الاجتماعية .

وفى خلال الاحتلال البريطانى بدأت إرهاصات البحث عن الذات من جديد بين الخلافة الاسلامية والشخصية المصرية مع مصطفى كامل ولطفى السيد . على أن قسوة الاحتلال ثم قيام الحرب العالمية الأولى حالا دون تطور هذه المرحلة ، وسقطت مصر فى جمود جديد .

ومع قيام ثورة ١٩١٩ بدأت مرحلة أخرى وشرعية تاريخية جديدة للتحديث والمطالبة بالدستور واقامة حكم ليبرالى والمطالبة بالاستقلال . وكان الوفد يجسم هذه الشرعية التاريخية الجديدة ، رغم أن الشرعية الشكلية كانت لفترة موزعة بين القصر والانجليز ، ولفترات خرج فيها الحكم عن هذه الشرعية الشكلية والاجتماعية (مع دستور ١٩٣٠ والأحكام العرفية) . وقد تم خلال هذه الفترة بداية نوع من الحياة الليبراليه كما بدأ وضع أساس الصناعة الحديثة مع بنك مصر ١٩٣٠ ثم الحماية الجمركية ١٩٣٠ وتقليص امتيازات الأجانب ١٩٣٧ وتنظيم الضرائب ١٩٣٩ ، ١٩٤٤ وانتهاء بالضريبة العامة ١٩٤٩ وبداية الاصلاحات الاجتماعية بالاعتراف بالنقابات وصدور قانون العمل . وجاءت حرب فلسطين

١٩٤٨ وما أدت اليه من هزيمة عربية ثم تحالف الوفد مع القصر فى ١٩٥٠ مما أفقد المرحلة دورها التاريخى .

وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعبير عن انتهاء مرحلة تاريخية وتعبيرا عن تطلعات جديدة . ففى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بدأ عهد استقلال المستعمرات وتطلعها لدور جديد وأدت الحرب الباردة إلى تمحور القطبين واشتداد الصراع العقائدى . وكانت ثورة يوليو أحد رواد هذا العالم الجديد المتطلع إلى الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى والبحث عن تحقيق الذات فى تيار عدم الانحياز .

وفتح العهد القادم الآفاق العربية للسياسة المصرية وتقدمت شعارات العدالة الاجتماعية وتراجعت الاصول الليبرالية . وهذا الدور التاريخى الذى عرفته مصر لما بعد الحرب العالمية الثانية مع نهضة العالم الثالث يمثل **الشرعية التاريخية لثورة ٢٣ يوليو** . وبصرف النظر عن مدى احترامها للشرعية الشكلية فى أول مراحلها أو توافر الشرعية الاجتماعية لها فى بعض فتراتها . وبرغم كافة الاجتهادات فقد جاءت هزيمة ١٩٦٧ نهاية لدور تاريخى وإن استمرت الشرعية الشكلية وربما الاجتماعية . فعدم الانحياز توقف فعلا وإن لم يعلن رسميا قبل ١٩٦٧ وتكرس معها . ودور مصر فى قيادة الثورة العربية انتهى بالمصالحة والتحالف مع النظم المحافظة فى مؤتمر الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ ، وتوقفت الاجراءات السلطوية للتغيير الاجتماعى فى نفس الوقت ، كما تم تجميد السياسات الاقتصادية المعتمدة على التخطيط منذ قبل الهزيمة فلم تظهر الخطة الخمسية الثانية لحين التنفيذ أصلا . وكانت الموافقة على مشروع روجرز ١٩٧٠ خاتمة الاجراءات الممثلة لنهاية المرحلة التاريخية السابقة بقبول الاعتراف باسرائيل ،

وكان ذلك قد تم قبل ذلك بقبول قرار ٢٤٢ لمجلس الامن وأصبح الدور التاريخى المطلوب هو **إزالة آثار العدوان** .

وبصرف النظر عن المسميات فإن تولى السادات الحكم كان يمثل **الجمهورية الثانية** بعد انتهاء الجمهورية الاولى فى ١٩٦٧ وإن تم الاعلان عن ذلك فى ١٩٧٠ . ورغم كافة التغيرات التى أدخلها نظام السادات فقد كان الدور التاريخى له هو إزالة آثار العدوان . وماعدا ذلك فقد كان من قبيل العناصر التجميلية والتغيير بالنفى أكثر منه بالايجاب .

فتعدد الاحزاب والتجربة الديمقراطية كانت تعبيرا عن نهاية نظام الحزب الواحد أكثر منها إقامة لنظام الاحزاب . والانفتاح الاقتصادى كان محاولة لإيقاف نمو الادارة البيروقراطية على الاقتصاد أكثر منه ارساء لإقتصاد المنافسة . والدور التاريخى الحقيقى لنظام السادات كان إزالة آثار العدوان ومنها يستحق النظام شرعيته التاريخية . وقد نجح النظام فى ذلك بدرجات متفاوتة فى الحرب (أكتوبر ٧٣) والسلام (اتفاقية كامب دافيد ١٩٧٨) . وباستعادة مصر للجزء الباقى من سيناء فى أبريل ١٩٨٢ يكون الدور التاريخى لهذه المرحلة قد انتهى ومعها الجمهورية الثانية وإن كانت وفاة الرئيس السابق قد حدثت فى اكتوبر السابق على ذلك . ومع هذا التاريخ أسدل الستار على مرحلة تاريخية وتبدأ الجمهورية الثالثة والحاجة إلى شرعية تاريخية جديدة وإن استمرت الشرعية الشكلية والاجتماعية .

والله أعلم .

فى الحرية والمساواة *

هناك من القضايا مايظل مطروحا مهما طال الزمن . ويستمر النقاش حولها جاريا ومعاصرا رغم قدم المشكله ودوام الجدل . وأية مناقشة فى هذه الامور هى قديمة وجديدة فى نفس الوقت . ومن هذه القضايا قضية الحرية والمساواة ، وهى رغم ما يشوبها من مسلمات قد تحتاج إلى نفض الغبار حولها من وقت لآخر دون أن نصل إلى كلمة نهائية فى الموضوع ، فالامر بالضرورة محل اجتهاد . واختلاف الرأى لا يفسد للود قضية .

لايستطيع أحد أن يجادل فى أن الحرية والمساواة هما من أهم مكتسبات الحضارة الانسانية ، وأنه لا تقوم قائمة لمجتمع متحضر وتقدمى فى غيبة أحدهما أو كليهما .

ورغم أن الدعوة للحرية والمساواة ترجع الى أزمنة قديمة ـ ألا أنها ظلت فى الأغلب مجرد اهتمام فلسفى حتى أصبحت فى العصر الحديث حقائق سياسية تلقى

* نشر بجريده الاهرام بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٧٣ .

بظلالها على النظم السياسية المختلفة وتؤثر فى نشاط الافراد والجماعات . ولذلك فان الحديث عن الحرية والمساواة لم يعد مجرد ترف فكرى تتبادله الخاصة بل هو أمر يمس صميم حياة الافراد والجماعات ويؤثر على تقدمها وتخلفها كما ينعكس على حيويتها أو سلبيتها .

ولقد أوضح الفلاسفة بما لا مزيد عليه أهمية حرية الفرد وأثرها على ارتقاء الإنسان بها إلى طبيعته الانسانية القائمة على الاختيار المسئولية. وقد أكتسبت الحرية قيمتها التاريخية من ثورات الديمقراطية فى انجلترا والولايات المتحدة وبوجه خاص مع الثورة الفرنسية . وإذا كان شعار الثورة الفرنسية هو الحرية والمساواة والإخاء فإنها كانت فى الأساس ثورة للحرية ولحقوق الإنسان ، وإضافة المساواة الى شعار الثورة لم يكن أكثر من تأكيد لمعنى الحرية وحقوق الإنسان ، فهى مساواة أمام القانون ، أو مساواة فى الفرص وليست مساواة فى الظروف والواقع . ومن هنا قيل أن المساواة مع الثورة الفرنسية مساواة قانونية وليست مساواة اقتصادية ، وهو تأكيد من جديد لمعنى الحرية هى أن للأفراد حقوقا ثابته لا يمكن المساس بها وأنهم يتمتعون بفرص متساوية أمام القانون ولكن ليس بالضرورة بنتائج متساوية .

ولا شك أن الإنسانية قد حققت مع الحرية وحقوق الانسان والمساواة فى الفرص خطوات جبارة إلى الأمام ولكن النزعة إلى العدالة لم تلبث أن أدت إلى الدعوة إلى المساواة فى الواقع أو النتائج وليس فقط فى الفرص أو أمام القانون . ومن هنا جاءت الدعوات الاشتراكية لا ستكمال الحرية بالمساواة . والمقصود هنا المساواة الاقتصادية وليس فقط المساواة القانونية ولعل الثورة البلشفية عام ١٩١٧ كانت أول وأهم تعبير عن هذا الأمل .

ولكن لا يكفى القول بأن الحرية والمساواة هما دعامة أى مجتمع راق ومتمدين ، بل لابد من اتخاذ موقف محدد من كل منهما . حقا إن الحرية تضيع فى مجتمع اللامساواة والفروق الطبقية . كما أن المساواة لا تتحقق فى مجتمعات الكبت والعبودية ، ولكن ليس معنى ذلك أن الحرية هى المساواة وأن المساواة هى الحرية . فالمجتمعات التى تضع هاجسها الأول فى الحرية تختلف فى توجهاتها عن تلك التى تضع الثقل الأكبر على المساواة . ورغم مابين الحرية والمساواة من تكامل إلا أن هناك عديدا من الأحوال التى يثور فيها شبه تعارض بين الحرية والمساواة ، وهنا تقوم الصعوبة فلا يكفى الاعتراف بأهمية الحرية والمساواة وإنما ينبغى أن تحدد المجتمعات موقفها من كل منهما . وتختلف النظم السياسية من حيث مواقفها عند احتمالات التعارض فيما بينها ـ فاستعراض سريع للوثائق الدستورية لمعظم الدول يجد أن كلا من الحرية والمساواة فى صدر قيمها ومبادئها ولكن الخلاف الحقيقى هو تحديد الاسبقية والأولويه لأى من المبدأين .

والرأى عندى هو أنه مع الاعتراف بأن الحرية والمساواة معا هما أعمده أى نظام سياسى ناجح إلا أن الحرية هى الأساس وينبغى أن يكون لها دائما الأسبقية . وليس المقصود بالحرية هنا فقط أشكال الحكم الديمقراطى وسيادة القانون بل أيضا الاعتراف بحقوق أساسية للفرد لا يمكن المساس بها ولو بموافقة الاغلبية . فللفرد باعتباره إنسانا حقوق سابقة تحمى وجوده وفكره وعقائده ومشاركته فى الجماعة لا يمكن المساس بها على أى وجه من الوجوه .

ولن أناقش هنا ـ لضيق المقام ـ الاعتبارات الفلسفية التى تقوم عليها أسبقية الحرية على المساواة بل أكتفى بالاشارة إلى التجارب التاريخية المتحققة فى هذا المضمار . فنظرة منصفة على النظم السياسية المختلفة تقطع بأن الدول التى قامت

على مبدأ الحرية ودعت إليها لم تنجح فقط فى توفير قدر كبير من الحرية ـ كل شيء نسبي طبعا ـ ولكنها وفرت أيضا مكاسب ضخمة على طريق المساواة . فالديمقراطيات الغربية وقد قامت أساسا على مبدأ الحرية لم تنجح فقط فى توفير حريات الأفراد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بل أنها قطعت أشواطا هائلة على طريق المساواة . وقد جرت العادة على الإشارة فى هذا الصدد إلى تجارب انجلترا والسويد ، ولكن الحقيقة أن ماحققته الدول الصناعية الغربية الأخرى على طريق المساواة أيضا ليس باليسير ، بل أن الولايات المتحدة الامريكية ورغم شدة تمسكها بالنظام الرأسمالى قطعت خطوات هامة على طريق المساواة والفروق فى مستويات المعيشة وفى توزيع الدخول فى الولايات المتحدة ـ ورغم كل ما يقال ـ قد يصيب بالخجل العديد من الدول التى تزعم الاشتراكية .

وعلى العكس من ذلك فإن النظم السياسية التى قامت أساسا على مبدأ المساواة قد فشلت جميعا ـ تقريبا ـ فى تحقيق الحرية ولم تنجح فى كثير من الأحوال فى تحقيق المساواة . فالاختلاف فى مستويات الأجور فى معظم الدول الاشتراكية يزيد أو لا يقل عن مثيله فى الدول الغربية . بل أن هناك من الدول الاشتراكية ما يخصص محلات خاصة للسلع المستوردة وشواطئ خاصة بل وممرات خاصة فى الطريق العام للقله من أعضاء الحزب الذى يدعو إلى المساواة . واذا كان نجاح هذه النظم فى تحقيق هدفها فى المساواة محدودا فإن فشلها فى الوصول إلى الحرية يكاد يكون كاملا .

والخلاصة هو أنه على حين أن النظم القائمة على الحرية تضمن تحقيق الحرية وتمهد الطريق إلى المساواه فإن النظم التى تدعى المساواة تعدم الحرية دائما ولا تحقق المساواة نفسها فى كثير من الحالات .

وقد ثارت فى وقت من الأوقات مقولة أن الحريه أو الديمقراطية لا تصلح للدول النامية وكانت بداية الخمسينات والستينات قمة هذه الدعاوى وكانت المقارنة بين الصين الاشتراكية والهند الديمقراطية تقدم لتأكيد هذه المقولة .

وأيا ماكان الأمر . فإن المقارنة التاريخية بين النظم التى تقوم على الحرية أساسا وتلك التى تدعى المساواه أولا ، ليست مجرد صدفه أو بتأثير أحداث عارضة ، ولكنها نتيجة حتمية لمفهوم المساواة وكيفية تطبيقها . فلم يكن غريبا أن تكون دعوة الاشتراكيين الأوائل (برودون وماركس) إلى المساواة مرتبطة بفكرتهم عن زوال الدولة ، فالسلطة والقهر (الدولة) من أهم مظاهر عدم المساواة كما يمكن أن تتحول إلى أداه قهر وفرض أشكال من المزايا والامتيازات للفئة الحاكمة ومن يناصرها . ولذلك فقد جاءت الدعوة المثالية للمساواة متضمنة الدعوة إلى زوال الدولة فى نفس الوقت ، وبتخلف أحدهما يصعب تحقيق الآخر . ولكن التجربة الاشتراكية لم تؤد إلى زوال الدولة أو حتى إضعافها بل أدت إلى تركيز السلطة والقهر . وجاء ستالين مفلسفا هذا التعارض بين أراء أباء الاشتراكية وبين التطبيق الفعلى لها مؤكدا أن تقوية الدولة تؤدى «جدليا» إلى زوالها فى المستقبل . وأيا ماكان الجدل الفلسفى فإن الدعوة إلى المساواة قد أدت عمليا إلى زيادة جهاز الدولة وقبضتها ولم تؤد إلى زوالها .

وعندما طبقت شعارات المساواة فى مصر على حساب الحرية أدى ذلك فى الواقع إلى غلبه الكم والكيف فباسم المساواة انخفض مستوى التعليم وتدهورت الخدمات العامة وتضخمت الوظائف العامة .

وفى هذا الوقت الذى يمر فيه العالم بثورة صناعية جديدة صامتة والتى قد يكون لها من الأثر على المستقبل مايجاوز ماعرف عن الثورة الصناعية الأولى ،

فإن مصر تواجه تحديا رهيبا. فمصر فقيرة بكل المعايير المعروفة ولكنها تتميز أيضا بميزة نادرة وهى تملكها لقدرات بشرية مبعثرة فى معظم الميادين ولكفاءات عالية؛ فقد تميزت مصر ـ ربما بالاشتراك مع الهند ـ بتعايش الفقر والتخلف الشديدين مع كفاءات عالية فى معظم الميادين العملية والثقافية والفنية. فلمصر من الاخصائيين فى كافه المجالات مايمكنها من الحوار وأحيانا المنافسة مع أكثر الدول تقدما فى بعض هذه المجالات . ويتحقق ذلك بحماية جزر أو مراكز للتميز أو التفوق ، وهذه الجزر هى الوحيدة القادرة على دخول مصر العصر الجديد ، وهو أمر قد يتعارض مع عديد من الدعوات الانشائية للمساواة . فجزر التفوق بمقتضى التعريف استثناء من الأصل العام . فهى تميز فى وسط متخلف ومن هنا فالاصرار على المساواة أو على الأقل على تعريف مبسط من المساواة الحسابية قد يؤدى إلى زوال ما بقى من هذه الجزر . وقد ضاع منا بالفعل غير قليل منها فى خلال السنوات الماضية .

والمساواة مطلوبة ولكنها حين تتعارض مع اعتبارات أخرى تصبح محل للنظر . أما الحرية فلا بديل عنها ولا يمكن أو يجوز التخلى عنها لأى أعتبار آخر .

١١

حتى لا تسكرنا نشوة النصر *

إن التاريخ لا يكرر نفسه ، لأن الشعوب تتعلم من تجاربها السابقة . فالتاريخ لا يتكرر إلا بالنسبة لمن لا يتعلمون !

نحن نعيش الآن فى ظل الشعور بنشوة الانتصار بأيام «٦أكتوبر» المجيدة . وقد خلقت انتصارات «٦ اكتوبر» روحا جديدة فى هذا الشعب ـ كادت كارثة ١٩٦٧ أن تقضى عليها . وفى ظل هذه الروح الجديدة تطلع الشعب إلى مستقبله فى زهو وأمل وثقة . وبدت بواكير الديمقراطية فى الظهور . فشعارات : سيادة القانون ، دولة المؤسسات وحرية الصحافة .. بدأت تأخذ أبعادا جديدة وتستقر فى ضمير هذا الشعب .

إن أيام «٦ اكتوبر» هى حصيلة عناصر عديدة إيجابية : قرار حكيم شجاع من رئيس الدولة ، إعداد كامل وجاد من مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية ، إقبال على العطاء غير محدود من أفراد هذا الشعب الكريم ، تضامن عربي

---

* ارسل إلى جريدة الاهرام فى ٢٠ / ٢ / ١٩٧٤ ، ولم ينشر

وتنسيق فى السياسة ، فهم لتيارات القوى الدولية . ولذلك حق أن تكون انتصارات «٦ اكتوبر» بعثا لهذه الأمة بعدما لحقها من عار سنة ١٩٦٧ وبعدما توالت عليها خيبات الأمل . ولذلك حق علينا أيضا أن نستثمر «٦ اكتوبر» فى بناء مستقبل يتفق وآمال هذا الشعب . وهذا لن يتحقق **إلا بتحقيق الديمقراطية الكاملة** .

ولنذكر حتى نستطيع أن نعرف مواقع أقدامنا ، أننا عرفنا ـ فى هذا الشعب ـ مواقف سابقة زاهرة . ولكننا أخفقنا فى خطواتنا التالية ، فكان أن فقدنا النصر ثم تتابعت الأحداث حتى كانت نكبة ١٩٦٧ .

ويكفى هنا أن نتذكر وضع أمتنا عند تأميم القناة سنة ١٩٥٦ حتى ندرك أن ماهو أغلى وأثمن من النصر ـ إنما هو المراحل التالية وكيفية استثمار هذا النصر .

كان تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ صرخة تحد أمام ظلم أجنبى طال قرونا . كان اعلانا بالرفض لا ستسلام أمام جبروت أجنبى استقر دهرا . وكان التأميم وليد قرار سياسى جرىء . ووقف الشعب وراءه بكل قوة وتأييد ، وتحمل فى سبيله العدوان الثلاثى ثم الحرب الاقتصادية . وعرف الشعب والأمة العربية حلاوة النصر السياسى الذى تحقق وخلقت روح جديدة كانت كفيلة ببعث جديد .

ولكن هذا النصر وهذه الروح ـ بدلا من أن تستثمر فى بناء حضارى جديد يزدهر فيه دور الشعب الخلاق ـ استخدمت فى بناء وتدعيم مراكز القوى والزعامة الشخصية . فتخلى الشعب عن دوره القيادى ، واستراح عن ممارسة مسئولياته اعتمادا على الهام الحاكم وقدرته . وغاب الشعب تماما عن المسرح العام للأحداث ، إلا حين يدعى للتأييد والتبرير . وتداعت الأمور ، وانزلق

الشعب ــ ومعه الأمة العربية إلى مسار كانت نهايته كارثة سنة ١٩٦٧ . وهذا ما لا نريد أن يتكرر اليوم .

إننا ننتصر اليوم بعد هوان ، وترتفع كرامة المصرى والعربى بعد إذلال . ولكن ما هو أغلى وأثمن من ذلك هو أن نحتفظ بقدرتنا دائما ، وألا تسلب حقوق الشعب . فينزلق إلى حيث لا يدرى ولا يريد .

إن حريات الشعوب لا تهدد فى لحظات النصر ، وإنما يخشى عليها عند ظهور المشاكل ، والانتصارات لحظات فى حياة الشعب ، أما المشاكل فهى حياتها . وحريات الشعوب ليست شعارات تطلق أو عبارات طنانه تلقى فى الخطب،وإنما هى تنظيمات محددة ومسئوليات موزعة . فلا شىء يوقف السلطة سوى أخرى توازنها . ولا شىء يضمن الفاعلية سوى تنظيمات محددة للعلاقات .

فليكن احتفالنا بالنصر فى ٦ أكتوبر دراسة للتنظيمات والمؤسسات اللازمة لتوزيع السلطات ومباشرتها على نحو يكفل للشعب دائما أن يرفع ارادته . ولنفكر أكثر فى الضمانات الفعلية لحقوق الشعب قبل أن تسكرنا نشوة النصر ، وقد اسكرتنا مرة . والسعيد من اتعظ بغيره ، والشقى من لم تنفعه تجربته .

١٢

الدولة بين التخمة والفاعلية *

الحديث عن الدولة وسلطتها ليس بالأمر الهين اليسير. فما يثيره من قضايا فلسفية وسياسية واقتصادية لابد وأن يدفع إلى التفكير أكثر من مرة لمن يتصدى لهذه القضية الخطيرة.

وقد دفعت عدة حوادث أخيرة للاهمال وعدم الاكتراث بالقوانين قضية الدولة وهيبتها من جديد إلى مقدمة اهتمامات المواطنين. وبطبيعة الأحوال فإن مناقشة دور الدولة وسلطتها بمناسبة قضايا الاهمال والانحراف لا ينبغى أن يتوقف عند هذا الجانب، بل لابد وأن يطرح الموضوع بكافة تعقيداته وجوانبه. وهو أمر وإن لم يكن من السهل الاحاطة به، فإنه من الخطر تجاهله.

ولعله من قبيل المصادفات أن أصبح موضوع دور الدولة حاليا من أكثر القضايا التى تشغل العديد من المفكرين فى كثير من الدول بعد أن بدا أن الأمر قد حسم بشكل أو بآخر واستقر فى الضمائر ولم يعد هناك جديد يمكن أن يقدم

* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ١٥ / ٧ / ١٩٨٣

من جانب أو من آخر. فعديد من الجامعات الغربية وأوساط المثقفين تستعد لمناقشة موضوع دور الدولة بمناسبة قدوم عام ١٩٨٤ ، وهو العام الذى أصبح شهيرا بعد رواية جورج اوريل (عام ١٩٨٤) والذى تنبأ فيه بأن سلطة الدولة الشمولية سوف تقضى على حرية الأفراد بما تباشره عليهم من أجهزة الرقابة (احترس ، فالاخ الاكبر يراقبك) ومن تأثير على مصادر المعلومات وتطويعها أو تحريفها (وزارات الحقيقة ـ أو قل بالأحرى الزيف) . ومقابل هذا شاهدت الفترة الأخيرة تطورا هاما تتناقض فيه اتجاهات الخمسينات والستينات من ناحية باتجاهات السبعينات وربما الثمانينات من ناحية أخرى . فعلى حين سادت موجة التفاؤل فى الخمسينات والستينات وتغلبت نزعات تدخل الدولة حيث سيطرت الحكومات العمالية والاشتراكية على معظم الحكومات الأوربية ، بل أن الولايات المتحدة قد غلب عليها أفكار الديمقراطيين الليبرالية والتى تدعو إلى مزيد من التدخل مثل الآفاق الجديدة لكيندى أو المجتمع العظيم لجونسون . ومع ذلك فقد كانت السبعينات مرحلة الازمات والقلق ، وغلبت نزعات المحافظة والتشاؤم . وحل شعار القانون والنظام محل الرفاهية . وبدت أوربا الغربية تتحول إلى الحكومات المحافظة . فجاءت تاتشر إلى انجلترا فى اندفاعة محافظة تكاد تكون عقائدية وبالمثل فإن نجاح ريغان فى الولايات المتحدة الأمريكية يمثل نجاح الجناح الأكثر محافظة فى التفكير.

والدول الاسكندنافية والتى عاشت لأكثر من ربع قرن مع حكومات الاشتراكيين إذ بها تميل إلى الأخذ بتجربة جديدة لحكومات محافظة تتبادل الحكم مع الاشتراكيين بعد أن ظلوا بعيدا عن السلطة لما يزيد عن ربع قرن وحتى الاشتراكيون فى فرنسا فانهم يبدون أكثر محافظة فى السياسة الخارجية سواء فى علاقاتها مع الاطلنطى أو سياستها الدفاعية أو مواجهتها للتدخل السوفيتى فى

أفغانستان وبولندا ، وحتى سياستها الاقتصادية الداخلية فقد عادت بعد أقل من سنتين لتبنى اتجاهات تقشفية ربما كان يعجز عنها ريمون بار الاقتصادى الفرنسى المحسوب على اليمين .

وهذا كله ليس مجرد سياسات ملاءمة للأوضاع المستجدة ، وإنما يصاحبها تيار فكرى فلسفى يعاود النظر فى أسس الحكم وحقوق الأفراد . فالريجانية أو التاتشرية ليس مجرد سياسات اقتصادية جديدة تستخدم السياسات النقدية بدلا من السياسات المالية مثلا ، ولكنها تنطوى على نظرة جوهرية متجددة لدور الدولة وضرورة حصره فى ميدانه الطبيعى ، لاعتبارات متعلقة بالحرية حينا وبالكفاءة حينا آخر . ومن هنا فقد قام مايشبة تيار المحافظة الرديكالية والاكثر ثقة .

وفى نفس الوقت فان دول العلم الثالث وبعد فترة الستينات والتى عرفت فيها جميعا ـ أو أغلبها ـ معدلات مرتفعة من النمو (بلغ متوسط نمو العالم الثالث فى الستينات ٥.٥ ـ ٦.٥ ٪ سنويا) إذ بها جميعا تواجه صعوبات لاحد لها . فانخفض متوسط النمو فى السبعينات إلى ٢.٥ ـ ٣.٥ ٪ سنويا) . وأصبح عبء المديونية الدولية أمرا لا يطاق وهو أمر واجهته دول تنتمى إلى نظم اقتصادية متعارضة . فالمكسيك تكاد تعجز عن الوفاء بديونها وكذلك البرازيل ونيجيريا وفنزويلا ، وأيضا وعلى الجانب الآخر تخلفت رومانيا وبولنده ويوغسلافيا عن الوفاء بديونها ولجأت إلى إعادة جدولتها . وفى كل هذا فقدت سياسات التنمية الاقتصادية براءتها الاولى ولم تعد هناك أوهام حول العديد من المفاهيم الأولية والتى كانت سائدة فى بداية الستينات . فتجارب تنزانيا وغانا وكوبا وقد كانت تثير الإعجاب قبل عشر أو عشرين سنة أصبحت أكثر إثارة للشفقة فى نهاية

السبعينات وبداية الثمانينات . وعلى العكس فإن تجارب هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وكانت مدعاة للتندر أصبحت أكثر إثارة للغيرة والحسد . وكانت المقارنة بين نموذجى الصين والهند تستخدم لبيان التميز النسبى للتجربة الصينية ، فإذا بها تؤكد التفوق النسبى للتجربة الهندية . وعلى مستوى المفاهيم ، كان الاتفاق يكاد ينعقد على أن أخطر ماتواجهه الدول النامية هو نقص رأس المال ، فإذا بالتجارب تشير إلى أن رأس المال البشرى وأشكال الادارة والتنظيم ربما تكون أكثر خطورة . وقضية الربط بين التنمية والتصنيع قضية معروفة حتى واجهنا أزمة الغذاء العالمى وأصبحت الزراعة من جديد عنق الزجاجة . ومن خلال هذه التجارب سقطت أوهامنا عن سياسات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات ، وريادة القطاع العام ودور القطاع الخاص والمبادرة الفردية . وأصبح ميدان التنمية الاقتصادية مجالا للتجارب والاحباطات يطرح الكثير من التساؤلات ويقدم القليل من الاجابات . **وقد كان من الطبيعى أن يكون دور الدولة فى التنمية الاقتصادية هو أحد ضحايا سقوط الاوهام**. فليس هناك إجماع مستمد من التجارب يفيد بأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى أكثر أو إلى أقل من تدخل الدولة. هناك بطبيعة الأحوال خلاف دائم فى التوجيهات المذهبية كما كان الأمر فى كل وقت ، ولكن تجربة التنمية خلال الربع قرن الأخير لا تساعد على إعطاء إجابة واحدة واضحة .

وقد قصدت بهذه المقدمة الطويلة للتطورات المعاصرة أن أبين إلى أى حد اختلطت الأمور ولم تعد هناك مسلمات محسومة سلفا . وبطبيعة الأحوال فإن كل ذلك لا يحول دون حساسية الموضوع خاصة فى وقت يتربص أنصار كل اتجاه مذهبى بالآخر ، فأنصار الاشتراكية يرون وراء كل رأى ومناقشة لدور الدولة مؤامرة للانقضاض على القطاع العام ومكاسب الشعب . وبنفس الدرجة فان

مؤيدى الاقتصاد الحر يخشون أو يتوهمون أن كل حديث عن تقوية سلطة الدولة وهيبتها وإنما هو تمهيد لتصفية القطاع الخاص والمبادرة الفردية . ومن ثم فانه قل أن تناقش الآراء وغالبا ماتتجه المناقشات إلى ما وراء ذلك من معتقدات مذهبية حقيقية أو وهمية .

ورغم كل هذه المحاذير فقد رأيت أن أدلى برأى فى هذا الموضوع الحاسم : دور الدولة من زاوية معينة وهى **الفاعلية** . أيا كان الرأى حول **المدى** الذى يجب أن تذهب اليه الدولة فى تدخلها فان هناك قيد أساسيا لابد من مراعاته وهو مدى فاعلية تدخل الدولة .فدولة تبصم بخاتمها على كافة النشاطات وتصدر القوانين وتسن اللوائح فى كل صغيرة وكبيرة ، ولكن الجميع يتجاهلها ، هذه دولة غير موجودة **بالفعل** وإن كانت قائمة على الورق فى كل مكان . وعلى العكس فإن دولة تحصر دورها فى إطار ضيق ولكنه ملموس ومحترم هى دولة أكثر تواجدا **بالفعل** .

وإذا كانت العبرة بالفاعلية ، فإننى أكاد ألمح علاقة عكسية بين مدى التدخل وفاعلية هذا التدخل . ولعل هناك وجه شبه بين قيمة النقود وهيبة الدولة أو فاعليتها ، فكما أن قيمة النقود تنهار من الإسراف فى إصدارها فكذلك الأمر مع الدولة تقل هيبتها وفاعلية تدخلها مع توسع هذا التدخل وتشعبه . وقد يبدو غريبا أن سياسات أنصار التدخل هى التى أدت فى النهاية إلى تضاؤل فاعلية هذا التدخل . ولعل الحوادث الأخيرة التى سمعنا بها عن تجاهل القانون جهارا نهارا ومقارنة ذلك بما كان يحدث قبل عشرين أو ثلاثين عاما لما يؤكد هذه الحقيقة . عندما تصدر القوانين بالمئات سنويا وأحيانا بالآلاف ويتعذر أو يستحيل على رجال القانون والقضاء متابعة ما يصدر من قوانين فى مجال

تخصصهم فانه من غير المتصور أن يراعى تطبيق القانون . وإننى أكاد أزعم بأنه لا يوجد فرد لا يقع تحت طائلة القانون بشكل أو بآخر ، فإذا لم يكن مخالفا لقوانين النقد (واعتقد جادا أن فى مقدمة المخالفين البنك المركزى والبنوك المؤممة والخاصة) فهو مخالف لقوانين الضرائب ، أو اجراءات الصحة ، أو التسجيل المدنى ، أو بطاقات التموين ، وقواعد المرور ، وأصول البناء . وبطبيعة الأحوال فإن معظم موظفى الدولة يخالفون قانون الوظائف العامة إن لم يكن فى الأمور الخطيرة فعلى الأقل فى مواعيد الحضور والانصراف . وهكذا .. ومتى سهل تجاهل القانون فى جانب فان عادة عدم الاكتراث بالقانون بصفة عامة تصبح سلوكا اجتماعيا مستقرا .

وعدم فاعلية تدخل الدولة وضياع هيبة القانون لاترجع فقط إلى صعوبة متابعة عدد هائل من القواعد والمتغيرة دوما ، ولكن ذلك يرجع أيضا إلى سبب آخر . فالقانون لا ينفذ من تلقاء ذاته ، القانون يحتاج إلى أجهزة وموظفين .. ومع زيادة الأجهزة تزداد من ناحية صعوبة التنسيق بين الجهات المختلفة وتتعدد التفسيرات وتكثر الثغرات من ناحية اخرى . ولكن هناك أيضا تدهور فى نوعية القائمين على تنفيذ القانون . فمع الزيادة المستمرة فى تدخل الدولة أصبح عدد الموظفين من الكثرة بحيث أن نوعيتهم قد تدنت إلى حد بعيد . وقد انقضى ذلك الزمان الذى كان يقال فيه إن فاتك الميرى ... فالمسألة أصبحت ترتبط بتدهور القيمة الاجتماعية للموظف وهو أمر حتمى مع الزيادة والتوسع . وعندما كنا ندرس فى كليات الحقوق الفرق بين التزوير فى محرر رسمى والتزوير فى محرر عرفى كنا نعتقد بأن الأوراق الرسمية تتمتع بهالة وقدسية خاصة . والآن فقد ختم الدولة الكثير مما كان له فى الماضى مع الاسراف فى استخدامه .

والدولة ليست كيانا ميتافيزيقيا ، ولكنها أجهزة متعددة تنفذ القانون فى

حالات كثيرة كما تخضع للقانون أو ينبغى أن تخضع له فى جميع الأحوال . ومع ذلك فمع كثرة تدخل الدولة أصبحت صور مخالفة القانون من جانب أجهزة الدولة نفسها تنافس وكثيرا ما تجاوز مخالفات الأفراد . والدولة بذلك لم تعد جهازا غير فعال وإنما أصبحت فى أحوال كثيرة نموذجا لتجاهل القانون وعدم الاكتراث به . وكم من أمثلة لتعدى هيئات عامة على أراضى مملوكة للدولة ، وكم من وزارة لم تدفع مستحقاتها لهيئات السكك الحديدية والبريد ، وكم من جهاز عام خالف قواعد البناء. ولسنا فى حاجة إلى الإشارة إلى مخالفات قوانين النقد حيث كان الالتجاء إلى السوق السوداء أمر عاديا بل أن بعض الوزرات تخصص بين بنودها إكراميات . أما مخالفات مواصفات المنتجات المبيعة من عديد من الهيئات فهو أمر مشهور.

التخمة والترهل هى أكثر ما يعوق الدولة ويقيد من فاعليتها . وإعادة الهيبة لسلطة الدولة لن تكون بمزيد من التدخل وإضافة عشرات من القوانين واللوائح ومئات من أجهزة التنفيذ والرقابة والتنسيق ... الخ، سلطة الدولة تعود ـ ويا للغرابة ـ عندما تتخلى الدولة عن شحومها وتتخلص من أعبائها الوهمية لتركز على الأمور الأكثر أهمية . **الفاعلية لا تقتضى الشمول . الفاعلية تتطلب الانتقاء والتدخل الذكى** فيما يهم الناس وما يمكن تنفيذه . سطة الدولة لن تعود بقوانين أكثر تنوعا أو موظفين أكثر عددا ، ولكنها قد تعود بالغاء العديد من القوانين وتقليص الاجهزة وعدد الموظفين .

والله أعلم .

١٣

فى غمرة الاجماع .. نقول : لا *

قال توينبى المؤرخ المعروف أن قمة الحضارة المصرية القديمة هى نفسها لحظة بداية سقوطها . وذلك عندما بنى المصريون فى الأسرة الرابعة الهرم الاكبر لفرعون العظيم خوفو ، فبدلا من تنمية طاقات هذا الشعب الملهم استخدمت هذه الطاقات لتأليه حاكم عظيم ، ولذلك فانه لم يدفن بالهرم جثمان خوفو فحسب ، وإنما فيه دفنت أيضا حرية المصريين لقرون تلت .

وفى مصر الآن حاكم كبير أحب شعبه وأحبه الشعب وعبر به من أخطر كارثة واجهها وأعاد الثقة للشعب ، وظل يؤكد يوما بعد يوم أن تقدم الشعب وبقاءه رهن بالمؤسسات وليس بالافراد ، وظهر شعار : دولة المؤسسات ، والاتحاد الاشتراكى هو أحد هذه المؤسسات .

لا للاتحاد الاشتراكى وليس للسادات :

عرفنا الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وتحت أسماء مختلفة هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى وأخيرا الاتحاد الاشتراكى ، وقد نوقشت

* أرسل للاهرام فى ٢٣ يوليو ١٩٧٥ ولم ينشر

ايجابيات وسلبيات تجربة الاتحاد الاشتراكى طويلا بما لا يحل معه لترديد ما قبل .

والآن وقد أعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكى وعلقت عليه آمال ، وقد أصدر الاتحاد الاشتراكى فى مؤتمره القومى يطلب الى السيد رئيس الجمهورية بتجديد ترشيحه لفترة قادمة باجماع «منقطع النظير» كما طالب فضيلة الشيخ الباقورى بمبايعة السادات رئيسا للجمهورية لمدى الحياة .

ورغم أننى من أشد المعجبين بالرئيس السادات لسياسته الواعية الحكمية ولادارته فى إعادة تنظيم شئون الحكم ، إلا أننى أخشى من دعوة إعادة انتخابه . لقد بدأنا نضع تقليدا فى أن من يتولى حكم مصر يرثها حتى مماته . وإذا كنا نقبل ذلك ونحبه إذا تولها السادات فمن يضمن لنا أن خليفة له لن يتمسك بهذه القاعدة . ومن يضمن لنا أنه سيكون من طراز السادات .

الجمهورية هى فى التوقيت :

لقد حكمت مصر منذ الأبد حكما ملكيا ، وكان من يتولى حكمها يرثها حتى الموت أو ما يشبهه من انقلاب أو طرد . وعندما أعلنت الجمهورية فى مصر عام ١٩٥٣ قصد انهاء هذا النمط وبداية عهد جديد يطرح مقدرات البلد جميعا التشريعية والتنفيذية على الشعب كل فترة يختار فى حرية حكامه مشرعين ومنفذين . وإذا كانت ظروف معروفه قد أدت إلى أن الحكم الجمهورى فى مصر لم يعرف هذه الحقيقة ، فقد جاء السادات وأراد أن يبدأ تقليدا جديدا وأن يضع رمزا ، وأعلن أنه لن يرشح نفسه لمدة ثانية ، وليس هذا تنصلا من المسئوليه وإنما رغبة فى تأكيد مبادئ وتقاليد .

عندما استقلت الولايات المتحدة من التبعية الانجليزية وعين قائد جيوشها جورج واشنطن أول رئيس للجمهورية رفض تجديد ولايته لأكثر من مدتين . وأستقر واشنطن فى ضمير الشعب الأمريكى وحملت عاصمته أسمه ، وحقق مجدا أكبر مما لو تولى الحكم مدى الحياه .

إن الرئيس السادات يريد أن يضع تقاليد فلا تشتروا منه مجد التاريخ مقابل عرض السلطة والجاه . السادات يريد أن يكون رمزا للحكم فى مصر فلا تحولوه إلى حاكم .

إننى لا أخشى السادات ولكنى أخاف الكهنة :

إننى وأنا أكتب هذا المقال فى مواجهة إجماع غامر ، ولا أعرف مدى حظه من النشر فلا أخشى السادات . وكم كنت أود أن أعطيه صوتى لفترة قادمة ، ولكنى أتمنى أكثر أن يظل حكمه مرجعا ورمزا لحكم مصر .

والجماهير الطيبة التى أيدت وتؤيد السادات سوف تغفر لى هذا الرأى وهى أيضا لا أخشاها .

ولكنى أخاف الكهنة ، أخاف عصاهم الغليظة ، أخاف تأليبهم السلطان على كل من يقول رأيا يمكن أن يضر بمنافعهم ، وبالأمس القريب أطلقنا عليهم اسم : مراكز القوى ، وأخشى أن نبدأ الطريق من جديد .

يا سادات هذه أصوات تحبك وتنظر إلى مستقبل الأمة .. والله يرعى هذه الأمة



٤ فى الاقتصاد المصرى

١٤

أزمة مصر منذ الحرب العالمية الثانية : اختلال بين الموارد الاقتصادية والدور السياسى

ليس من الغريب فى غمرة الأحداث المتلاحقة أن نعيش فى غمار الحاضر متلمسين المستقبل القريب دون نظرة شاملة للماضى والحاضر والمستقبل . وبذلك نفقد الكثير من التصور العام لاتجاه التطور . وإذا كان من الضرورى أن نستوعب الحاضر بمشاكله وقضاياه بكل ما لدينا من طاقة وجهد ، فإن استشراف الخطوط الرئيسية فى اتجاهات التطور ليس عبثا كاملا بل قد تكون فيه بعض الفائده . وتؤكد هذه النظرة الشاملة أن عناصر الاستمرار فى أوضاع مصر أكثر مما يبدو ، فضلا عن أن مظاهر الانقطاع أقل مما يقال . ونريد أن نبين بهذه المقالة أن تاريخ مصر الحديث ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان تاريخ الاختلال بين الموارد الاقتصادية المتاحة لمصر وبين دورها السياسى والحضارى الممكن . فموارد مصر الاقتصادية كانت ـ ولا تزال ـ أقل من أن تمكنها من أن تلعب دورها السياسى والحضارى الكامل . فإن هى ارتكنت إلى حدود مواردها

نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٨٠

الاقتصادية قصرت فى حق دورها السياسى والحضارى الممكن . وإن هى لعبت دورها السياسى والحضارى واجهت أزمة فى نقص الموارد الاقتصادية . وبصفة عامة فقد اتجهت السياسة المصرية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى محاولة القيام بدورها السياسى والحضارى الرائد فى المنطقة مع العمل على سد فجوة النقص فى الموارد الاقتصادية من الخارج .

عرف ميزان المدفوعات المصرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ودون انقطاع ـ ربما باستثناء ١٩٥١ ـ عجزا مستمرا ، مما يعنى أن الموارد الذاتية للاقتصاد المصرى غير كافية لمواجهة الاحتياجات المحلية . وقد تركزت جهود السياسة الاقتصادية المصرية على البحث عن أساليب تمويل هذا العجز المستمر أكثر مما انصب على تعديل هيكل الاقتصاد وعلاج الخلل الأصيل فى قصور الموارد الاقتصادية عن سد الاحتياجات المحلية . ومن هنا فقد استخدمت دائما السياسة الخارجية لحساب السياسة الاقتصادية فى سد العجز بدرجات متفاوتة من النجاح . ويمكن أن نميز بين جهود السياسة المصرية فى تمويل العجز المصرى بين عدة مراحل اتسم كل منها بأسلوب معين فى علاج هذه المشكلة .

المرحلة الأولى : الاعتماد على الأرصدة المتراكمة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٨) :

وتمتد هذه المرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات . وتتميز هذه المرحلة بأن تمويل العجز فى ميزان المدفوعات المصرى تم عن طريق السحب من متراكم مدخرات مصر السابقة خلال الحرب العالمية الثانية . فعلى عكس فترة ما بعد الحرب ، عرف الاقتصاد المصرى فائضا مستمرا طوال فترة الحرب . تمثل فيما فرض عليه من ادخار إجبارى لمصلحة قوات الاحتلال

البريطانية . ولذلك انتهت الحرب وقد تراكم لمصر أرصدة استرلينية جاوزت الـ ٤٣٠ مليون جنية استرليني ، وهو مبلغ هام إذا أخذ فى الاعتبار مستوى الأسعار فى ذلك الوقت وحجم السكان .

وخلال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات لجأت السياسة الاقتصادية المصرية إلى استخدام الأرصدة المالية المتراكمة منذ فترة الحرب لتمويل عجز ميزان المدفوعات المستمر . فحتى نهاية ١٩٥٨ لم يكن الدين الخارجى لمصر شيئا يذكر ، وبلغ الرصيد الذهبى والأصول الأجنبية الصافية لمصر حده الأدنى فى ١٩٦٢ .

وتمثل هذه الفترة **الاستقلال الاقتصادى لمصر** . وهى فترة تميزت بعديد من التجارب السياسية والاجتماعية بعيدا عن الضغوط الاقتصادية الخارجية . فبعد فترة الكفاح الوطنى للتخلص نهائيل من الاستعمار البريطانى قامت ثورة ١٩٥٢ لتغيير النظام السياسى . وفى السياسة الخارجية عرفت مصر قمة الاستقلال الوطنى كما عبرت عنه روح باندونج (١٩٥٥) . وليس معنى ضعف الضغوط الاقتصادية الخارجية ، هو أن مصر قد عرفت خلال هذه الفترة استرخاء مطلقا على الجبهه الاقتصادية الخارجية فبعد الحرب العالمية الثانية جمدت انجلترا أرصدة مصر المتراكمة ولم تسمح بالإفراج عنها إلا وفقا لجدول زمنى محدد وخاصة بعد ١٩٥١ . ثم جاء تأميم قناة السويس مع ما صاحبه من عدوان ثلاثى وضغوط اقتصادية أخرى . **ولكن المهم أنه خلال هذه الفترة كان عجز ميزان المدفوعات يسوى عن طريق موارد مملوكة لمصر ، وهو أمر بدأ يختفى منذ بداية الستينات .**

المرحلة الثانية : الاعتماد المتوازى على الكتلتين الخارجتين (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)

منذ نهاية الخمسينات وقد بدأ يتآكل رصيد مصر من الأرصدة الأجنبية فى الوقت الذى استمر فيه العجز فى ميزان المدفوعات قائما . وبدأت مصر تتجه صوب الموارد الأجنبية لسد فجوة النقص بين الموارد المحلية والاحتياجات المحلية . واتجهت مصر فى نفس الوقت إلى الكتلتين الغربية والشرقية . فمنذ ١٩٥٨ وقد بدأت مصر تستفيد من قروض الولايات المتحدة الميسرة لتمويل واردات القمح والحاصلات الزراعية وفقا للقانون الأمريكى العام ٤٨٠ . وفى نفس الوقت تقريبا عقدت مصر عدة اتفاقات لتمويل الاستثمارات الصناعية من الاتحاد السوفيتى . وبذلك فإن فترة ازدهار عدم الانحياز قد اصطحبت بالنسبة لتمويل العجز المصرى بالاعتماد المتوازى على الكتلتين الغربية والشرقية فى توفير الموارد الناقصة . وقد بلغ حجم الدين العام الخارجى لمصر فى ١٩٦٥ حوالى ٢ بليون دولار دفع منها بالفعل لمصر أكثر من ١.٥ بليون دولار كان نصيب القروض الأمريكية وفقا للقانون الأمريكى ٤٨٠ المشار إليه حوالى ٥٣٠ مليون دولار والقروض من الكتلة الشرقية حوالى ٣٢٠ مليون دولار .

فى ١٩٦٤ أوقفت حكومة جونسون مساعداتها لمصر ، وبدأت مرحلة جديدة من التمويل الخارجى بعيدا عن الكتلة الغربية .

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المرحلة من التمويل الخارجى خلال النصف الأول من الستينات قد عرفت فيها مصر أوضاعا خارجية مناسبة وانعكس ذلك على معدل من الأداء الاقتصادى الداخلى المرتفع (فترة الخطة الخمسية الأولى ٦٠ ـ ٦٤ ، ومعدل نمو حوالى ٦,٨٪ سنويا) . ويرجع اهتمام العالم بدور مصر

فى هذه الفترة إلى ما لحق منطقة الشرق الأوسط من تغييرات . فقد خرجت منطقة الشرق الأوسط توا من منطقة نفوذ الدول الاستعمارية القديمه (انجلترا وفرنسا) ، فى وقت تحفزت فيه القوى الكبرى الجديدة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى) لتثبيت أقدامها فى هذه المنطقة الحيوية . واستطاعت مصر فى هذه الظروف عن طريق دورها المتنامى بين دول العالم الثالث ومجموعة عدم الانحياز أن تستقطب موارد اقتصادية من الكتلتين فى نفس الوقت . وكان هذا إلى حد بعيد تفسير مصر الاقتصادى لمعنى عدم الانحياز ، بحيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل النقص الغذائى والاتحاد السوفيتى بتمويل مشروعات التصنيع . وبطبيعة الأحوال فقد قام إلى جانب هذين المصدرين الأساسيين للتمويل الخارجى مساعدات وتمويل خارجى من بعض الدول الغربية الأخرى والكويت .

المرحلة الثالثة : الاعتماد على تمويل الكتلة الشرقية (١٩٦٤ - ١٩٦٧)

بعد أن أوقف جونسون القروض الأمريكية الميسرة فى ١٩٦٤ تضاءلت الموارد الاقتصادية من الكتلة الغربية لمصر . وكانت مصر قد قطعت علاقاتها قبل ذلك بسنة مع المانيا . ولذلك فقد تميزت هذه المرحلة بتوقف أو تضاؤل التمويل من جانب دول الكتلة الغربية . وفى نفس الوقت فإن التمويل من الكتلة الشرقية لم يزد عما كان عليه قبل تدهور العلاقات مع الكتلة الغربية ، وظل على نفس المعدل السابق (فى حدود ١٤٠ مليون دولار سنويا) . وقد ترتب على ذلك أن تدهور الأداء الاقتصادى الداخلى بشكل كبير . فسنوات الخطة الاقتصادية الأولى والتى عرفت معدلا مرتفعا من النمو انخفضت فى سنتها الأخيرة منذ ١٩٦٤

إلى أقل من ٢ ٪ وخلال السنوات التالية وذلك حتى قيام حرب ١٩٦٧ . ثم جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ المشئومة وأجهزت على ما تبقى من قوى اقتصادية ذاتية مع إغلاق القناة من ناحية واحتلال سيناء وحقول النفط من ناحية ثانية وازدياد الإنفاق العسكرى لإعادة بناء القوة العسكرية من ناحية ثالثة على ما سنشير إليه بعد قليل .

وتعبر هذه المرحلة عن التغيير فى طبيعة العلاقات الدولية . فتجربة الحرب الباردة وقد كانت أمرا جديدا فى العلاقات الدولية مما أتاح لدول عدم الانحياز من قدرة كبيرة على التحرك ـ لم تعد كذلك فى النصف الثانى من الستينات ـ ولذلك لم يكن غريبا أن تضعف حركة عدم الانحياز بشكل واضح بعد نجاحها الساحق منذ باندونج ثم مؤتمرات القاهرة وبلغراد . كذلك فإن أوضاع الشرق الأوسط غير الواضحة بعد انتهاء النفوذ البريطانى والفرنسى قد استقرت إلى حد بعيد بين دول «تقدميه» أقرب إلى النفوذ السوفيتى ودول « رجعية » أقرب إلى النفوذ الأمريكى . ومع وضوح الحدود لم يعد من السهل الجمع بين التمويل من الشرق والغرب . وإنما الأقرب إلى منطق الأشياء هو التمويل من الشرق أو من الغرب .

المرحلة الرابعة : مرحلة النكسة
(١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)

بدأت مع حرب يونيو ١٩٦٧ مرحلة جديدة من أقسى ما عرفت مصر من مراحل فى تاريخها الحديث . فإلى جانب ما لحقها من إذلال عسكرى ، فإن أوضاعها الاقتصادية قد تردت بشكل كبير . فقد لحق جزء من مواردها الاقتصادية من التدمير أو التعطيل أو الاحتلال من جانب العدو ما قيد من

حريتها بالإضافة إلى أن الانفاق العسكرى قد أثقل كاهلها . وقد حدث ذلك فى وقت بلغت فيه علاقتها الدولية مع دول الكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أسوأ درجاتها . فقطعت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث لم يعد هناك مفر من الاعتماد على دول الكتلة الشرقية فى سد فجوة العجز فى الموارد الاقتصادية . وقد قدم الاتحاد السوفيتى لمصر خلال هذه الفترة دعما عسكريا ضخما بالاضافة إلى استمرار دعمه الاقتصادى . وقد تدهور الأداء الاقتصادى لمصر فى هذه المرحلة بشكل كبير حيث تبلور هدف السياسة الاقتصادية فى منع تدهور معدلات الاستهلاك أكثر منه رفع معدل نمو الاقتصاد القومى . ولذلك لم يكن غريبا أن ينخفض معدل النمو السنوى إلى الصفر فى بعض السنوات ، وإن ارتفع عن ذلك قليلا فى سنوات أخرى . ولكن الفترة فى مجموعها كانت سنوات عجاف .

وفى خلال هذه المرحلة بدأت إرهاصات لاتجاهات جديدة لن تلبث أن يكون لها دور أكبر فى المراحل التالية . من ذلك بداية ظهور أهمية دور التمويل العربى فى سد جزء من فجوة الموارد المصرية . وقد كان مؤتمر قمة الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ منعطفا تاريخيا حيث بدأت الموارد المالية العربية من الدول النفطية تلعب دورا متزايدا فى تمويل عجز ميزان المدفوعات المصرى . وقد اقتضى ذلك تطويرا فى علاقات مصر العربية نحو مزيد من التهدئة والتقارب ، وأخذت تقسيمات «التقدمية والرجعية» فى التراجع ، وتغلبت فكرة **التضامن العربى** على **الثورة العربية** .

كذلك فإنه فى نفس الوقت الذى ازداد فيه الاعتماد على الكتلة الشرقية كمصدر رئيسى لتمويل عجز الموارد المحلية ، بدأت اتجاهات للتقارب من الكتلة

الغربية (قبول مشروع روجرز فى ١٩٧٠) . وللابتعاد عن الكتلة الشرقية (إخراج الخبراء السوفيت فى ١٩٧٢) . وعلى ذلك فإن فترة النكسة كانت إلى حد بعيد مرحلة مراجعة النفس والتحضير لاتجاهات جديدة .

المرحلة الخامسة : مرحلة التمويل العربى

(١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ مقدمة لتغيرات هائلة فى المنطقة العربية بل وفى العلاقات الاقتصادية الدولية . فقيام الحرب وما صاحبها من فرض تقييد شبه كامل على إنتاج النفط ثم حظر على بعض الدول ، قد أعطى الدول النفطية قوة تساومية ضخمة لم تلبث أن انعكست على الارتفاع الكبير فى أسعار النفط وما صاحب ذلك من تحول دول النفط العربية إلى واحدة من أهم المجموعات المالية العالمية . ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تتجه مصر إلى الاستفادة من هذا التمويل العربى الجديد المتاح ، مع ما ارتبط بذلك من تغييرات بدأت إرهاصاتها فى السابق ثم تأكدت مع قيام ثورة النفط . ودول الفائض النفطية ـ كما هو معروف ـ جزء من الاقتصاد العالمى الغربى سواء فى علاقاتها التجارية ـ حيث يصدر النفط فى أغلبه إلى الأسواق الغربية ـ أو استثماراتها الخارجية ـ حيث توظف الفوائض فى الأسواق المالية الغربية وخاصة الأمريكية ـ أو فى تنظيمها الاقتصادى الداخلى ـ حيث تخضع لما يعرف بنظام السوق .

وفى هذه الظروف تأكد اتجاه الاقتصاد المصرى بشكل أكبر إلى نمط الاقتصاد الغربى ، وظهرت فى هذه الفترة دعوة **الإنفتاح الاقتصادى** (١٩٧٤) . وقد بلغت المعونات العربية لسد فجوة العجز المصرى خلال هذه

الفترة أبعادا كبيرة . فبالإضافة إلى الدعم المالى للأغراض العسكرية ، بلغت المعونات العربية ٧٢٥ مليون دولار فى ١٩٧٣ لترتفع إلى ١٢٦٤ مليون دولار فى ١٩٧٤ وتنخفض بعد ذلك إلى ٩٨٨ مليون دولار فى ١٩٧٥ ، ٦٢٥ مليون دولار فى ١٩٧٦ . وبعد إنشاء منظمة الخليج لتنمية مصر قدم لمصر ١٧٢٥ مليون دولار فى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بالإضافة إلى ضمان ب ٢٥٠ مليون دولار قرض من تشيز ما نهاتن . وبالإضافة إلى هذه المعونات والقروض العربية فقد أودعت الحكومات العربية ودائع فى البنك المركزى المصرى جاوزت ٢ بليون دولار خلال نفس الفترة .

وقد صاحب مرحلة التمويل العربى ظاهرة تزايد **القروض قصيرة الأجل** فقد ارتفعت هذه القروض من ٣٥٦ مليون دولار فى ١٩٧٣ إلى ٥٨٣ مليون دولار فى ١٩٧٤ ، وفى نهاية ١٩٧٦ بلغ حجم القروض قصيرة الأجل المستحقة على مصر ٢.٢٧ بليون دولار (قدم أكثر من نصف هذه القروض من بنوك عربية خاصة البنك العربى الأفريقى و يوباف) . وقد استخدم أكثر من نصف قروض منظمة الخليج لتسديد هذه القروض قصيرة الأجل . كذلك بدأت ظاهرة تحويلات العاملين المصريين تستقر كأحد أهم مكونات حصيلة النقد الأجنبى .

ويبدو أن هذه التحويلات قد بلغت خلال العامين الآخريين ما يقرب من ٢ بليون دولار فى السنة . وهو ما يؤكد **أهمية التطورات الاقتصادية العربية على سير الاقتصاد المصرى** .

ورغم هذه المساهمات الكبرى من التمويل العربى لسد عجز ميزان المدفوعات المصرى ، فقد ظهرت بعض المؤشرات التى تبين أن التمويل العربى كان يتجه إلى الاستقرار **عند معدلات أكثر تواضعا** . فقد عرف التمويل العربى حدوده

القصوى فى أثر حوادث استثنائية . ففى أثر حرب أكتوبر مباشرة وصل التمويل العربى إلى حدودة القصوى فى ١٩٧٤ ليبدأ فى التناقص فى السنوات التالية . كذلك ارتفع التمويل العربى من جديد فى إثر أحداث يناير ١٩٧٧ وما نشأ عنها من قلق عربى حول مدى استقرار الأوضاع فى مصر. فبعد الاتفاق فى مؤتمر الرباط على تقديم دعم لمصر فى ١٩٧٥ ثار خلاف حول المقصود بذلك وهل هو دعم سنوى مستمر أم أنه تقرر لسنة واحدة . وبعد سنة من الخلاف أُتفق على حل وسط وهو أن يقدم الدعم لستتين آخريين فى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . وهو ما حدث بالفعل . كذلك فإنه فى مواجهة طلب مصر فى ١٩٧٦ إنشاء صندوق لمساعدة مصر حيث قدرت احتياجات الاقتصاد المصرى بما يعادل ١٠ ـ ١٥ بليون دولار وافقت دول الخليج على إنشاء هذا الصندوق بمبلغ ٢ بليون دولار فقط . وقد ساعدت أوضاع الاقتصاد الداخلى المصرى فى أثر أحداث يناير ١٩٧٧ على الإسراع بدفعها خلال ١٩٧٨/٧٧ . وبذلك فانه يبدو أن **توقيت المقاطعة الاقتصادية العربية قد تعاصر مع بداية مرحلة الانخفاض فى مستوى التمويل العربى لمصر بعد دفع كامل قيمة صندوق دعم مصر والانتهاء من دفع أقساط دعم مؤتمر الرباط .**

المرحلة الحالية : التمويل الغربى
(١٩٧٩ ـ)

مع استمرار توافر مصادر التمويل فى المنطقة العربية فقد طرأت أحداث على العلاقات الدولية أدت إلى التغيير فى أشكال ومصادر تمويل العجز فى ميزان المدفوعات المصرى . فمع الخلاف العربى الشديد حول معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية أكدت التطورات السياسية الأخيرة مدى الاختلال بين أهمية مصر

السياسية وقصور مواردها الاقتصادية . فدول العالم الغربى وخاصة الولايات الأمريكية لم تكن فى أى وقت من الأوقات أكثر اعتمادا على نفط الشرق الأوسط وخاصة الخليج مما هى علية الآن . وفى نفس الوقت فإن المصالح الغربية والأمريكية بوجه خاص لم تكن معرضه للخطر والقلقلة فى هذه المنطقة أكثر مما هى علية الآن . فبعد سقوط نظام الشاه فى إيران اختل نظام الدفاع عن المصالح الغربية فى منطقة الخليج ، وجاءت أحداث احتلال الحرم فى مكة لتزيد من الأحساس بعدم الاستقرار لدى العديد من نظم الحكم القريبة من مصادر النفط ، ثم جاء احتلال أفغانستان ليزيد من القلق العام حول استقرار المنطقة .

وفى هذه الظروف الجديدة تزايد حجم التمويل المقدم من دول الكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة لتعوض النقص فى التمويل الرسمى العربى . ومع ذلك فقد استمر التمويل العربى غير الرسمى سواء عن طريق تحويلات العاملين أو الاستثمارات العربية الخاصة التى ازدهرت خلال هذه الفترة . وبذلك فقد تعاصر الاعتماد المتزايد فى تمويل العجز المصرى على الكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مع تزايد الحاجة إلى دور مصر وموقعها على خارطة الأوضاع فى الشرق الأوسط .

وأيا كان الأمر فطالما استمر الاقتصاد المصرى غير قادر على توليد مصادر محلية كافية لمواجهة الاحتياجات المحلية فإن الحاجة إلى التمويل الخارجى ستستمر .

ومع استمرار الحاجة إلى التمويل الخارجى فإنه لا يمكن تجاهل العلاقات الدولية الخارجية بحيث يقوم نوع من استثمار الدور السياسى والحضارى لمصر مقابل المساهمة فى سد فجوة العجز المستمر فى الموارد المحلية ، وهو ما يؤدى

بالضرورة إلى اختلاف فى الاجتهاد السياسى حول أفضل مصادر التمويل الخارجى . ولذلك فإنه باستثناء فترة الخمسينات حيث اعتمدت مصر فى تمويل هذا العجز على موارد مملوكة لها ، فقد تقلبت مصر على مصادر مختلفة من التمويل ، فهو حينا من الكتلتين معا ، ومن الكتلة الشرقية حينا آخر ، ومن المجموعة العربية حينا ثالثا وهكذا . وفى جميع الأحوال كان هناك دائما مجال للتساؤل عن مدى تطابق بين المصالح الخارجية الممولة مع مصلحة مصر. وإذا كان الكردينال ريشليو قد أشار منذ حوالى ثلاثة قرون أنه ليس لفرنسا من صداقات أو عداوات دائمة وإنما فقط **مصالح دائمة** ، فكذلك الحال مع مصر الآن . وطالما ظلت مصر غير قادرة على معالجة الاختلال الأساسى فى مواردها الاقتصادية فإن قيامها بدورها السياسى والحضارى الكامل سيثير دائما قضية التكامل والتعارض مع المصالح الخارجية . والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو إلى أى حد أمكن خلال الفترة الطويلة الماضية تعديل هيكل الاقتصاد المصرى بحيث يتمكن من تقليل الحاجة إلى هذه الموارد الخارجية . وهو أمر يحتاج إلى حديث مستقل .

١٥

اقتصاد مصر أخطر من أن يترك للاقتصاديين*

رحم الله كلمنصو عندما قال : الحرب أخطر من أن تترك للجنرالات . وقد نسب إلى كسنجر قول مثل ذلك بالنسبة للاقتصاد والاقتصادين. وربما لا يصدق مثل هذا القول كما يصدق على أحوال مصر الاقتصادية الآن . **فاقتصادنا أخطر من أن يترك للاقتصاديين** .

يكفى ملاحظة تطورات الاقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة ، ومقارنة ذلك بما يجرى فى العالم وفى معظم الدول العربية المجاورة . فالموقف خطير . والاقتصاديون أعجز من معالجة مشكلة هى **بالدرجة الأولى حضارية تاريخية وتحتاج إلى مواجهة سياسية** .فكيف يسأل هؤلاء فقط . وما بالنا عن محاكمتهم عن أمور لا يملكون حلها .

ومن يقرأ بيانات وزير التخطيط الأخيرة عن المجملات الاقتصادية ، لابد وأن يصيبه الدوار : الاستهلاك المحلى يستوعب الانتاج وزيادة ، الإدخار المحلى

* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ٨/٢/١٩٧٦ وكان العنوان المقترح : «هؤلاء الرجال العظام.. وأدواتهم الاقتصادية المحدود !!

ينعدم تماما بل ويأكل من مقدراتنا الماضية والمستقبلة . رؤوس الاموال الخارجية لازمه لتكملة الاستهلاك ودفع أعباء الديون . حصيلة الصادرات لا تكفى لدفع أعباء الديون الخارجية .. هذا فضلا عن قضايا توزيع الثروة والدخول والتى يثور حولها كثير من الكلام واللغط .

وفى مواجهة هذه الأرقام المخيفة ، فإننا نعيش فى ظل ضغط سكانى مستمر ، وتآكل فى الرقعة الزراعية ، وتهالك فى البنيات الأساسية . وتردى الخدمات العامة وانحطاطها .

وأمام هذه الأوضاع ، ماذا يفعل الاقتصاديون . واية سياسة اقتصادية يمكن أن تضع البلد على طريق التوازن ؟ لا أحد ينكر أهمية السياسة الاقتصادية الرشيدة .. ولكن حدود المشكلة جاوزت طاقة الاقتصاديين . والعلاج فى نظرة سياسية تاريخية كاملة . صحيح أن رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى ، ولكنى أخشى أن الوضع يكاد يقترب مما لوكان الهدف يبعد ألف ميل جديدة بعد كل خطوة .

لقد درب الاقتصاديون على تقديم عدد من البدائل للاختيار من بينها فى ظل إطار عام من **العلاقات الاقتصادية المقبولة** .وعادة تؤدى الوسائل التى يقترحها الاقتصاديون إلى إحداث بعض التغيرات التدريجية فى القيم الاقتصادية وبحيث تتحقق نتائج معينة بتكاليف معينة . والسياسات الاقتصادية المعروفة قد تؤدى إلى زيادة الصادرات بعض الشىء (١٠٪ مثلا) أو انقاص الواردات أو ضغط الاستهلاك أوغير ذلك وإنما فى حدود معقولة . أما إذاكان المقصود هو زيادة الصادرات عدة مضاعفات أو إحداث تغيير جذرى فى نمط الاستهلاك أو زيادة مفاجئة وهامة فى حجم المدخرات ومن باب أولى إنقاذ اقتصاد منهار ، فإن وسائل الاقتصاديين وحدها تبدو عاجزة .

وليس غريبا أن نسمع اليوم آراء اقتصادية متعددة وبعضها متضاربة . البعض ينصح بتحرير الجنية المصرى والاعتماد على قوى السوق ، فى حين يرى البعض الآخر ضرورة التقييد بل ومزيد من الإجراءات الإدارية . البعض يدافع عن حرية القطاع الخاص والبعض يرى مزيدا من تدعيم القطاع العام . والحقيقة أن كلا من هذه الوسائل وغيرها ، إذا توافرت لها بعض الشروط ، يمكن أن تحقق بعض النتائج .ولكن المشكلة هى أن هذا البعض وأيا كانت الأساليب المستخدمة يبدو غير مجد وغير مفيد ، ومن ثم لا يمكن الاستمرار فيه ،وتبدأ سياسة جديدة . فإذا كان الادخار القومى صفرا أو سالبا ، فما قيمة سياسة اقتصادية ، رغم صعوبتها ، ترفع معدل الادخار إلى ٥أو٧ ٪ ؟ ما الفارق بين أن يظل العجز فى الميزان التجارى على ما هو علية وبين إن يتحسن .١أو ٢٠ ٪ ، إذا كان الاقتصاد عاجزا ولسنوات طويلة قادمة وغير معروف أمرها عن توفير حاجات الاستهلاك المحلى ؟، الحقيقة أن كافة هذه التحسينات الجزئية تبدو وغير مقبولة فى ظل أوضاع خطيرة مثل حالة الاقتصاد المصرى ، وحيث يحتاج الأمر إلى تعديل شامل فى كافة العلاقات . وهذا ما لا يستطيع الاقتصادى أن يقدمه ، فهو يقدم ما يعرفه وما يعرفه غير مجد . المشكلة ليست اقتصادية بل سياسية حضارية وعلاجها عند رجل السياسة . وأقصد بذلك رجل الخيال الخصب والأفق التاريخى الرحب .

مصر بين العالم الثالث والعالم الرابع :

فى مقال هام عن ترتيب الأمم كتب الدكتور لويس عوض فى الأهرام منذ أيام منبها إلى تقسيم العالم إلى مجموعات ومكان مصر من هذه المجموعات ، فالعالم الذى درجنا على تقسيمه بين شرق وغرب ، وبين أغنياء وفقراء أو شمال

وجنوب ـ أصبح يضم عدة مجموعات أساسية . العالم الأول : مجموعة الدول المتقدمة الغربية ، العالم الثانى : مجموعة الدول المتقدمة الاشتراكية ، العالم الثالث : مجموعة الدول المتخلفة الغنية (دول النفط) ، العالم الرابع : مجموعة الدول المتخلفة الفقيرة .

والجديد هو أنه بعد تجمع دول النفط فى منظمة الأوبك وبعد ارتفاعات أسعاره انقسم ماكان يعرف باسم العالم الثالث أو **العالم المتخلف إلى مجموعتين أحدهما غنية بالنفط والثانية فقيرة بدونه .**

وقد كانت مصر وحتى غداة الحرب العالمية الثانية ذات مكان فريد ، **فهى ترتبط بدول البحر المتوسط بأواصر عديدة وأوجه شبه كثيرة ، ولكنها تتصل بأفريقيا بصلات وعناصر أخرى** ، ولإعتبارات تاريخية عديدة ونتيجة للعلاقات الدوليه من ناحية وثورة داخلية وسياسات معينة من ناحية أخرى **ثقل الوجه الأفريقى لمصر وأصبحت من أهم معالم العالم الثالث الآن وحيث ينقسم العالم المتخلف إلى فقراء وأغنياء فإن مصر مهددة بالانزلاق إلى** مجموعة العالم الرابع الفقير المتخلف . وبين هذا المصير والإنقاذ واللحاق بالعالم المتقدم تتعلق الآمال على رجال السياسة والاقتصاد . فأما الاقتصاديون فلا دواء عندهم لما تشكو ، وعند رجال السياسة وحدهم احتمال العلاج .

أوروبا والصين :

إن حجم مشكلات مصر الاقتصادية لا ينبغى أن يقارن بما درج عليه العرف من مشكلات اقتصادية معاصرة فى كثير من الدول : كمشكلة الغلاء أو عجز ميزان المدفوعات أو مشكلة بطاله أو ما شابه ذلك . **ولكنها مشكلة بناء جديد فى ظروف غير مواتية** . ولعل أقرب الأمثله فى التاريخ الحديث للجهد

المطلوب هما مثالى إعادة تعمير أوروبا بعد الحرب العالمية وبناء الصين بعد ثورتها ، وذلك رغم اختلاف ظروف الحالتين ورغم اختلاف الأساليب المستخدمة . ولكن الأمر الهام هو أنه فى كلتا الحالتين كان الخلاص فى توجيه سياسى حضارى وليس مجرد مجموعة من الإجراءات الاقتصادية .

خرجت أوروبا وكذا اليابان من الحرب محطمة تماما . وكان المطلوب مواجهة حضارية شاملة مبنية على الثقة فى القدرة الأوروبية وحيويتها وليس بناء على الحسابات الاقتصادية . وقد قام مشروع مارشال للمعونات الامريكية المكثفة بالدور الأساسى لإعادة البناء اعتمادا على الايمان بالطاقات الأوروبية ، وليس على أساس حسابات العائد المالى لعدد من المشروعات الاستثمارية . وقد ارتبط ذلك بنظرة استراتيجية كاملة لأسباب سياسية (الخوف من الشيوعية) وثقافية حضارية (الوحدة الحضارية على جانبى الأطلسى) .

أما الصين ، فإنها ليست فقط دولة متخلفة مثقلة بكل أعباء التخلف لدولة شديدة الكثافة السكانية ، بل إنها خرجت أيضا من ثورة أهلية جامحة ، وحرب طويلة مع اليابان . وقد استطاع نظام صارم ومثالية جديدة بتدعيم من الاتحاد السوفيتى فى أول الأمر ، ثم باعتماد كامل على النفس ، من إقامة دولة هائلة ذات طاقات كبيرة للمستقبل وتفجير قدرات غير معروفة لدى كل صينى .

وفى هذين المثالين كانت المسئولية للذهن التاريخى والتصور السياسى ، وكان دور الاقتصادى دورا تنفيذيا ، لازم وضرورى ، ولكنه وحده عقيم قليل الجدوى .

الانفتاح تعهد سياسى :

بعد فترة من التضحيات السياسة الضرورية وما ارتبط بها من حروب وتغيرات اجتماعية ونجاحات محدودة واحباطات وأخطاء ، خرجت مصر مسخنة بالجراح وبدأت عمليات التضميد تمهيدا للانطاق وعودة الروح .

وفى هذه الأثناء ظهر شعار الانفتاح الاقتصادى ، وهو شعار يتضمن أمورا عدة ، منها مزيد من التحرر من المركزية والتحكم والعودة إلى قواعد الرشادة ومعايير الكفاءة . ومن هذه الزاوية يعتبر **أسلوبا فى الإدارة الاقتصادية** . ولكن شعار الانفتاح يعنى أيضا **مزيدا من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وخاصة العربية لعلاج مشاكل مصر الاقتصادية** . وهذا هو المعنى السائد ، وينبغى أن يكون مفهوما أن الانفتاح بهذا المعنى ليس مجرد سياسة اقتصادية أو إجراءات ينصح بها الاقتصادى ، **وإنما هو تعهد سياسى من الدولة يرتبط بتصور لتعهدات سياسية مقابلة من الدول الأخرى بتحمل التزامات مقابلة** . فهو أقرب للسياسة التى اتبعتها أوروبا بعد الحرب للتعمير . **وهذا التعهد السياسى وحده من جانب مصر لا قيمة له ما لم يرتبط بتعهدات سياسية من الدول الأخرى وخاصة الدول العربية على أهمية إعادة بناء مصر الاقتصادى** . وهو أمر يرتبط **بالثقة فى** قدرة وفائدة مصر القوية اقتصاديا أكثر من ارتباطه بتوافر **العوائد** المالية لحقه من المشروعات .

نحو نظام عربى اقتصادى جديد :

كثرت المطالبات فى مصر بدعوة الأمة العربية لتعويض خسائرها . بل وبذلت عدة محاولات لتقدير هذه الخسائر . وهذا فى نظرى أسلوب خاطئ . فقد خاضت مصر معاركها لمصلحتها وليس لثمن تقتضيه . **فآلام الماضى**

لا تستحق ثمنا يدفع عنها وآمال المستقبل فقط يجب أن تعمل من أجلها . والسؤال المطروح هو هل تثق الأمة العربية فى قدرة مصر فى المستقبل وفائدتها أولا ؟ وسياسة الانفتاح الاقتصادى تقوم على هذا الفرض ومن ثم تقدم تعهدا من جانب مصر لتسهيل وضمان الحقوق العربية . فإذا سقط هذا الفرض فلابد وأن تسقط سياسة الانفتاح معها ونبحث عن بديل سياسى جديد .

وإذا كانت الدعوة لإنشاء نظام اقتصادى دولى جديد قد خرجت من الجزائر العربية بقصد إعادة النظر فى علاقات العالم وإعطاء حقوق أكبر للدول الفقيرة ، فكم نحن أحوج إلى نظام اقتصادى عربى جديد يحقق فرصا أكبر للافادة والاستغلال المشترك للموارد العربية . وقد يساعد الاقتصاديون فى الدعوة لمثل هذا النظام ولكن تحقيقه رهن بارادة وفاعلية رجال السياسة .

١٦

وجهة نظر :
البناء الاقتصادى الداخلى وأزمة التحرير*

لا جدال أن ما يواجه مصر والأمة العربية الآن يقتضى من جمع المفكرين جهدا خلاقا فى سبيل البحث عن طريق يخرجنا مما نحن فيه . ولا يجب أن يقعدنا عن ذلك ما ألفناه من أفكار ثابتة ومستقرة فأزاء التغيير فى الظروف لابد من ملاحقة الأفكار لها ، بل لابد من أفكار جديدة تستبق الحوادث وتنير الطريق . وبقدر ما تتعدد الأفكار وتتنوع ، بقدر ما تصدق الرؤية . فإلقاء الضوء على زاوية أو جانب واحد دائما ، لا يؤدى إلا إلى الانحراف فى البصر. وفى ضوء هذه الحقيقة والرغبة فى البحث والدعوة لمزيد من التأمل أطرح هذه الرؤيا لمشكلاتنا الأساسية فى التحرر.

وإذا كان قد يبدو أن إهتمامى سيكون مركزا بالدرجة الأولى على مصر أو على مصر وليبيا بعد تحقيق الاندماج ، فليس ذلك إنكارا لفكرة القومية العربية ، بل لعل العكس هو الصحيح . فالواقع أن قيمة القومية العربية مرهونة ، إلى حد

* ارسل هذا المقال الى جريدة الاهرام فى يناير ١٩٧٣ . ولم ينشر لاسباب لا تخفى على القارئ وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعد ذلك ثم جهود السلام ليصبح البناء الداخلى هو هاجس السياسة الأول فى مصر.

بعيد ، بقيمة مصر ، والقضاء على مصر ـ ولو فى سبيل القومية العربية ـ هو إهدار للقومية العربية ذاتها . وعلى العكس فان إنقاذ مصر هو إنقاذ للقومية العربية ـ ولو تم ذلك فى ميدان آخر . وقد أردت بهذه المقدمة أن أنفى مقدما نوعا من النقد لما قد يثار باعتبار أن ما تتضمنه هذه الأفكار تنطوى على اتجاهات انعزالية ونظرة مصرية ضيقة . فالحقيقة أن القومية العربية كلها فى مأزق رهيب ، وخطر الأزمة موجه أساسا إلى قلبها مصر . ولذلك فينبغى ـ بكل الطرق ، وبكل ثمن ـ إنقاذ مصر وحمايتها .

بدأت مصر العمل من أجل دخول العصر الحديث والتحول إلى مجتمع صناعى منذ أوائل القرن التاسع عشر ـ فى نفس الوقت تقريبا ، الذى دخلت فيه كثير من الدول الصناعية الآن لمرحلة التحول ، باستثناء انجلترا وفرنسا . ففى الوقت الذى بدأت فيه ألمانيا ثورتها الصناعية ، وقبل أن تبدأ اليابان (بدأت حوالى ١٨٧٠) بدأت محاولات محمد على لتصنيع مصر . وأجهضت محاولة محمد على لعوامل داخلية وخارجية . فقد أراد محمد على إقامة صناعة مع إبقاء العلاقات الاجتماعية متخلفة لتمكين نظام حكم أجنبى ، ولذلك لم تقم نهضة فكرية وحضارية كاملة . وجاء تدخل انجلترا وقضى ـ بالسلاح ـ على محاولة محمد على .

وفى موجة ثانية قامت مصر فى عهد اسماعيل بمحاولة أخرى للالتقاء مع العصر . وهنا أراد إسماعيل دخول المجتمع الحديث من الجانب الحضارى ، الفن ، وزيادة الاتصال المادى والمعنوى مع أوروبا . وقد نشطت هذه الحركة ـ بطريق الفعل ورد الفعل ـ التطور السياسى ، فقامت الثورة العرابية لتحقيق التغيرات الاجتماعية والسياسية اللازمة . وكان ارتفاع أثمان الأقطان المصرية

بمثابة ثورة زراعية ثانية ـ بعد محمد على ـ كانت تصلح أساسا لانطلاقة إقتصادية . وهنا أيضا باءت هذه المحاولة بالفشل ، وكان لتدخل انجلترا والاحتلال البريطانى الأثر الحاسم فى هذا .

ومنذ ذلك الوقت ومحاولات مصر لا تتوقف ، فتتقدم خطوات وتجمد عند خطوات أخرى . فقامت ثورة ١٩١٩ ثم بدأت بعض محاولات ـ محدودة ـ للاصلاح الاقتصادى .

وفى هذه الاثناء قام حدث رهيب من حيث التوقيت ، هو إنشاء إسرائيل . فالواقع أنه إلى جانب كثير من القضايا الانسانية التى تثيرها هذه المسألة ، فإن توقيت إنشاء اسرائيل كان حاسما فى محاولة اللحاق بالعصر. فإنشاء اسرائيل فى ذلك الوقت بالذات عاصر بعث القومية العربية من جديد ومحاولتها اللحاق بالعصر. ولو تم ذلك الحدث قبل ذلك بخمسين عاما ـ لربما مر دون انتباه العرب ، لأنهم فى غفوتهم السابقة كانوا أعجز من ادراك هول الخطر. ولو تأخر إنشاء اسرائيل خمسين سنة أخرى ، لما كانت هناك مشكلة ، لأن العرب آنذاك سيكونون ـ فى أغلب الأحوال ـ قد استوعبوا العصر ، وبالتالى فإنه كان يستحيل الاستهتار بهم وانشاء هذا الجسم الغريب بينهم .

وهكذا فإن إنشاء اسرائيل فى هذا الوقت بالذات يمثل خطورة أساسية . ذلك أنه قد أمكن إنشائها من ناحية ، ولكن ذلك تم فى وقت استعاد فيه العرب وعيهم ، فحاولوا مقاومة من ناحية أخرى ، ولأن العرب لم يكونوا قد استوعبوا العصر ، فقد جاءت هذه المقاومة هزيلة . ولذلك **فإن العرب يوجدون الآن فى أسوأ الظروف فهم بوعيهم بالعصر لا يملكون إلا المقاومة ، ولكنهم بعدم استيعابهم للعصر عاجزون عن الفاعلية** . ولذلك فإن أخطر ما يمثله إنشاء

اسرائيل هو أنه رهن امكانيات العرب وشلهم عن محاولة اللحاق بالعصر. فما لهم من موارد إنما خصص للمقاومة أو لم يحسن استخدامه لأن اعتبارات عدم الاستقرار السياسى قد منعت التفكير الهادئ فى كيفية تحقيق التنمية ووسائلها .

وقد كان تأثير ذلك أوضح ما يكون على مصر. فهى بامكانياتها البشرية والحضارية كانت أقرب البلاد العربية إلى دخول العصر ، ولكنها بعدم وفرة مواردها الطبيعية ـ وخاصة البترول ـ كانت أشد تأثرا بنفقات الحرب والاستعداد لها . وقد فرضت ظروف الحرب على مصر القيام بدور قيادى فى المنطقة العربية ، وهو دور أدى إلى تحملها بأعباء أخرى خصصت من الموارد المخصصة للتنمية . والدول العربية الأخرى ليست أسعد حالا . فمن نعم منها بوفرة فى الموارد غير المنتجة ـ البترول ـ ومن ثم لم يعانى كثيرا من نفقات الحرب ، كان يواجه مشاكل حضارية أشد . وهكذا وضع العرب جميعا فى أخطر الازمات ، **الاقتراب من التقدم والعصر دون المقدرة على بلوغه . ومن هنا حالات اليأس والقنوط .**

وأزاء ذلك لابد من عمل حاسم ومن اختيار وتضحية . وهذه المسئولية تقع على مصر بالدرجة الأولى لأنها مهددة أكثر من غيرها من ناحية ، ولأن فى إذلالها وهوانها هوان وإذلال لبقية العرب من ناحية أخرى . وفى هذا الاختيار يجب أن يكون المعيار هو المصلحة فى المدة الطويلة ، ولو وقع ذلك على غير الهوى والرغبة . فكم أضاع العرب من فرص أكيدة لأنهم تصرفوا حسب هواهم ، ولم يقوموا بالحسابات والتضحية المحسوبة .

وقد تأكدت الحاجة إلى مثل هذه القرارات الخطيرة مع التطورات الأخيرة لمشكلة الشرق الاوسط . فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم دليلا كل يوم على

تأييدها غير المشروط لاسرائيل . وتكاد تجهر بأنها وراء مخططات اسرائيل . كذلك فإن التقارب الأمريكى السوفيتى الأخير وما حققه من مزايا اقتصادية متبادلة للدولتين أظهر حدود مساعدة الاتحاد السوفيتى . والواقع أن القوة الدولية الوحيدة التى تستطيع أن تقوم بدور بناء فى المنطقة وهى أوروبا ، لا زالت بعيدة عن التأثير الفعال من ناحية ، ولم يستطع العرب تحريك مصالحهم معها بالدرجة الكافية من ناحية أخرى . وهكذا وضح أن مصر والعرب وحدهم فى المعركة ، وأن أمامهم عدو مؤيد تماما بأكبر دولة صناعية فى العالم .

وفى هذه الظروف فإنه على مصر وهى بصدد إقامة دولة اندماجية مع ليبيا أن تنتهز الفرصة لا تخاذ استراتيجية جديدة قائمة على التركيز على البناء الداخلى وأن يكون الاهتمام الأولى موجها الى بناء الاقتصاد . وأن تتراجع أهمية السياسة الخارجية . فيجب على الدولة الجديدة أن تعلن ـ وقد أعلنت بالفعل ـ ما تراه حدا أدنى مقبولا لاجراء تسوية سلمية . فإذا رفضت اسرائيل ، فإن على هذه الدولة الجديدة أن تدير وجهها كلية إلى بناء الاقتصاد الداخلى **مع اعلان رفض قبول الاوضاع القائمة .**

وقد يقال أن هذه السياسة انعزالية . وأن الانعزال أمر لا تستطيعه الدول حاليا ، فضلا عن أننا نستطيع بمزيد من الاهتمام بالسياسة العالمية والقيام بدور فيها أن نجد ظروفا أحسن لقضية التنمية والتحرير معا . فالدول تحصل على موارد خارجية فى كثير من الأحوال بقدر ما تقوم به من دور الحياة الدولية . وهكذا فليس الدور الخارجى مجرد نفقة وعبء بل قد يكون مصدرا للكسب والدخل .

ومع ذلك فيبدو ـ رغم أن ما تقدم لا يخلو من جانب للحقيقة ـ أن للتاريخ منطقا يقضى بأن مصلحة الدولة تلزمها بالانعزال بعض الوقت ترتب

أمورها الداخلية قبل العودة من جديد للقيام بدور أكثر ايجابية فى شئون الحياة الدولية . فهو نوع من التراجع خطوة للتقدم خطوتين . فتوينبى يذكر لنا فكرة التراجع والعودة Withdrawal & Return ونستطيع أن نجد لهذه الفكرة تطبيقا ـ ناجحة فى التاريخ ـ للأمم والافراد سويا . فانجلترا مثلا فى نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر قد بعدت نسبيا عن الحروب الدينية فى أوروبا وانعزلت عنها ، لكى تعود فى القرن الثامن عشر بالثورة الصناعية ولكى تتسيد السياسة العالمية . والولايات المتحدة الأمريكية قامت بنفس الشيء خلال القرن التاسع عشر وتحت شعار صريح « العزلة » ، لكى تعود فى القرن العشرين إلى مركز السياسة العالمية . والاتحاد السوفييتى نفسه قد أخذ بنفس السياسة مع الستار الحديدى وبالمثل الصين الشعبية ، كما طبقته ألمانيا مرتين خلال القرن الماضى ثم بعد الحرب العالمية الثانية . بل لعلنا نجد نفس الاسلوب على المستوى الفردى ، فابن خلدون انسحب إلى قلعة بنى سليمان قبل أن يظهر « بمقدمته » ، بل إن النبى صلى الله عليه وسلم إنسحب إلى غار حراء قبل أن يظهر برسالته إلى العالم .

واذا كانت الحكمة القديمة قد علمتنا بألا نضع كل البيض فى سلة واحدة ، فإنه لا ينبغى أن نأخذ بهذه الحكمة بدون تمحيص ، فقد يكون عدد البيض من القلة ـ ربما بيضة واحدة ـ بحيث إن وضعها فى عدة سلات يؤدى إلى تـهشيم البيضة الوحيدة لدينا . ولذلك فإذا كانت موارد الدولة محدودة ـ وهى كذلك ـ فقد يكون من المفيد أن تقوم بخيار . فإذا كانت لعبة السياسة الخارجية ودور الدولة الكبيرة ـ نسبيا ـ أكثر من قدراتنا ، فقد يكون تخصيص كل الموارد للتنمية الاقتصادية هو السبيل الوحيد . ولعلنا نتذكر أن الصين الشعبية ، وقد اقتطعت قطعة من أرضها (هونج كونج وفورموزا) لم تحاول خلال ربع قرن

الماضى أن تستعيدها القوة . وانما ركزت ـ خلال هذه الفترة ـ على تنميتها الاقتصادية مع إعلان رفضها الدائم لأوضاع هذه الاراضى المسلوبة . بل إننا لا نفكر فيما نطلبه من مصر وليبيا فى الدولة الجديدة أن نذهب إلى ما ذهب إليه لينين ورفاقه ـ أثناء الحرب العالمية الاولى ـ من التخلى عن بعض أراضى روسيا فى معاهدة برست ـ لتوفسك (ويومها فإن عبارته المشهورة عن التنازلات الثورية) . فيجب على العرب وعلى مصر ألا يتنازلوا عن أى شىء ، ولكن يجب عليهم بنفس القوة ألا يدخلو معركة ليست لهم . فإذا أوضحت العلاقات الدولية وتطور موازين القوى أن **أهدار الموارد فى غير ساحة بناء الاقتصاد الداخلى غير فعال فيجب عليهم الانصراف كلية إلى هذا البناء الداخلى .**

ومصر وليبيا أمامها فرصة ـ تكاد وحيدة ـ للإنقاذ . فإذا كان عمر البترول المقدر حوالى عشرين سنة ، فينبغى أن تمر هذه الفترة وقد بنيت مصر وليبيا للعيش فى العصر القادم . فنحن فى سباق مع الزمن ـ وما دام فاتنا الحاضر فلا أقل من أن نعمل بكل قوة من أجل المستقبل . ولا يتحقق ذلك إلا بالانصراف كلية إلى بناء الاقتصاد الداخلى وبوجه عام إرساء الأساس اللازم لنهضة جديدة تبدأ بعد ذلك . وهناك ميادين أساسية ينبغى التركيز عليها ، فإذا نجحنا فيها فلا شك أننا سنكون أقدر على مواجهة المستقبل ، وإذا فشلنا ، فان هذه الميادين نفسها ستكون السبب فى ضياع المستقبل كما ضاع منا الحاضر. ولعل **مشكلات الإنفجار السكانى ـ التعليم ـ المواصلات** ، تمثل الميادين الاساسية التى ينبغى علينا أن نركز عليها خلال العشرين سنة القادمة . فإذا استطاعت مصر وليبيا ، خلال عشرين عاما ، أن تكون ذات بناء سكانى متوازن ، وأن تحقق شبكة مواصلات مادية ومعنوية متكاملة ، وأن توفر مستوى رفيعا من العلم والمهارة الانسانية ـ فإنهما يكونان قد حققا عملا رهيبا . وهو بدون جدال الطريق

الوحيد للتحرير . ولا ننسى أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان كل ما تملكه ألمانيا واليابان هو بالذات هذه الأمور الثلاثة . فلنضع لأنفسنا برنامجا للبناء الداخلى لعشرين عاما ، وهى ليست دهرا . فقد مضى أكثر منها ونحن فى أوهام الكبار .

١٧

مشكله المعلومات ..
وإعادة تنظيم الاقتصاد المصرى *

تشغل قضية الانفتاح الاقتصادى وإعاده التنظيم الاقتصادى الرأى العام والمسئولين . وقد أثير حول هذه القضية جدل كبير تعرض لامور أيدولوجية عن الموقف من الاشتراكية والقطاع العام .

ونعتقد أن قضية الانفتاح هى بالدرجة الاولى قضية اعادة تنظيم الاقتصاد المصرى على نحو يوفر درجه أكبر من الرشاده والكفاءة فى اتخاذ القرارات الاقتصادية . والانفتاح الاقتصادى هو فى نظرنا تحرير القرارات الاقتصادية من القيود الادارية والخضوع للمؤشرات الاقتصادية كما تظهر فى السوق ، وليس لهذا الانفتاح بهذا المعنى صله مباشرة بالاشتراكية أو بالقطاع العام ، وإنما هو محاولة لتخليص مصدرى القرارات الاقتصادية من القيود المفروضه عليهم . وهذا التحرير يساعد القطاع العام كما يساعد القطاع الخاص فهو أمر متعلق بالكفاءة وحسن الاداره الاقتصادية .

---

* أرسل للاهرام بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٧٤ ولم ينشر

ونود فى هذا المقال أن نتناول قضيه الانفتاح الاقتصادى من زاوية هامة ـ ولكنها قل أن تجد العناية الكافية ـ وهذه هى مشكلة المعلومات وأثرها على التنظيم الاقتصادى .

عصر المعلومات :

إننا نعيش فى عصر يمكن أن نطلق عليه بحق عصر المعلومات . فأهم مايميز العصر الحديث هو حجم الاتصالات التى تحققت بين الأفراد والشعوب . وهذه الاتصالات لا تعدو أن تكون نقلا للمعلومات من جهة الى أخرى . ولذلك فان مشكلة العصر هى توفير المعلومات ونقلها والتصرف فيها ، وكلما زادت قدرة الانسان على ذلك كلما زادت قدرتة الحضارية . ولذلك لم يكن غريبا أن تكون الحاسبات الاكترونية هى سمة هذا العصر ، كما كانت الآلة البخارية هى سمة الثورة الصناعية ، ومن المعروف أن الحاسبات الاكترونية إنما تتعلق بتوفير الأجهزة اللازمة للتصرف فى المعلومات على نحو أكبر ، وقد أصبحت علوم السيرنا طبقا أى علوم المعلومات هى علوم العصر. بل لقد وجد من العلماء من يرى فى الانسان مجرد قدرة للتصرف فى المعلومات (الذاكرة والخيال) .

ونود فى هذا المقال أن نركز على علاقه كفاءة النظام الاقتصادى بالمعلومات . إننا نعرف أن أى تنظيـم أقتصادى يقوم على عديد من القرارات الاقتصادية . قرارات متعلقة بالانتاج والتوزيع والاستهلاك . وغنى عن البيان أن كفاءة التنظيم الاقتصادى تتوقف على ما يتوافر من مقومات لحسن اتخاذ هذه القرارات . وهذه القرارات تتوقف رشادتها على حجم ما يتوافر لها من معلومات وعلى مدى تصوير هذه المعلومات للواقع . فإذا صدرت قرارات اقتصادية غير مستندة إلى معلومات أو كانت مستندة إلى معلومات غير معبرة عن الواقع ، فان

هذه القرارات ستكون بالضرورة بعيدة عن تحقيق أهداف المجتمع ، ولذلك فان كفاءة التنظيم الاقتصادى ـ من هذه الزاوية ـ تتوقف على حجم المعلومات التى يمكن توفيرها لمصدرى القرارات ، ومدى صحة هذه المعلومات . ونلاحظ أن العبرة هنا بحجم المعلومات المتاحة للاقتصاد فى مجموعه أى بمجموع القرارات ، وليس بحجم المعلومات المتاحة لوحدة اقتصادية واحدة .

إقتصاديات المعلومات :

رغم أهمية المعلومات فى الحياة الاقتصادية فقد ظل الاقتصاديون غير واعين بخطورة هذه المشكلة ، ولم ينظروا إليها نظرة اقتصادية . فالمعلومات سلعه لها نفقة يتحملها المجتمع وينبغى على كل تنظيم اقتصادى أن يراعى الحصول على المعلومات وتوفيرها للوحدات الاقتصادية بأقل نفقه ممكنة . وتختلف التنظيمات الاقتصادية فيما بينها من حيث كفاءتها فى توفير المعلومات بأقل نفقة وعلى أكمل وجه . وبوجه خاص يمكن مناقشة مشكلة اقتصاديات المعلومات فى كل من النظم الاقتصادية التى تأخذ بالمركزية . وتلك التى تأخذ بألامركزية . فالنظم المركزية تركز الكثير من القرارات الاقتصادية فى يد سلطات عليا مركزية ، وهذه تصدر قراراتها بناء على المعلومات المتوافرة لها ، وتلتزم الوحدات (الافراد والمشروعات) بتنفيذ قرارات هذه السلطات المركزية ولذلك يغلب على التنظيم المركزى الاعتماد على القرارات الادارية والاجراءات الكمية ، أما النظم اللامركزية فانها على العكس تترك القرارات الاقتصادية لمختلف الوحدات (الافراد والمشروعات) وينظم السوق والاثمان سلوك هذه الوحدات .

المعلومات : المركزية واللامركزية :

لا جدال فى أن لكل من المركزية واللامركزية مزاياها وعيوبها ، والخيار بينهما ليس خيارا بين خير وشر وإنما هو خيار فى النسبة والجرعة اللازمة من كل منهما ، ونود أن نناقش الأمر من زاوية المعلومات .

لاشك أن المركزية تسمح بتوفير معلومات كلية عن **الاقتصاد فى مجموعه** على نحو لا يمكن أن يتوافر فى حالة اللامركزية . ففى هذه الحالة الآخيرة كل وحدة مشغولة بأمورها ، مما يفقدها النظرة الكلية والترابط المتشابك بين العلاقات . ولذلك فإنه لا توجد دولة فى العصر الحديث تستطيع أن تستغنى عن هذه النظرة الكلية وعن قدر من المركزية . والواقع أن فكرة تخطيط الاقتصاد القومى هو محاولة للأخذ بهذه النظرة الكلية .

ولكن هناك حدودا لهذه المركزية تصبح بعدها عبئا وعقبة فى سبيل الرشادة الاقتصادية. وفيما يتعلق بالمعلومات ينبغى أن نتذكر دائما أن المعلومات والبيانات اللازمة عن المشكلة الاقتصادية توجد بطبيعتها مبعثرة على عدد كبير من الافراد وفى أماكن متعددة . وتجميع هذه البيانات والمعلومات لسلطه مركزيه تتخذ القرارات يكلف من ناحية نفقات باهظة وكثيرا ما تؤدى إلى توفير صور غير صحيحة وغير كاملة عن الواقع من ناحية أخرى . فتجميع البيانات الاحصائية وترتيبها وتصنيفها كل ذلك يحتاج إلى نفقات متعدده (ادارات إحصاء وتخطيط ، موظفين ، مكاتب ..) كذلك فإن البيانات الاحصائية لا تستطيع أن تأخذ الوقائع فى تفردها ، وإنما تحاول أن تجمع بين **متوسطات واتجاهات عامة** . وهذه المتوسطات والاتجاهات العامة تفقد جزءاً من الحقيقه وتعتبر نوعا من التشويه للواقع . ولذلك فإنها تتجاهل بالضرورة الظروف الفردية للمكان

والزمان لكل واقعة منفردة . كما أن هناك بالضروة عديدة من المعلومات التى لا يمكن أن تظهر فى التجميعات التى تظهرها الاحصاءات العامة . كذلك نلاحظ أن انتقال المعلومات من كل مستوى إلى المستوى الأعلى يفقدها بالضرورة قدرا من العناصر التفصيلية حتى تصل الى السلطه المركزية . وهى بذلك تشوه الواقع . ولذلك فإنه كلما زادت المركزية كلما كان القرار مستندا إلى صورة من الواقع . وكلما كانت هذه الصوره غير صحيحة ..

وعلى العكس فإن اللامركزية وهى تعتمد على قرارات الافراد والوحدات المرتبطة مباشرة بالمشكلة انما توفر لهم معلومات حقيقية عن الوسط المحيط بهم ، ولذلك تكون هذه القرارات مستند إلى معرفة حقيقية لعناصر المشكلة التى يتخذ القرار فى شأنها رغم ان الصورة الاجمالية لبقية العلاقات قد لا تكون واضحة تماما .

كذلك فإن اللامركزية وهى تعتمد على المعلومات المتوافرة للافراد والوحدات عن الوسط المحيط بهم توفر لهم هذه المعلومات دون نفقة اضافية فى سبيل تجميعها وتصنيفها وترتيبها وتوزيعها .

المعلومات والبيروقراطية :

وغنى عن البيان أنه يرتبط بقضية المعلومات أمور متعددة نشاهد بعضها عندنا مثل الجمود والروتين وعدم القدرة على التجديد والابتكار . فنظرا لصعوبة الحصول على المعلومات وتجديدها باستمرار تفضل السلطات المركزية التصرف دائما فى ضوء المعلومات القديمة المستقرة لها ، أى تستند إلى الروتين السابق . وهكذا نجد أن الروتين والجمود يصطحب بالمركزية لما يتطلبه تغيير التصرف فى كل حالة من معرفة بمعلومات جديدة بالظروف المتجددة . كذلك

لا جدال فى أن التجديد والابتكار يقتضى معرفة متجددة بالظروف المتغيرة بما يسمح بإجراء التعديلات السريعة ، وهو أمر لا يتفق مع نظام يعانى من صعوبة الحصول على المعلومات وارتفاع نفقاتها .

الانفتاح الاقتصادى وترشيد القرارات الاقتصادية :

فى ضوء ما تقدم فإننا نعتقد أن الاقتصاد المصرى قد عانى الكثير من شده المركزية وكثرة القيود مما ترتب عليه أعباء باهظة فى مشكلة المعلومات ـ فما يتوافر من معلومات لمصدر القرارات يكلف الكثير ، وهذه المعلومات فى كثير من الاحيان غير صحيحه . ولذلك فقد آن الأوان لتخفيف القيود على الوحدات الاقتصادية وتحقيق مزيد من اللامركزية ، وهذا من شأنه أن يوفر للقرارات الاقتصادية المزيد من الرشادة الاقتصادية بما يحققه من توفير أكبر للمعلومات وأكثر دقة وبتكلفة أقل .

١٨

بل قليل من التروى ..
فالظواهر قد تكون خادعة*

أثيرت قضيه تملك غير المصريين للأراضى والعقارات ، وبوجه خاص ما ارتبط بها من ظواهر خطيرة فى التضخم وارتفاع الأسعار وتشجيع المضاربات وأعمال الوساطة .

وأود أن أحصر نفسى هنا فى مناقشة تملك غير المصريين لأراضى البناء والعقارات المبنية دون الآراضى الزراعيه التى قد يختلف الأمر تجاهها فى بعض الأمور . كذلك فإن اتجاهى لتحبيذ هذا التملك لغير المصريين لا يعنى أن سياسة تقوم على مجرد إباحه هذا التملك قادرة على تحقيق أى شىء مالم ترتبط بسياسات واجراءات أخرى مكملة لتحقيق الغرض المقصود من ذلك .

ولا جدال فى أن التضخم هو أحد المحاور الرئيسية التى يدور حولها مناقشه موضوع تملك غير المصريين للأراضى والعقارات .

والتضخم .. والتضخم لا يوجد إنسان واحد سليم الحس والعقل يستطيع

(*) نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ١ / ١٢ / ١٩٧٥

أن يدافع عنه ، فهو نوع من الخطيئة يطحن الفقراء ويدفع إلى الكسب السريع غير المبرر ويخلق أسبابا للفساد ويصيب جهاز الاثمان والنقود بالعطب فتفشل عن القيام بوظائفها فى نقل المعلومات .

هذا كله أمر لاشك فيه . ولكن قد يوجد وجه أخر للعملة . فالتضخم قد يكون فى أحوال معينة اشارة لتحرك الجسم لمقاومة المرض وبدء الفاعلية . وقد دفعت كل الدول ضريبة التضخم وارتفاع الاسعار فى مراحل تصنيعها الاولى ـ ربما باستثناء دول البترول .

ومن التجارب الحديثه أن فرنسا وقد عرفت التضخم فى الخمسينات ـ بعكس انجلترا التى حافظت على استقرارها النقدى بشكل عام ـ هى نفسها التى فاقت انجلترا تقدما واستقرارا فى الستينات والسبعينات وربما لاجل غير معروف .

وحتى لا تضيع المناقشه فى متاهات نركز على هذا الوجه الذى نشير إليه . تذهب الحجة المعارضه لتملك غير المصريين للأرض والعقارات إلى أن اقبالهم على هذا الشراء ومع توافر القدرة بهم يؤدى إلى ارتفاع الاسعار ومن ثم فإنه عامل تضخمى . وهذا صحيح ، ولكنه غير كاف . فغير المصرى عندما يشترى يدفع موارد أجنبية تضاف إلى الاقتصاد القومى ، وهذا عامل انكماشى . فالموارد الاجنبية التى يخصصها غير المصرى لشراء الأرض والعقارات فى مصر يمكن أن تستخدم فى توفير السلع الاستهلاكية أو السلع الوسيطة بما ييسر الانتاج ومن ثم يساعد على تخفيض الاسعار . ولذلك العبرة تتوقف فى نهاية الأمر على مدى ذكائنا فى استخدام الموارد الاجنبية التى تضاف إلى الاقتصاد القومى ، وهل ستستخدم لتحقيق الاستقرار النقدى أم على العكس لمزيد من المضاربات . وهذه قضية أخرى ينبغى أن تواجه على استقلال . والقصور هنا

قصور فى السياسات المصاحبة لا بإباحة التملك لغير المصريين فيما يتعلق بكيفية استخدام هذه الموارد الاضافية .

وهذا هو الوجه الآخر الذى أردنا أن نوجه اليه . فمن هذه الزاوية . يعتبر شراء غير المصريين للأراضى والعقارات المبنية استثمارا بالمعنى الاقتصادى للمجتمع فى مجموعه . وذلك بعكس الحال بالنسبة للشراء بين المصريين حيث لا يعدو وأن يكون مجرد تبادل لأصول عينية بأصول نقدية .

وشراء غير المصريين للأراضى والعقارات ليس فقط استثمارا من وجهة نظرا المجتمع فى مجموعه ، بل أنه التزام بمزيد من الاستثمارات فى المستقبل .. فمن يشترى أرضا لا يقصد تركها خالية وإنما لابد من تعميرها وصيانتها ، وهو مايعنى مزيدا من الاستثمارات المستقبلة . وأراضى البناء والعقارات بطبيعتها من السلع المحلية التى لا تقبل النقل والترحال . ولذلك فهى رهينة فى يد الدولة المستقبلة .

ولكن حذار. هذا الوجه الآخر رغم ما يبدو عليه من ملاحة وجمال بالمقارنة بوجه التضخم القبيح .

إن مشكلتنا مع الزمن ، أنه لا يمكن التغاضى عنه . فأكثرنا يولد مع ذلك مثل غيره من الصبية ساذجا جاهلا ، وبالزمن والجهد فقط يصل إلى الحكمة والمعرفة . وكذا ظواهر الاقتصاد ماهو صحيح فى المدة الطويلة قد لا يكون كذلك فى المدة القصيرة .

مشاكل مصر الاقتصادية لن تحل فجأة ، والانفتاح ليس وصفة سحرية للتغاضى عن الزمن ، بل أنه بداية الطريق ويخضع لحكم الزمن . فالانفتاح هو

مقامرة على المستقبل ، بشرط أن يعطى فرصة كافية ، ولا يجهض لدى أول اختبار ، وعند ارتفاع الحرارة .

فالأموال المدفوعة من غير المصريين لشراء الأراضى والعقارات قد لا تكون كلها إضافة لموارد جديدة من الخارج ، بل قد يكون بعضها إعادة لتهريب جزء من الأموال المصرية فى الخارج أو قد تكون استخداما لا موال مجمدة فى مصر من قبل . وهذا كله صحيح وطبيعى ويجب أن نتوقعه . ولا يمكن أن نبدأ باستقطاب موارد إضافيه من غير المصريين قبل أن يتأكدوا من استقرار الاوضاع وبعد استخدام مواردها المصرية .

كذلك فان استخدام الموارد الاضافية لتحقيق الاستقرار النقدى وزيادة المعروض من السلع أمر يحتاج إلى وقت . وفى ميدان الاسكان بالذات ، فانه لابد من مرور فتره معقولة من الوقت قبل ظهور المساكن الجديدة . علما بأن هناك مشاكل أخرى لابد من حلها ولا يكفى مجرد إباحة التملك لغير المصريين .

المضاربة ظاهرة انتقالية :

إن لكل شىء ثمنا كما ذكرنا . ولا يمكن أن نتوقع ـ بعد فترة طويله من القيود والانغلاق ، وبمجرد أن تبدأ سياسه الانفتاح ـ إلا أن يسود جو من التوقعات الاقتصادية المتفائلة . وهذه التوقعات الاقتصادية لا يمكن تحقيقها فى الحال بل لابد من مرور فترة معقولة من الزمن قبل بلورتها . ولكن سلوك الافراد لا يتحدد بالنتائج المتحققه وإنما بالتوقعات المرجوة . وبذلك فلا مفر من أن يحقق بعض الأفراد مكاسب ومزايا نتيجة لسيطرتهم الحالية على بعض الموارد الضرورية لتحقيق التوقعات المستقبلة . والأصل أن تكون هذه المكاسب مؤقته

ولابد أن تزول بعد مرور الفترة الكافية على اختبار التوقعات المتفائلة والعودة إلى وضع جديد للتوازن .

وغنى عن البيان أن للمضاربة ديناميكية خاصة بها . فمزيد من ارتفاع الاسعار يدعم الاعتقاد فى استمرار هذا الارتفاع ، وهكذا ندخل فى حلقة جهنمية من الارتفاعات المتتالية . ومع ذلك فإن هذه الارتفاعات ـ وخاصه عند اتخاذ السياسات المناسبة ـ لا يمكن إلا أن تكون ظاهرة انتقالية مالم نكن فى مجتمع يحب تعذيب نفسه . فارتفاعات أسعار الأراضى والعقارات لابد وأن تؤدى إلى تحقيق عائد استثمارى متناسب . وإذا كانت الدولة تملك التأثير على هذا العائد فانها تستطيع أن تضع حدا لهذه الارتفاعات .

كذلك لا ينبغى أن ننسى أن نقص فرص الاستثمار الأخرى تساعد على استمرار المضاربة العقارية . والمفروض أن سياسة الانفتاح تزيد من هذه الفرص الاستثمارية ، وينبغى فقط إعطائها الفرصة الكافية . والفشل فى خلق فرص استثمارية أخرى لا ينبغى أن يعلق على حساب قضيه أخرى .

ضرورة التنظيم :

الحجة الرئيسة فيما أريد أن أقوله هى أن الاعراض التى تصاحب تمليك غير المصريين لأراضى البناء والعقارات المبنية هى أغراض مؤقتة وانها بطبيعتها قابلة للزوال .

ولكن المدة الطويلة لا تعنى مجرد الانتظار مكتوفى الأيدى . والقابلية للزوال لا تعنى حتمية هذا الزوال ، وهنا لابد من اتخاذ السياسات المكملة والاجراءات الكفيلة بتضييق الآثار الضارة .

وهناك امكانيات لمحاربة المضاربات : ضرائب على المضاربات ، الزام المشترى بالبناء خلال فترة وإلا تفرض عليه ضرائب خاصة . هناك وسائل متعددة للتأكد من أن الشراء يتم بموارد أجنبيه تضاف إلى الاقتصاد القومى . هناك إمكانيات لتحديد العائد العقارى . هناك محل لتقييد الشراء فى أماكن معينه أو لوضع شروط خاصة ببعض الأماكن التى تصطدم بمصالح اجتماعية . هناك وسائل متعددة لتشجيع استخدام الاراضى فى الاستخدامات التى تتفق مع أهداف الاقتصاد القومى . وهناك ...

المهم أن إباحة تملك غير المصريين للعقارات المبنية لن يؤدى بذاته إلى حل مشاكل مصر ، ولكن منع هذا التملك سيزيد من هذه المشاكل . المطلوب ليس منع التملك وإنما اتخاذ الاجراءات المكملة .

١٩

الدعم كالملح : كثيره يفسد الطعام*

من أهم أسباب نجاح أو فشل أية مناقشة هو مدى صحة الأسئلة المطروحة واتصالها بالمشكله . وهذا ليس ترفا . فالقدرة على طرح الأسئلة الصحيحة هى نصف الطريق إلى الحل المناسب .

وفيما يتعلق بقضيه الدعم ، فإن السؤال المطروح ليس هو أن تباع السلع باثمان رخيصه أو بأثمان مرتفعة ، وليس هو ، هل نريد أن تصل السلع إلى أيدى الطبقات الفقيرة أم لا .. ؟ هذه ليست أسئلة ، لأن الإجابة عنها معروفة ولا يمكن أن تثير أى خلاف

وحتى يمكن طرح أسئله صحيحة فى صدد قضية الدعم ، فلا بد أن نتذكر طبيعة المشكلة الاقتصادية بصفة عامة ، ومشكلة الدعم بوجه خاص .

ودون أية رغبة فى ترديد مبادئ الاقتصاد ، فإنه من الضرورى أن نتذكر أن

* نشر بجريده الاهرام بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٧٧ .

المشكلة الاقتصادية هى مشكلة ندرة ، ومهما كانت آمالنا وأحلامنا فاننا نعيش فى واقع اقتصادى تحكمه الندرة والنقص . فالموارد دائما غير كافيه لإشباع الحاجات التى تصلح لها ، واستخدام المورد للحصول على شىء يعنى التضحية بشىء آخر كان يمكن استخدام المورد فيه . ولذلك فهناك تضحية فى كل قرار اقتصادى ، وهى مايمثل التكلفة . ولذلك فإن التفكير فى الأمور الاقتصادية لابد وأن يكون دائما فى ضوء المقارنة بين التضحيات . فلا شىء فى الاقتصاد بلا تضحية ولاشىء بلا ثمن . والاختيارات التى تعرض هنا ليست اختيارات بين شىء طيب وشىء ردىء وإلا لما كان هناك معنى الاختيار . الاختيارات تتضمن دائما منافع وتضحيات وواجبنا أن نقارن بين المنافع والتضحيات فى كل اختيار معروض .

وعندما نتحدث عن إبقاء الدعم أو إلغائه ، فإننا لا نتحدث عن إبقاء الاسعار منخفضة أو تركها ترتفع ، فدعم السلع لايتم دون تكلفه ودون تضحيه ، كما أن إلغاء الدعم سوف يؤدى إلى ظهور تكاليف وتضحيات أخرى . فالأمر المعروض ليس خيارا بين الخير والشر ، بين الاسعار الرخيصه والأسعار الغاليه ، ولكنه اختيار بين إبقاء الدعم مع ما يترتب عليه من تضحيات ، أو إلغاء الدعم مع ما يعنيه من مزايا وتضحيات أخرى . ومحك الأمر هو مقارنة هذه التضحيات بتلك مع ما يترتب عليها من منافع فى الحالتين .

كذلك ينبغى أن نشير الى قضية هامة فى موضوع الدعم كثيرا ما تخفى على الأفراد ، فكثير من الناس لا يحفلون إلا بما ظهر من الأشياء ، فى حين أن ماخفى قد يكون أخطر شأنا .

الدعم قد يؤدى إلى تخفيض تكلفة الحصول على السلعة بالنسبة لبعض

الأفراد ولكن الدعم لا يؤثر على تكلفة السلعة بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه .. فالحكومة عندما تدعم سلعة لا تخفض فى تكلفتها الحقيقية من حيث حجم الموارد المستخدمة فى انتاجها ، وإنما تمول جزاء من هذه التلكفة عن طريق موارد الدولة . فإذا تم ذلك عن طريق الضرائب التى تفرض على الأغنياء أمكن تمويل الدعم للسلع التى تباع للفقراء عن طريق أفراد آخرين . أما اذا تم تمويل الدعم عن طريق التضخم وطبع النقود ، فإن الدعم يمول من نفس الافراد عن طريق تخفيض قيمة دخولهم الحقيقية . فهنا تسحب الدولة من الأفراد باليمين ما تعطيهم بالشمال . والخلاصة أن الدعم ليس مسألة توفير فى الاقتصاد القومى ، وإنما هو عمليه تحويل فى الأعباء وقد يكون هذا التحويل شكليا بل وسيئا .

وعلى ذلك فإن السؤال الحقيق المطروح فى قضية الدعم هو هل يؤدى هذا التحويل فى الاعباء إلى حماية أصحاب المصلحة أم أنه ينحرف عنهم ، وهل هو تحويل حقيق أم شكلى .. وما هو أثر كل ذلك على القدرات الانتاجية فى المستقبل وعلى توزيع الدخول .. وتقتضى الإجابة على هذه التساؤلات النظر فيمن يتحمل حقيقة أعباء الدعم ومن يحصل على مزاياه ، فالدعم ذو وجهين أعباء ومزايا ، أسعار منخفضة وتكاليف ، وعلينا أن نبحث فيمن يحصل على كل منها .

ولعله من المفيد أيضا أن نتذكر أن الاسعار ليست كل شيء ، فالكميات أيضا هامة بل وربما تكون أكثر أهمية ، فالمستهلك لا يهتم فقط بأن تكون أسعار مناسبة ، بل لابد وأن تكون الكميات أيضا متوافرة ، بل لعل الاسعار تصبح أكذوبه ووهما إذا لم توجد السلع أصلا .

ونعتقد ـ كمبدأ عام ـ أن الدعم استثناء ينبغى أن يحصر فى أحوال محددة ولظروف تبرره . ،أن الدعم اذا شاع وتحول من استثناء إلى قاعدة عامة لفسد نظام الاثمان و ختنت أساليب الادارة الاقتصادية الكفء . فالدعم كالملح ، قليله يصلح الطعام وكثيره يفسده ..

على أن الاعتراف بوجود الدعم كاستثناء لا يعنى أن وجوده فى هذه الحالات أمر اختيارى بل قد يكون أكثر ضرورة وحيوية للاقتصاد القومى من كثير من الاجراءات الاقتصادية الأخرى . ففكرة الاستثنائية إنما ترد على مجال الدعم بالنسبة للنشاطات الاقتصادية ، ولا ترد على ضرورته فى الأحوال التى تبرز ذلك . فدعم الخبز أمر ضرورى للاقتصاد ليس فقط من حيث السلامة الاجتماعية والسياسية ولكن أيضا من حيث الأداء الاقتصادى . الدعم استثناء ولكنه استثناء ضرورى ، وعلى أن يظل استثناء دائما .

كذلك فإنه إذا اتضح ضروره إلغاء وتخفيف الدعم من مجالات عديدة غير مبررة ، فإن هذا لا يعنى أن يتم ذلك دفعة واحدة وبشكل فجائى . فلا يوجد أقتصاد فى العالم يتحمل الصدمات ، ولابد من الانتقال التدريجى .

أما لماذا يجب النظر إلى الدعم كاستثناء ، وأن كان أحيانا استثناءا ضروريا ـ فهذا وحده الذى يضمن عدم الاسراف فى استخدام الموارد القليلة نسبيا فى استخدامات تافهة ، وعدم التقتير فى استخدام الموارد المتوافرة نسبيا وتركها عاطلة ، كما يسمح باتجاه الانتاج وفقا لأولويات الاقتصاد وتدرج أهميتها .

وهذه الحقيقة ليست بدعة قدمها الاقتصاد الرأسمالى واقتصاد السوق ، ولكنها جوهر الفكر الاقتصادى . بل لعل الاقتصاد الاشتراكى يسعى بنفس القوة إلى البحث عن الاثمان الحقيقية ويذهب إلى أنه أقدر من النظام الرأسمالى

على معرفه هذه الاثمان والتى يمكن أن تخضع لتشويهات متعددة نتيجة طبيعة النظام الرأسمالى .

واستخدام الاثمان الحقيقية لترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ليس ترفا يدعو إليه الاقتصاديون ، بل أنه أرخص وسيلة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ـ فمع انفصال الصلة بين الأثمان وبين الندرة ، سيكون النظام الاقتصادى أمام محظورين : أما الاكتفاء باستخدام غير رشيد للموارد ، وأسراف فى استخدام موارد غالية فى استخدامات تافهه ، أو تقتير فى استخدام موارد رخيصة وحرمان قطاعات اقتصادية منها وهى عاطلة . وأما الاعتماد فى استخدام الموارد على الأجهزة الادارية وهو أمر باهظ التكاليف فى شكل أعباء ادارية وموظفين وتجميع معلومات وعمل مكتبى بطىء وتحكم . وهو ليس فقط أمرا مكلفا ولكنه أيضا غير كفء .

ولذلك فإن وجود أثمان صحيحة يعتبر الشرط الأساسى لا مكان استخدام الموارد استخداما رشيدا . ولا يفهم من ذلك أن الاثمان الحقيقية مطلوبة لكى تعمل السوق ولكنها أيضا لازمة وبنفس الدرجة لكى يكون هناك تخطيط سليم . فاذا فقدت الأثمان والدخول علاقتها بندرة الموارد ، انهار أساس الاقتصاد السليم ، ورجعنا إلى اقتصاد أكثر بدائية وأقل حيوية .

والقول بضروره الأثمان الحقيقية لا يعنى أن الأسعار التى تظهر فى السوق دائما صحيحة وحقيقية. فالسوق تعرف أوجها عديدةمن القصور، هناك المظاهر الاحتيكارية التى تشوه الاسعار ، وهناك نقص المعلومات ، بل أن السوق نفسها تعجز عن التعبير عن أمور اجتماعية أساسية تمثل منافع أو أعباء اجتماعية ، وهذا ما يعرف فى النظرية الاقتصادية باسم العناصر الخارجية . فهناك من الاعتبارات

الاجتماعية الاساسية ما تعجز السوق كلية عن التعبير عنه ، ولذلك فإن تدخل الدولة هنا لا يكون لمخالفة الأثمان الحقيقية وإنما لاصلاح الأثمان وجعلها أكثر حقيقية .

ولذلك فإننا نرى كمبدأ عام ضرورة الأخذ بالأثمان الحقيقية ، وأن الدعم الذى تقدمه الحكومة للسلع يجب أن يكون الغرض منه إصلاح فساد أسعار السوق وبحيث تعبر عن القيمة الاجتماعية الحقيقية ويدخل فى ذلك تحقيق تحسين حقيقى فى توزيع الدخول وليس فقط مجرد تحسينات ظاهرية أو الاساءة إلى كيفية استخدام الموارد بكفاءة .

وبعد استعراض هذه المبادئ العامة ، نعود إلى مناقشه قضية الدعم كما تطرح الآن فى مصر. بتجه رأى من الاقتصاديين إلى ضرورة التخفيف من الدعم وحصره فى حدود معقولة بعد أن تزايد فى السنوات الاخيرة ويبدو من مقالات الدكتور القيسونى أنه يميل إلى هذا الرأى رغم عدم التصريح به ويتجه رأى آخر إلى أهمية إبقاء الدعم حماية لجمهور المستهلكين من محدودى الدخل .

نود أن نتسائل هنا هل حقيقة يؤدى إبقاء الدعم بصورته القائمة إلى حماية جمهور المستهلكين من محدودى الدخل .. أم أنه على العكس يؤدى إلى استغلالهم تحت أسماء براقه مثل تخفيض الاسعار..

حتى يمكن تقديم الدعم فلابد من التعرض لوجهى العمله ، من يتحمل من أعباء الدعم ، ومن يفيد منه .

أما أعباء الدعم فقد ذكرنا أن دعم السلع لا يعنى تخفيض النفقة الحقيقية على الاقتصاد القومى ، إذ يتحمل بها فى نهاية الامر من يتحمل بأعباء تمويل نفقات الدعم . وقد أوضحت مقالات الدكتور القيسونى أن الدعم يمول بصفة

اساسية عن طريق التضخم . فمن يتحمل بأعباء التضخم ؟ هل يحقق التضخم عدالة فى التوزيع أم يؤدى على العكس إلى سوء التوزيع ؟

التضخم فى نهاية الامر ضريبة تفرض على جميع الدخول النقدية بتخفيض القيمة الحقيقية للنقود . وهو بهذا الشكل يعتبر أسوأ أنواع الضرائب لأن يصيب الفقير أكثر ما يصيب الغنى . وعلى ذلك فالدعم فى أوضاعه الحاليه أداة لسوء توزيع الدخول وليس وسيله لتحسين هذا التوزيع .

هذا عن الاعباء ولننتقل الآن للجانب الآخر ، جانب المزايا والمنافع . هنا نجد أن الامر يحتاج الى التمييز بين مختلف السلع وإلى أى حد يؤدى الدعم الى تخفيض الاسعار ووصولها فعلا إلى المستهلكين . فدعم بعض السلع يصل إلى المستهلك فعلا ـ على الأقل فى غالبيتهم الكبرى ـ نظرا لأن حجم الانتاج يكفى بصفة عامة حاجات المستهلكين ، أو لأن توزيعه يتم بطريقة تضمن عدم تسربه لغير أصحاب المصلحة ، فالخبز مثلا لا يتصور فيه سوق سوداء فى الأحوال العادية كما لا يتصور عدم توفيره للجميع لأن هذا مرتبط بحق البقاء . كذلك فان عددا من السلع الاساسية ـ التى توزع بالبطاقات وبكميات مناسبه للاستهلاك الأساسى ـ يصل إلى أصحاب المصلحة .

وهذه وأمثلتها صور من الدعم الضرورى والذى يصل لأصحاب المصلحة يفيدون منه رغم أنهم يدفعون أعباءة بشكل غير مباشر .

ولكن لننظر إلى دعم سلع أخرى لا تنتج بكميات تكفى الجميع ولا يمكن الرقابة على وصولها إلى أصحاب المصلحه فيها . هنا نجد أن الاغلبية تتحمل بأعباء لمصلحة الاقلية . وهنا يمكن أن يثور تساؤل ، ولماذا لا تحكم الحكومة الرقابة وتتأكد من وصول السلع الى أصحابها . والحق أن هذا أمر واجب

ولا يمكن أن تتخلى الحكومه عن مسئولياتها فى هذا الصدد . ولكن يبدو أن بعض أصحاب هذه الحجة يعتقدون أن المسألة تحل بمجرد مطالبة الحكومة بتحمل مسئولياتها . هكذا ببساطه . فاذا لم تحدث النتيجة المرجوة فالخطأ خطأ الحكومة . ودون أية رغبة فى الدفاع عن الحكومة ، أى حكومة ، ودون محاولة لتخفيف مسئولياتها ، اعتقد أن هناك حقائق لا يمكن إغفالها . فاذا كان حجم الكميات المتاحة من السلعة غير كاف ، فلن تصل السلعة إلا للأقلية ، فرض الدعم أو لم يفرض ، أحكمت الرقابة أم لم تحكم . كذلك لا ينبغى أن ننسى أن مزيدا من الرقابة على توزيع السلع يعنى مزيدا من التكاليف على الدولة ومن ثم مزيدا من الأعباء على الجميع . من العبث إلقاء اللوم فى اقتصاد فقير ، إمكانياته الانتاجية محدودة ، على سياسات التوزيع ، فى حين أن الحقيقة واضحة وهى أن الفقر هو سبب كل شىء . وليس سوى الانتاج والعمل المثمر من طريق للخروج من هذه الورطة . الدعم لن يزيد من السلع ، الانتاج وحده يفعل ذلك .

ولا محل لترديد كيف يتحول الدعم من العائلات المقصود إعانتها إلى جيوب الوسطاء ، فهذا أمر أسهبت فيه الأحاديث . ولكن هل تكفى الدعوة لمزيد من الرقابة والتشدد للعلاج . المشكلة باستثناء مواد الحياة الأساسية والتى لا يقبل أحد بالتنازل عنها مثل الخبز ، والمواد المتوافرة بكميات معقولة ـ باستثناء هذه الاحوال فان كل من يحصل على جزء من السلع المدعومة هو مضارب محتمل ، قادر على تحقيق أرباح فى السوق السوداء . وبدلا من الرقابة والتهرب من الرقابة ، والرقابة على الرقابة ، إفساد الضمائر مع تزايد امكانيات الكسب ، أليس من الأفضل حصر الدعم فى السلع الأساسية والتى يمكن التحكم فى وصولها إلى أصحابها بتكاليف اجتماعية معقولة ..

لقد عرفت جميع الدول بلا استثناء ظاهرة أثرياء الحرب الذين يستفيدون من قيود الحرب على الأسعار حين يتهربون منها . ولم يفلت من هذه الظاهرة دولة متقدمة أو فقيرة ، ذات أدارة عالية الكفاءة أو ذات إدارة هزيلة . فهل نستمر وراء سراب ونحن نعرف أننا ـ فى حالات غير معدوده ـ عندما ندعم سلعا دون أن نوفر كميات كافية منها فاننا فى الحقيقة نهيىء المناخ لخلق ثروات غير مشروعة ولا فساد الضمائر . إن ظاهرة أثرياء الحروب ظاهره عامة ، وهى تعيش فى ظل كافة الاوضاع غير الطبيعية . فهل ندفن رؤوسنا فى الرمال ..

ولعلى أضيف أيضا ، كثيرا ما نتساءل فى ظلى ارتفاع الاسعار الذى نعيشه كيف يبيع التجار سلعهم بهذه الاسعار الباهظة ؟ أنهم يبيعون غاليا ، لأن هناك من يشترى غاليا . وإذا أردنا أن نواجه مشاكلنا الحقيقية فلنحارب هذه الدخول العالية : فلنحارب التضخم . ولنقضى على ارتفاع الاسعار عند المنبع . عندما نضع فى الاقتصاد ألف مليون جنيه لا يقابلها إنتاج فى بعض السنوات فلا يجب أن نتساءل عن مصدر ارتفاع الأسعار .

قد يقول قائل . بأننى وجهت نقاشا لغير القضيه الأصلية . فافتراض استمرار تمويل الدعم عن طريق التضخم هو الخطأ الاساسى . ولماذا لا تفرض ضرائب قاسية ويمول الدعم بموارد حقيقية . وأننى أضم صوتى لكل من يستطيع أن يوفر موردا جديدا حقيقيا للاقتصاد القومى . وأن كنت فى نفس الوقت أفضل أن تستخدم حصيلة مثل هذه الموارد فى الاستثمار والاضافة إلى الطاقة الانتاجية .

٢٠

مناقشة أكثر هدوءا لسياسة الدعم*

إن تأييد كل تصرفات الحكومة والتبرير لها أمر غير جدير بأى مفكر مستقل ، كذلك فإن معارضة ورفض كل ما تقدمه الحكومة والتنديد به أمر غير لائق بمعارضه جادة بناءة .

وقد أثار موضوع الدعم السلعى ، ولا يزال ، الكثير من الحوار والجدل بالنظر إلى تشابك النتائج المترتبة عليه . وقد سبق لى مناقشة هذا الموضوع على صفحات هذه الجريدة بمقال نشر فى ١٩ أكتوبر ١٩٧٧ بعنوان « الدعم كالملح : كثيره يفسد الطعام » وذكرنا فى ذلك المقال أنّ مناقشة موضوع الدعم تتطلب القدرة على طرح الأسئلة الصحيحة « فعندما نتحدث عن إبقاء الدعم أو إلغائه ، فإننا لا نتحدث عن إبقاء الاسعار منخفضة أو نتركها ترتفع . فدعم السلع لا يتم دون تكلفة ودون تضحية ، كما أن إلغاء الدعم سوف يؤدى إلى ظهور تكاليف وتضحيات أخرى . فالأمر المعروض ليس خيارا بين الخير

---

* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٧٩

والشر ، بين الأسعار الرخيصة والأسعار الغالية . ولكنه اختيار بين إبقاء الدعم مع ما يترتب عليه من تضحيات ، أو إلغاء الدعم مع ما يعنيه من تضحيات أخرى . ومحك الأمر هو مقارنة هذه التضحيات بتلك مع ما يترتب عليها من منافع في الحالتين »

وليس الغرض من هذا الحديث إعادة ترديد ما سبق أن ذكرته فى المقال السابق رغم اعتقادى فى صحته وهو أن قليلا من الدعم أمر ضرورى ، والمبالغة فيه أمر خطير ، فالدعم حقا كالملح كثيره يفسد الطعام . ولكن غرضى من هذا الحديث هو مناقشة ما نسب إلى حزب التجمع الوطنى فى تعليقه على السياسة الاقتصادية للحكومة ، كما أعلنها رئيس الوزراء والوزراء والمسئولون .

وقد نشرت أجزاء من تقرير الحزب فى جريدة الأنباء الكويتية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٧٩ وعلى ما ظهر فيها منسوبا للحزب أود إبداء بعض الملاحظات عن قضيه الدعم . وأبدأ باقتباس ما أود التعليق عليه .

رأى حزب التجمع فى دعم السلع :

فقد جاء فى تعليق الحزب أن العجز الحكومى كبير « وزاد من هذا العجز التزام الحكومة أزاء صندوق النقد الدولى باستكمال عملية تخفيض قيمة الجنيه المصرى نتيجة استخدام السعر التشجيعى . وهذا العام قدمت الحكومة فروض الطاعة وأثبتت أنها تلميذ مطيع فقبلت شروط الصندوق ، وأصبحت كل مشترياتها بالسعر التشجيعى وهو أعلى من السعر الرسمى بكثير (الدولار ٣٩.٥ قرش و ٧٠ قرشا بالسعر التشجيعى) أى تخفيض الجنيه بنسبه ٧٥ فى المائة . وهذا معناه ببساطة لا يحتاج لتحليل الاقتصاديين أن كل المشتريات الخارجية يزداد سعرها . وهنا نصل إلى الآلاف الثلاثة أو ما قيل أنه سبب العجز..

أن مقولة « ألف مليون للدعم » أكذوبة كبرى . وهذا الرقم « الدعمى » منه دعم مباشر ودعم غير مباشر مقابل خسائر القطاع العام .

أما الدعم المباشر.. فلنأخذ رغيف الخبز ـ مثلا ـ كمثال . فارتفاع رقم الدعم ليس سببه ارتفاع سعر القمح عالميا . وإنما السبب يمكن فى قرار التحويل من الدفع بالسعر الرسمى إلى الدفع بالسعر التشجيعى . وهو قرار لم يتخذه المواطن المطحون إنه قرار حكومى يتبعه بالضرورة ارتفاع رقم الدعم رغم أن سعر القمح لم يرتفع عالميا .

ولكن يهون الدعم المباشر إذا عرفنا الحقيقة .. حقيقة الدعم غير المباشر. والدعم غير المباشر اختراع جديد تفتق عنه ذهن الحكومة المصرية .. ولا عجب .

ولتوضيح هذا الدعم غير المباشر نقول أن السلع المنتجه محليا تباع بسعر أرخص من السعر العالمى . جاء خبراء الحكومة وقالوا « لو صدرنا عالميا تباع بسعر أعلى » وبناء على ذلك اعتبروا الفرق بين سعر المنتج المحلى الذى يستهلكه المواطن المصرى ، وسعره اذا تم تصديره ، أعتبروا هذا الفرق دعما غير مباشر أضافوه كجزء من مبلغ الألف مليون .

وكأنه قد كتب علينا نحن المصريين أن نشقى ونتعب ونزرع ونصنع ليأكل ويلبس غيرنا وكأن انتاجنا هو منة من الحكومة على منتجيه وكأن الأولى تصديره .

هذا الدعم غير المباشر ليس انفاقا تحملته الدولة ، ولا هو مورد جديد ، إنه فقط ـ وفقط ـ عملية احتيال ونصب ومغالطة حسابية محصنة ، وسابقة خطيرة

عجيبة وغريبة ولا علاقة لها بالاقتصاد فى أى بلد من البلاد حتى ولا بلاد الواق واق . »

انتهى الاقتباس .

هذا ما نشر فى جريدة الأنباء الكويتية منسوبا إلى حزب التجمع الوطنى ، وهو ما يحتاج إلى مناقشة ، خاصة وأن الغالب أن يتداول الأمور أفراد قليلو الثقافة الاقتصادية ، وإذا كان البيان يذهب إلى أن الأمر بسيط ولا يحتاج إلى تحليل الاقتصاديين وأن ما تم لا علاقة له بالاقتصاد فى أى بلد من البلاد حتى ولا بلاد الواق واق . فإننى أخشى أن يكون الأمر على العكس محتاجا إلى تحليل الاقتصاديين حيث أن ماورد فى البيان المنسوب إلى الحزب يبين إلى حد جاء التعليق مجافيا لكل ما هو معروف ومستقر فى الاقتصاد فى كل دول العالم وليس فقط فى بلاد الواق واق ، التى لا أعرف مكانها بالضبط .

أسعار الصرف وعلاقتها بالدعم :

ولنبدأ بقضية أسعار الصرف وتخفيض القيمة الفعلية للجنيه المصرى بعد تعميم الأخذ بالاسعار التشجيعية . وهل هناك دعم أم لا فى هذه الصورة .

تعانى البلاد النامية ، ومصر بصفة خاصة من نقص فى العملات الأجنبية وقد كان هذا النقص مسئولا ـ مع أمور أخرى ـ عن تراخى معدل الاستثمار سواء بالاضافة إلى الطاقة الانتاجية أو بتجديد وصيانة الطاقة الانتاجية القائمة .

ومقتضى هذا أن العملات الأجنبية سلعة نادرة ينبغى أن نقدر قيمتها فى ضوء احتياجات الاقتصاد القومى . ولذلك فإن التقدير الصحيح لأسعار الصرف يعتبر جوهريا لحسن إدارة الموارد الاقتصادية .

والسؤال المطروح هو هل الأسعار الرسمية للجنيه المصرى تعبر عن القيمة الحقيقية للعملات الاجنبية فى مصر أم أن الأمر يخفى علاقة اصطناعية غير حقيقية .

فى الوقت الذى لم تزد فيه قدرة الاقتصاد المصرى على زيادة الصادرات ـ بشقيها السلعى والخدمات ـ إلا فى حدود طبيعية خلال العشرين سنة الأخيرة ، فإن الاحتياجات من الواردات زادت زيادة كبيرة جدا بالنظر إلى مجهودات التنمية من ناحية والاحتياجات المتزايد ، للنمو السكانى من ناحية أخرى . وقد ترتب على ذلك أن ظهر طلب كبير جدا على العملات الأجنبية لا يقابله عرض مماثل من هذه العملات ، ولذلك فإن السلطات المصرية استطاعت فقط أن تحتفظ بأسعار الجنيه الرسمية عن طريق الرقابة على الصرف بمعنى توزيع أذونات الاستيراد وفقا لنظام إدارى محدد .

ومجرد وجود رقابة على الصرف يعنى أن أسعار الجنيه المصرى الرسمية أسعار غير حقيقية وأن هناك طلبا على العملات الأجنبية ـ بالأسعار الرسمية ـ يزيد على ما هو متاح للاقتصاد المصرى من هذه العملات . ومعنى ذلك وفقا لما هو مستقر فى كافة مبادئ الاقتصاد أن القيمة الحقيقية للجنيه المصرى أقل من هذه القيمة الرسمية ، ومعنى ذلك أيضا أن الاقتصاد على استعداد أن يتحمل دفع مبالغ أكبر من الأسعار الرسمية للحصول على العملات الأجنبية . أى أن هناك دعما من الاقتصاد فى مجموعه لقطاع الواردات .

وقد يكون وجود هذا الدعم مبررا وواجبا . بل أنه ضرورى فى أحوال كثيرة ، فنظرا لنمط توزيع الدخول والثروات ، قد يكون توفير هذا الدعم لقطاعات محددة عن طريق رقابة الصرف هو الأمر الوحيد المقبول . ولكن وجود

مبررات للدعم لا يعنى أن الدعم غير موجود وأنه « أكذوبه » بل الصحيح هو أن الاقتصاد القومى فى مجموعه وليس قطاعا واحد يتحمل أعباء إضافية بتمكين قطاعات الواردات من الحصول على العملات الاجنبية بأسعار أقل مما يطلبه نفس الاقتصاد .

وليس هنا مجال المفاضلة بين نظم الرقابة على الصرف ، ونظم حرية الصرف،ولكن يكفى أن نشير إلى أنه مع وجود مبررات ، وأحيانا ضرورات تجعل الرقابة على الصرف حتميه ، فإن ذلك لا يخلو أيضا من عيوب وتضحيات . فوجود رقابة على الصرف يؤدى عاده إلى ظهور سوق سوداء فى العملات الاجنبية . وهو أمر لا يحتاج إلى تدليل . وعاده ما تكون أسعار السوق السوداء أعلى من القيمة الحقيقية لأن المتعاملين فيها يرغبون فى التعويض عن مخالفتهم للقوانين ، كذلك فإن الرقابة على الصرف كثيرا ما تشجع المصدرين ، ومكتسبى العملات الاجنبية بصفة عامة على التهرب من أحكام الرقابة على الصرف . وكأن الاقتصاد لا يقدم إعانه فقط لقطاعات الواردات وإنما تشجيعا آخر لمكسبى العملات الأجنبية بالتعامل فى السوق السوداء وتهريب الثروات .

واذا كان توزيع أذونات الاستيراد دقيقا وبعيدا عن الأهواء فلربما كان الأمر أقل خطورة ، ولكننا نعرف كيف كانت مكاتب الاستيراد والتصدير هى المصدر الأساسى للثروات خلال الفترة الماضية .

وأخيرا فإنه لا يخفى أنه إذا كانت الأسعار الرسمية تقدم دعما مباشرا لقطاعات الاستيراد ، فإن قطاعات التصدير هى التى تتحمل العبئ الأكبر من هذه التضحية ، وهى قطاعات تحتاج أيضا إلى رعاية واهتمام .

والخلاصة ، هى أن الرأى يمكن أن يختلف حول جدوى إبقاء أسعار رسميه

غير حقيقية للجنيه المصرى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، ولكن لا يمكن أن يثور خلاف فى أن مجرد وجود هذه الأسعار الرسمية غير الحقيقية يتضمن دعما من الاقتصاد . فالدعم هنا ليس « أكذوبة » والسعر الرسمى وليس السعر التشجيعى هو الذى يرجع إلى قرار حكومى . السعر التشجيعى هو فى الواقع الاستجابة لطلب الاقتصاد .

الأسعار العالمية وتكلفة الفرصة المضاعفة :

ليس هناك مصلحة فى ترديد المبادئ الأولية للاقتصاد على صفحات الجرائد ولكن يبدو أن الحاجة إلى ذلك ، مع ما فيه من ملل للقارئ ، أكبر من تجاهلها تماما وإلقاء الاحكام غير السليمة .

وأستقر الأمر فى الاقتصاد على أن تقدير قيمة أى سلعة يتحدد بما فات على المجتمع من فرص نتيجة لاستخدام معين . وهذا هو ما يعرف فى الاقتصاد بنظرية تكلفة الفرصة المضاعفة . فنظرا لأن الموراد محدودة ، ولها استخدامات متعددة فى نفس الوقت . فإن قيمة المورد تتحدد بما فات على المجتمع نتيجة استخدام معين دون من الاستخدامات الممكنة . وهذه الفرص الضائعة تمثل التضحية التى ينبغى على المجتمع التحمل بها من أجل الحصول على استخدام معين للموارد .

وأى مجتمع واع لابد وأن يكون مدركا لحجم التضحيات والتكاليف التى يتحملها فى سبيل إشباع بعض الحاجات ، وأن يكون مستعدا لإجراء المقارنة بين هذه التضحيات وبين المنافع التى يحققها من وراء إشباع نمط معين من الحاجات وبهذا فقط يستطيع أن يستخدم موارده النادرة أفضل استخدام .

وإذا كانت السلع المنتجة محليا تباع بأسعار أرخص من السعر العالمى . فإن معنى ذلك أن الاقتصاد يتحمل تضحية بتوفيره هذه السلعة بالسعر الرخيص للسوق المحلية . وهذه التضحية تمثل دعما من الاقتصاد فى مجموعه للمستهلكين من هذه السلع . لأنه لا ينبغى أن ننسى أنه إذا تم تصدير نفس السلع إلى الخارج فإن ذلك لن يكون مجانا وإنما مقابل كمية أكبر من العملات الأجنبية . أى أن الاقتصاد سيكون قادرا على استيراد كمية أكبر من السلع الاجنبية يضعها تحت تصرف المواطنين لقاء الأسعار العالمية المرتفعة . ولكنه لأسباب أخرى فضل التضحية بهذه الزيادة فى السلع المستوردة ليحصل المواطنون على السلع المحلية بأسعار أدنى . فهنا تضحية من جانب المجتمع . وهى تضحية يتحملها الجميع بالتنازل عن كميات أكبر من السلع المستوردة ولذلك فإنه لا تثريب على خبراء الحكومة عندما رأوا فى ذلك دعما غير مباشر يتحمله الاقتصاد القومى .

فالقول أنه «كتب علينا المصريين أن نشقى ونتعب ونزرع ونصنع ليأكل ويلبس غيرنا» . يفترض أن تصدير السلع المصرية يعطى منحة للخارج وبدون ثمن مقابل . بله ثمن أعلى . ومن ثم قدرة أكبر على توفير كمية أكبر من السلع .

إن قضية الدعم ليست أمرا هينا . وهى تتعلق بإحدى المسائل الحساسة فى حسن الإدارة للموارد الاقتصادية . وتواجه مصر صعوبة بالغة فى ترشيد استخدمات مواردها القليلة لا حتياجات الأفراد الكبيرة .

ومعاناة الأفراد نتيجة قصور الموارد لا ينبغى بأى حال أن نزيدها صعوبة بالاثارة والبلبلة . خاصة إذا كان التحليل المستخدم غير صحيح ولم يقل به أحد حتى فى بلاد الواق واق . أيا كان مكانها على الأرض .

٢١

على هامش مؤتمر الاقتصاديين :
فى المسائل الهامة والأمور التفصيلية *

عندما سأل الشاب حديث الزواج صديقه المخضرم عن كيفية تحقيق السلام العائلى أجابه الزوج القديم السعيد فى ثقة بأن المسألة فى غاية البساطة وأنه يكفى الاتفاق على توزيع المسئوليات فى المنزل ، فالزوج باعتباره رب الأسرة والأكثر خبرة وتجربة يتولى المسائل الهامة « ويترك للزوجة » الأمور التفصيلية واليومية .

وتذهب النادرة إلى أن الشاب فى سعادته بنصيحة صديقه الغالية سأله عما يقصده « بالمسائل الهامة » و « تلك التفصيلية » جاءه الجواب واضحا : أن « المسائل الهامة » معرفة مثل نزاع الشرق الأوسط ، والوفاق الدولى ، وأزمة الطاقة ، وربما إصلاح نظام النقد الدولى ... أما « الأمور التفصيلية » التى تترك للزوجة فهى مسائل المعيشة اليومية وتوزيع المصروف وتربية الأولاد وتعليمهم .. إلخ . واخشى أن يكون مؤتمر الاقتصاديين وبصفة عامة مناقشات الاقتصاديين تهتم أكثر « بالمسائل الهامة » وتترك « الأمور التفصيلية» للزوجة .

---

* نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣ . تحت عنوان : « القضايا التفصيلية فى الإصلاح الاقتصادى » .

من منا ينكر أن هناك حاجة إلى ترشيد القطاع العام ، ولتحفيز المبادرات الفردية ، وإلى زيادة الانتاج ، وتشجيع الادخار والاستثمار وحماية الصناعة الوطنية وتقليل الاعتماد على الخارج ومحاربة التضخم . أليست كل السياسات الاقتصادية فى مصر ـ على الأقل خلال الثلاثين عاما الماضية ـ قد تمت باسم هذه الأهداف . فالقيود قد فرضت باسم التخطيط لتحقيق هذه الأهداف وهى أيضا قد ألغيت أو ميعت باسم الانفتاح لتحقيق نفس الأهداف ..!

مثل العديد من المراقبين تابعت أعمال مؤتمر الاقتصاديين ، وقرأت محاضر الاجتماعات . وأرجو ألا أغضب أحدا عندما أقول أنه ربما باستثناء تعليقين أو ثلاثة فقد جاءت معظم المناقشات فى « المسائل الهامة » ، أى حول قضايا لا يختلف حولها الكثيرون مثل أهمية الانتاج وعدالة التوزيع .. وتركت « الأمور التفصيلية » لاجتهاد الزوجة أى « الجهاز الادراى » . واستثناء من هذا الاتجاه العام فلعل أخطر ما قيل قد تعلق « بأمور تفصيلية » وذلك كما جاء على لسان وزيرى التموين والبترول وكذلك وزير الزراعة السابق الدكتور الجبيلى . فوزير التموين أوضح صورة الواقع الذى نعيشه من قصور شبه كامل فى مواردنا الزراعية غن اشباع حاجات الاستهلاك الأساسى للشعب من قمح وذرة وسكر وفول وعدس وزيوت ... والقائمة طويلة . ووزير البترول أوضح إلى أى مدى يؤدى الاستقرار فى المناصب الرئيسية إلى وضوح الرؤية ومن ثم عدم تغيير السياسات مع الأشخاص . فخطة الطاقة لمصر لعشرين سنة القادنة وضعت فى إطار تصور استراتيجى طويل الأجل ومجموعة متكاملة من السياسات والنظم لتحقيق ذلك سواء من حيث أسلوب معاملة شركات البترول العاملة أو سياسات تسعير الطاقة أو إعادة الاستثمار فى الطاقة . وأخيرا فقد قدم وزير الزراعة السابق تصورا محددا للتركيب المحصولى واختيار السلالات وميكنة الزراعة ... وفى كل

هذا غلبت « الأمور التفصيلية » ،وهى للأسف الأكثر أهمية فى ظروف مصر الحالية . وفيما عدا ذلك فقد ركزت أغلب المناقشات حول « المسائل الهامة » الأخرى .

وقديما كان الاقتصاديون على معرفة واسعة بأهم تطورات العصر التكنولوجية . وكانت معرفتهم بالواقع المحيط بهم شاملة : فالنظريات الاقتصادية لم تكن أكثر من إطار فكرى يحيط بمعرفة عميقة بأساليب الانتاج وأوضاع العالم الاقتصادية والفنية . ومعرفة آدم سميث بالواقع وأساليب الانتاج فى عصره أمر مذهل لمن قرأ كتاباته ، وكذلك كان حال من سبقه ممن تعرضوا للكتابة الاقتصادية سواء وليام بتى أو تيرجو أو كناى .ونفس الشىء مع جيوفنز ، وانتهى ريكاردو إلى الكتابة فى الاقتصاد بعد حياة حافلة فى الممارسة العملية . وكان اللورد كينز رجل سياسة عملية بقدر ماكان صاحب نظرية . بل إن الكتاب العرب الذين تعرضوا للحياة الاقتصادية مثل ابن خلدون أو المقريزى كانوا على علم باحوال الحرف والصنائع فى عصرهم .

وبدون رغبة فى التعميم المعيب ، فإن المناقشات التى دارت فى مؤتمر الاقتصاديين وبوجه خاص على صفحات الجرائد ــ ونحن فى بداية الثمانينات ــ لاتكاد تختلف عن تلك القضايا التى طرحت فى مصر فى بداية الستينات . ويكفى أن نعود بالذاكرة إلى المناقشات التى دارت فى مؤتمر القوى الشعبية فى مصر فى بداية الستينات لنكشف أننا لازلنا نطرح نفس القضايا بشكل أو بآخر : القطاع العام والقطاع الخاص ، التخطيط والسوق ، الضرائب وعدالة التوزيع ... ليس ذلك لأن هذه قضايا غير هامة أو عابرة ، فالتنظيم الاقتصادى أمر بالغ الخطورة فى كل وقت ، فى الستينات وفى الثمانينات ، وفى هذا القرن وفى القرن القادم . ولكن عندماتقتصر المناقشات فقط على هذه الامور وكأن لا

شيء آخر يحدث فى العالم فإن الأمر يستوجب النظر إن يكن العجب ..

إننا نعيش فى هذه الفترة واحدة من أخطر الثورات التكنولوجية الصامتة . فليس من المبالغة القول بأننا بدأنا ندخل عتبة جديدة من الثورة الصناعية . فالقرن العشرين كله وحتى السبعينات ـ ورغم التطورات الهائلة التى تحققت فيه ـ كان مجرد استمرار للقرن التاسع عشر. حقيقة قد تحقق مزيد من كل شيء : مزيد من الانتاج . مزيد من السرعة ، مزيد من القوة ، ولكننا ظللنا فى إطار **التغيير الكمى** .فليس من المبالغة القول بأن معظم الصناعات الأساسية فى القرن العشرين كانت بالفعل قائمة فى القرن التاسع عشر. كما أن معظم أساليب الانتاج المستخدمة ـ ورغم كل التقدم الفنى ـ كان مبدؤها النظرى ، إن لم يكن التطبيق ، معروفا منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولاتكاد توجد صناعة أو وسيلة فنية انتاجية أساسية لم تكن معروفة بشكل أو بآخر قبل قرن من الزمان ربما باستثناء الصناعات البتروكيماوية . ومنذ بداية السبعينات بدا العالم يدخل مرحلة جديدة من التطور الانتاجى وهى ما يعرف بصناعات المعلومات ، وهى مزيج من تكاتف ثلاثة ميادين جديدة هى الالكترونات ، والأجهزة الحاسبة ، والاتصالات . وهذا عصر جديد وثورة صناعية جديدة . دخلتها اليابان ، وأنشأت لها انجلترا وزارة خاصة جديدة وأطلق على عام ١٩٨٢ عام التكنولوجيا المعلومات ، وتجاهد حكومة ميتران لتطوير البحث العلمى والتطبيقات التكنولوجية فيها . وإلى جانب العمالقة الصناعيين فى الولايات المتحدة وألمانيا هناك دول صغيرة أو متوسطة سنغافورة وكوريا الجنوبية وأيضا اسرائيل ، نعم اسرائيل . اسرائيل ياسادة ـ فى مقدمة الدول الصناعية فى ميدان الحاسبات الالكترونية وتطبيقاته المتعددة فى الطب والانتاج العسكرى والاتصالات . ومع ذلك مناقشات العديد من اقتصادينا مشغولة بالتطبيع واستيراد الموز والبيض من

إسرائيل . هل هذا هو كل التحدى الحضارى ..؟

إننا نتحدث عن القوى البشرية المصرية ووجود كفاءات فى الخارج بل وانشأنا وزارة خاصة بهم . ألا يمكن نفيد منهم بشكل يضعنا على عتبة العصر. وإذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد فاتتنا أليس من الجدير أن نحاول أن نلحق بالثورة الصناعية الثانية وهى بعد خطواتها الأولى . وحتى لا يكون الحديث مثل صديقنا الذى يهتم « بالمسائل الهامة » ويترك للزوجة « الأمور التفصيلية » ، إليكم تجربة قامت بها فرنسا منذ حوالى عشرسنوات أنشأت فرنسا شركة للمشاركة فى مشروعات التقدم العلمى . وقد اعتمدت الشركة فى بداية عملها على وجود عدد محدود من الفرنسيين المهاجرين فى الولايات المتحدة الامريكية (اثنان فقط فى البداية) لا ستقصاء الأفكار الجديدة الصالحة للتطبيقات الصناعية المتطورة . وقد نجحت هذه الشركة فى تمويل عشرات من الصناعات المتطورة فى ميدان الالكترونيات والبيولوجيا التطبيقية والهندسة الوراثية . ولمصر عشرات إن لم يكن المئات من العلماء فى الولايات المتحدة الامريكية وفى انجلترا وألمانيا وفى فرنسا الذين يتحرقون شوقا لخدمة بلدهم على نحو مفيد وليس مجرد « مؤتمرات لأبنائنا فى الخارج » أو « علمائنا فى الخارج » . وإذا كانت اسرائيل فى مقدمة الدول على هذا الطريق فإن أحد أسباب نجاحها هى قدرتها على الاستفادة بشكل عملى من خبرات هؤلاء . فلماذا لا تستطيع مصر ذلك ..؟ هذا مثال لأحد الأمور التفصيلية ، ولكن هناك آلاف أخرى ، وهى جميعا ـ فيما أرى ـ أكثر جدوى من « المسائل الهامة » التى حرص المؤتمر على مناقشتها معظم الوقت .

ومع ذلك فإنه حتى فى إطار « المسائل الهامة » التى يثور حولها الحديث حاليا كان العديد من الأمور ظاهرة الرحمة وباطنه العذاب .

من ذلك مثلا قضية التخطيط المركزى الشامل . بطبيعة الأحوال من يتدبر المستقبل ويعد له خير ممن يعيش يومه ولا يعرف ماذا يخبئه القدر له فى غده . ولكن للأسف ليست هذه هى القضية عند الحديث عن التخطيط أو السوق . فالأمر ليس دائما خيارا بين تدبير واعداد من ناحية وفوضى وعدم تبصر من ناحية أخرى . المسألة الأساسية هى من يخطط لمن ، كيف .. ؟ فإذا كان المخطط **يعرف** فإن التخطيط أفضل من عدم التخطيط ولكن القضية التى تطرح نفسها فى الحقيقة ليست فى أفضلية التدبير والاستعداد والتنسيق بقدر ما هى مدى قدرة المخطط على معرفة المعلومات اللازمة ومدى توافر الحوافز له على استقصاء هذه المعلومات . فالمعلومات هى ربما أكثر الموارد الاقتصادية أهمية وخطورة فى أى نظام اقتصادى . وكفاءة النظام الاقتصادى تتوقف إلى حد بعيد على مدى التكلفة التى يتحملها النظام الاقتصادى فى سبيل توفير **المعلومات الكافية والمناسبة** لمتخذ القرار الاقتصادى . ولعل واحدا من أكبر أوهام العصر والمسئول عنها إلى حد بعيد تدريس الاقتصاد فيما يعرف بالمنافسة الكاملة ـ هو الأعتقاد بأن **المعلومات** سلعة حرة . الحقيقة أن المعلومات نادرة ولها تكلفة وقد تكون غالية .

وبناء عليه فإن التخطيط ليس أفضل أو أسوأ من عدم التخطيط إلا بقدر ما يتوافر للمخطط من معلومات كافية ومناسبة . وإذا كان من الممكن أن يكون المخطط فى وضع أفضل من حيث توافر المعلومات ، فإن هناك أحوال أخرى ـ ربما أكثر ـ يكون فيها المخطط ليس فقط فى وضع أسوأ من حيث عدم توافر المعلومات المناسبة وإنما أيضا فى عدم شعورة بالرغبة فى الحصول على هذه المعلومات بفرض امكانية ذلك .

نظرا لأن الألفاظ تلعب دورا أكبر من حقيقتها ، فإن الحديث عن عدم

التخطيط ـ وهو ما يعرف بنظام السوق ـ قد يفيد عدم التنسيق والفوضى . والحقيقة أن السوق تقدم فى الأصل واحدة من أكثر الأجهزة كفاءة فى توفير المعلومات المناسبة للشخص المناسب فى الوقت المناسب وبالقدر المناسب لا تخاذ قراره الاقتصادى . فنظام السوق لا يساعد فقط على توفير أكبر قدر من المعلومات وإنما يتم ذلك بأقل من التكلفة على المجتمع . والسوق بهذا الشكل تقدم واحدا من أقدر الاجهزة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية واهداره هو تضحية بالغة الثمن .

ومن هنا فإن القضية الحقيقية المطروحة ليست التخطيط أم عدم التخطيط ، وانما هى فى **فاعلية** التخطيط ، وهذه الفاعلية لا تتطلب الشمول ولا كثرة التدخل بقدر ما تتطلب **الإنتقاء** فى قطاعات أساسية واستراتيجية يكون فيها للمخطط من المعرفة وبعد النظر ما لا يتوفر للسوق . وهذا هو **التخطيط الاستراتيجى** . فعندما قررت اليابان فى منتصف الخمسينات الدخول فى صناعة الالكترونيات ـ بناء على ضغط من وزارة التجارة الخارجية استشفافا للمستقبل ـ كان هذا تخطيطا . ولكن فاعليته ونجاحه كان بقدر من انتقائيته وعدم شموله . فالشمول عدو الكفاءة وليس بمزيد من التدخل تتحقق الكفاءة . فالاتحاد السوفيتى يخطط منذ نصف قرن للانتاج الزراعى ، وهو منذ نصف قرن يواجه فشلا فى سياسته الزراعية . ولكن الاتحاد السوفيتى نفسه يخطط للانتاج العسكرى وأبحاث الفضاء ونتائجه تبهر أعداءه قبل أصدقائه . والفارق بين الأمرين هو بين قرارات يتخذها موظفون معلومات بلا كافية وبلا حوافز فى حالة ، وأخرى يقوم بها باحثون وعلماء يعرفون ويحبون عملهم .

والتخطيط والسوق بهذا الشكل ليسا بديلين نختار بينهما ، وإنما هما مكملان لبعضهما لبعض . ومع ذلك فإن هناك خلافا فى طبيعة كل منهما . التخطيط

بطبيعته أكثر عمومية وأرحب أفقا ، فهو يتعلق بالأهداف ، ولكنه أيضا ولنفس السبب أقل قدرة على التفاصيل . أما السوق فهى بطبيعتها أسلوب للتنفيذ أو جهاز العمل اليومى . ولذلك فأن التخطيط الكفء لايستبعد السوق وإنما يستخدمها ويعتمد عليها . فالتخطيط لا يستند بالضرورة إلى القرارت الادارية وأساليب القهر ، وإنما قد يحقق أهدافه عن طريق الاسعار ووسائل الترغيب . السوق ليست عدو الخطة وإنما قد تكون ربيبتها . ولكن إذا حاول التخطيط أن يحل محل السوق ويستبعدها ، فإن السوق لن تلبث أن تنتقم لنفسها وتظهر بأبشع صورها فيما يعرف باسم السوق وهى سوداء فعلا . وللأسف فان التجربة قد دلت على أن الموظفين ـ كبارا وصغارا ـ كانوا عادة وراء هذه السوق السوداء ... !

حتى لا يظل حديثنا فى إطار « المسائل الهامة » التى ترضى صديقنا الزوج السعيد ، فإننى أقترح مباشرة « أمرا تفصيليا » وهو ضم وزارة التخطيط للاقتصاد ـ أو على الأقل توحيد الاشراف عليهما ـ فاذا كانت وزارة الاقتصاد تقوم بوضع السياسات وتنفيذها فلا أقل من أن تستند إلى نفس النظرة التخطيطية .

وعودة وإلى « الأمور التفصيلية » والتى لا يحبها كثيرا الاقتصاديون فان قضية الصناعة الضغيرة والمتوسطة لابد وأن تطرح بكل قوة ليس فقط من منطلق مناسبتها لظروف مجتمعنا النامى ، وإنما بوجه خاص بسبب التطورات التكنولوجية العالمية . فنظرتنا إلى الصناعة الصغيرة والمتوسطة كانت دائما مرادفة للحرف ، وهذا ليس صحيحا بل وقد يكون خطرا .فليس صحيحا أن الصناعة الحديثة كلها صناعة كبيرة ، بل الصحيح هو أنها صناعة كبيرة تحيطها دوائر واسعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وإن هذا العالم من الصناعات

الصغيرة والمتوسطة هو فى الحقيقة عماد الصناعة ووعاء المعرفة الفنية فى عديد من الدول . فأكثر من ٦٠ ٪ من صادرات اليابان الصناعية تقدمها الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والصناعات العملاقة فى الولايات المتحدة تعيش على آلاف من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تتخصص فى أنتاج أجزاء وسيطة من المراحل الانتاجية بكفاءة أكبر. والسبب الوحيد فى استمرار الانتعاش الاقتصادى فى ايطاليا هو تمتعها بصناعة متوسطة وصغيرة بالغة الكفاءة . وتعرف فرنسا والمانيا نفس الظاهرة . والصناعة الصغيرة ليست فقط استهلاكية بل هى عادة تقوم بتصنيع الأجزاء الأكثر صعوبة فى الانتاج الصناعى المعقد . فشركات الطيران تعتمد على آلاف الموردين الصغار والمتوسطين وشركات ال IBM تشترى ألاف القطع من مشروعات صغيرة ومتوسطة . الصناعة الصغيرة ليست صناعة حرفية بل هى فى معظم الأحيان **صناعة التقدم** .ولذلك لم يكن غريبا أن تبدأ دعوة « الصغير جميل » من أكثر الدول الصناعية تطورا . فماذا فعلنا نحن لها ..؟ البنك الصناعى هل يساعد الصناعات الحرفية فقط أم يرعى الصناعات الصغيرة والمتوسطة **الأكثر تطورا وتطبيقا للأفكار الجديدة** .فى نهاية الخمسينات أنشئت هيئة التصنيع وكان الغرض منها توفير خبرة من عملية التصنيع . فأين ذهبت هيئة التصنيع ..؟ لم تقم البنوك حتى الأن بتجميع خبرة صناعية مماثلة للخبرات المتوافرة فى البنوك الاستثمارية أو بنوك الاعمال فى الدول الأخرى . هناك الكثير مما عمله فى هذا الميدان الهام .

ونظرا لأن لكل منا حظه من الاهتمام « بالمسائل الهامة » وليس فقط « بالأمور التفصيلية » إننى سوف أشير إلى أمرين فقط . ربما تحقق الاتفاق العام من خلال مناقشات المؤتمر على أهمية **الاستقرار** . وأن أى نظام هو بالضرورة خليط من بعض الكفاءة وبعض العدالة أو بالأحرى من بعض عدم الكفاءة

وبعض عدم العدالة . وإن التغيير وهو يعالج أمور يخلق بطبيعته مشاكل أخرى . وإن التحول **الفجائى** وتغيير طبيعة النظام يخلق من المشاكل أكثر مما يحل . فليس من المعقول أن نغير قواعد اللعبة كل عشر سنوات ، فالتدرج هو السبيل الأفضل ، وهو ما يسمى **بالاتجاه الاصلاحى** بصفة عامة . هذه واحدة ، أما الثانية فانه من السهل أن ترفع كافة الشعارات ، الحرية ، المساواة ، التقدم ... ولا يمكن أن يختلف أحد على جدوى هذه المبادئ ، ولكن المشكلة هى أنه ليس من الضرورى أن يكون تحقيق أحدهما مرتبطا بتحقيق الآخر بنفس الدرجة . وهنا تقوم التفضيلات المذهبية ببيان أين تقع الأولوية . وطالما الحديث على « المسائل الهامة » فإننى أسارع بأن أقول بأنه **عندى** الحرية **أولا** ثم المساواة . وهو اختيار لا يرجع فقط إلى الاعتقاد فى أن الحرية أساس المساواة وأساس كرامة الفرد وإبداعه ومن ثم التقدم ، وإنما أيضا لأن التجربة دلت على أن النظم التى تدعو إلى الحرية حققت فى الغالب المساواة مع احترام الحرية ، فى حين أن تلك التى ترفع شعار المساواة ضحت دائما بالحرية ولم تحقق المساواة فى معظم الأحيان . وهذا اسمه **الديمقراطية** . فالاصلاح الاقتصادى أيضا يمر من بوابة الديمقراطية .

كثير من الأحوال تتطلب الكفاءة الاقتصادية توفير قدر من العدالة بدونه لا يمكن الوصول إلى هذه الكفاءة. ولكن الأمر الذى يحتاج إلى تأكيد دون مواربة أو تهرب، هو أن **تعدد الأهداف قد** يعنى وجود بعض التعارض بينها، ومن ثم فلابد من **بعض التضحية** بجزء من هذه الأهداف فى سبيل حماية الأجزاء الباقية. فكما يقول المثل الانجليزى لا يمكن **الاحتفاظ** بالكعكة **وأكلها** فى نفس الوقت. وهذا لا يعنى أن الخيار لا يعرض إلا بهذا الشكل، إذ يمكن دائما أكل نصف الكعكة والاحتفاظ بالنصف الآخر.

كذلك فان **الاعتبارات العملية** لابد وأن تحظى بكل عناية. فالنظام الضريبى الناجح ليس هو الذى يستجيب لاعتبارات التماسك المنطقى إذا كانت الصعوبات العملية تجعله حبرا على ورق. النظام الضريبى الناجح لابد وأن يأخذ ظروف المولين وقدرة الحكومة على التحصيل.

وفى عصر غلبت عليه التيارات الخارجية من انتقالات للعمل ورؤوس الأموال، فان أى نظام ضريبى لابد وأن يراعى **النظم الضريبية المحيطة** بحيث لا يتحول النظام الضريبى إلى عقوبة تفرض على الاقتصاد الوطنى إما بتشجيع هروب عناصر الانتاج إلى الخارج أو بحرمانه من ورود موارد إضافية من الخارج. وفى ظروف مصر الحالية، وحيث تأخذ من ناحية بسياسة الانفتاح، وتتعرض من ناحية أخرى لأكبر تيارات لانتقالات العمل ورؤوس الأموال فيما بين الدول العربية، فانه لا يمكن أن يتم وضع نظام ضريبى ناجح بمعزل عما يدور فى العالم الخارجى.

وأخيرا فان النظام الناجح، لابد وأن يتمتع بنوع من **الاستقرار**. فالنشاط الاقتصادى بطبيعته نشاط موجه للمستقبل، ولذلك فإن الحساب الاقتصادى

وتقدير الأعباء والمنافع المستقبلة هى أساس القرارات الاقتصادية . ولا مناص من توفير قدر معقول من الاستقرار إذا أريد لهذا النشاط الانتعاش والاستمرار .

نبذة عن نظام الضرائب المصرى :

لقد نما النظام الضريبى المصرى نتيجة تطور تاريخى طويل ، ولم يكن فى أى وقت من الأوقات نتيجة تصور متكامل بل فرضته ظروف غالبا خارجية ومن ثم لم يخل من قصور حينا ، ومن تناقض أحيانا .

لقد ولد النظام الضريبى المصرى نتيجة المحاولة المستمرة للتخلص من التبعية الخارجية ، وهو نظام يبدأ منذ نهاية القرن الماضى . فبعد أن تمكنت مصر من فرض الضرائب العقارية فى بداية القرن لقبول الأجانب لها ، انتهزت فرصة انتهاء المعاهدات التجارية لفرض التعريفة الجمركية الأولى فى ١٩٣٠ .

وبمجرد أن استردت مصر حريتها بعد الامتيازات الأجنبية فرضت ضرائب الدخل النوعية بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد الاعداد له طويلا بدراسات مقارنة على أعلى مستوى من الجدية . وفى بداية الأربعينات فرضت ضرائب على الثروة فى شكل ضريبة التركات ثم الضريبة العامة على الايراد فى ١٩٤٩ ثم وسعت ضرائب التركات .

وقد ظلت هذه القوانين ــ مع تعديلات مستمرة ــ هى الاطار القانونى الأساسى للنظام الضريبى فى مصر حتى وقتنا الحالى .

ومع ذلك فإن الأوضاع الاقتصادية قد عرفت تطورات أخرى فى غاية الخطورة .

فقد بدأ وضع نظام خاص للتأمينات الاجتماعية فى ١٩٥٩ حيث عدل فى ١٩٦٤ قبل ادماجه تماما مع قوانين المعاشات فى السبعينات . ونظم التأمينات الاجتماعية لا يمكن فصلها عن نظم الضرائب إذا أريد أن تكون هناك نظرة شاملة للأعباء والمزايا التى تفرض بمناسبة ممارسة النشاط الاقتصادى . فأياكانت التسميات فهذه تمثل أعباء تفرض على المنتج لابد من إضافتها مع الضرائب لتقدير أعباء الانتاج ، فضلا عن أنها تمثل ايرادات للخزانة فى السنوات الأولى للنظام ، ومنافع للمستحقين فيما بعد بما ينبغى أن تتكامل مع نظم الاعفاءات الضريبية . وقد عانت انجلترا من عدم التنسيق بين نظم الضرائب من ناحية ونظم الاعانات الاجتماعية من ناحية أخرى ، حيث لوحظ أن الدخل بعد الضريبة فى بعض الأحوال يقل عن قيمة الاعانة الاجتماعية للبطالة . فهنا نجد أن التناقض بين القوانين إنما يعنى فى الواقع تشجيعا للبطالة .

وقد عرف النظام الاقتصادى المصرى تطورا هاما خلال الستينات أثر على دور وأهمية الضرائب . فقد نما القطاع العام بشكل كبير وأخذ زمام المبادرة فى النشاط الاقتصادى وتضاءل دور القطاع الخاص وتخلف تماما فى معظم النشاطات الانتاجية .

وقد أثر ذلك فى دور الضرائب ، حيث تضاءلت أهمية الضرائب على الأرباح التجارية وأصبحت فى كثير من الأحوال مجرد قيود محاسبية بين أجهزة القطاع العام ، وزاد الاعتماد بشكل كبير على صورة جديدة فى التمويل وهى التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من القطاع المصرفى المؤمم .

ومنذ بداية السبعينات وخاصة بعد ١٩٧٤ بدأت مرحلة جديدة أطلق عليها الانفتاح الاقتصادى تتميز بالرغبة فى إعادة تنشيط دور القطاع الخاص فى

النشاط الإنتاجى مع بقاء القطاع العام رائدا فى الصناعات والقطاعات الحيوية ، كما تستهدف هذه المرحلة الدعوة لرؤوس الأموال الأجنبية والعربية للمساهمة فى الاستثمارات الإنتاجية . وفى هذا السبيل وضعت النظم القانونية الكفيلة بتشجيع هذه الأموال الخاصة مثل قانون الإستثمارات .

الجدل العقيم والقضايا الأساسية :

والآن ونحن نحاول إعادة ترتيب الادارة الاقتصادية ووضع الوسائل الكفيلة بترشيد النشاط الاقتصادى على هذه الأسس الجديدة ، فإننا قد حبسنا أنفسنا ، بلا مبرر معقول ، فى نفس الاطار الموروث دون أن نتمكن من مجاوزته والانطلاق إلى آفاق جديدة . وقد أدى ذلك إلى نظرة **جزئية ترقيعية** من ناحية ، وإلى إهمال مناقشة **القضايا الأساسية** فى صدد إصلاح النظام الضريبى من ناحية أخرى . فقد اقتصرت المناقشة على ضرائب الدخل كما لوكان من الممكن أن يتحقق شىء ذو معنى بمعالجة هذه الضرائب بعيدا عن نظم الإعانات الاجتماعية وقوانين الاستثمارات مثلا . فهذه النظرة الجزئية لابد وأن تؤدى إلى تعارض بين هذه القوانين فى حين أنها تتناول جميعا فرض أعباء ومزايا بصدر ممارسة النشاط الاقتصادى ، ولابد من وضوح وتناسق بينها . فليس صحيحا أن قوانين الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات وفقا لمبدأ الكفاءة الاقتصادية ، وأن قوانين الضرائب تهدف إلى توفير الموارد وفقا لمبدأ العدالة ، وأن قوانين التأمينات الاجتماعية تهدف إلى توفير الاستقرار فى ظروف العمل . والصحيح أنها جميعا تهدف إلى مجموعة متكاملة من الأهداف ولابد من دراستها فى شكل متكامل .

فقانون الاستثمار يمنح مزايا وإعفاءات من الضرائب بحجة تشجيع الاستثمارات وزيادة امكانيات النمو الاقتصادى . وقانون الضرائب يتابع الدخول أيا كان مصدرها ليخضعها للضريبة بحجة العدالة ، وقوانين التأمينات الاجتماعية تفرض أعباء على المنتجين بحجة تأمين العمال . وكل منها يتم فى واد بعيد عما يحدث فى الميادين الأخرى . ونخشى أن تؤدى هذه النظرات المتفرقة إلى الإساءة إلى الاستثمار وإلى العدالة والتأمين الاجتماعى فى نفس الوقت .

ولذلك فانه لا جدوى من دراسة قانون الضرائب فى معزل عن دراسة كاملة لدور السياسة الاقتصادية فى النشاط الاقتصادى ودور كل من هذه الأدوات فى نظرة متكاملة .

كذلك فانه بالنظر إلى أننا حصرنا أنفسنا بلا مبرر فى حدود الاطار الموروث من قانون الضرائب ، فإن المناقشات قد اقتصرت على العديد من الأمور التفصيلية التى لا تمثل أية انطلاقة خلاقة لوضع نظام جديد . فقانون الضرائب المقترح قد أخذ بنفس تصورات وتقسيمات القوانين السابقة ، فلا زلنا نأخذ بمبدأ الضرائب النوعية مع ضريبة عامة للايراد . وقانون الضرائب المقترح يأخذ بالضريبة على القيم المنقولة وعلى الأرباح التجارية وكسب العمل . أين الجديد ؟ ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تثور المناقشات حول سعر الضريبة على الحدائق وفرض أو الاعفاء من الضريبة على الشقق المفروشة ، وتشديد العقوبات والبحث فى حدود الاعفاء ... هذه تفصيلات ، قد تكون مفيدة ، ولكنها لا تشبع من جوع .

هذا ليس إصلاحا فى النظام الضريبى ، إنه مجرد ترقيع قد يفيد بعض الشيء ولكنه لم يطرح القضايا الرئيسية التى ما زالت تحتاج إلى دراسة .

بعض القضايا الرئيسية :

إن ما تواجهه مصر حاليا ليس مجرد تعديل فى قوانين الضرائب لمعالجة بعض أوجه القصور التى ظهرت ، الأمر يتعلق بأوضاع اقتصادية جديدة تحتاج إلى إدارة اقتصادية جديدة ومن ثم تصورات جديدة . وقد كثر الحديث فى الأونة الأخيرة عن «تعديل مسار الاقتصاد المصرى» مما يعنى أن المسألة تتعلق بأكثر من مجرد ترميمات فى أساليب الإدارة الاقتصادية .

عرف الأدب الاقتصادى والمالى إتجاهات أساسية فى شأن فلسفة الضرائب فى العصر الحديث .

ومن القضايا الأساسية التى تطرح فى هذا الصدد قضية **الضريبة الوحيدة على الدخل** أو **الضرائب المتعددة على الدخل** . وقد أخذت مصر بالضرائب المتعددة على الدخل مع ضريبة عامة على الإيراد العام . فهل حسم الأمر فى هذا الموضع بتفضيل الوضع الحالى أم أنه يحتاج إلى مناقشة ؟ لا يبدو لنا أن الأمر قد أثير أصلا .

فى تقرير حديث أعد فى انجلترا من لجنة لإصلاح نظام الضرائب تحت رئاسة البروفسور ميد إنتهى إلى تفضيل الأخذ بنظام ضريبى على أساس **الانفاق الاستهلاكى** مع استكمال ذلك بضرائب على **الثروة وإعادة النظر فى نظم الاعانات الاجتماعية** .

وليس هنا محل تفصيل أسباب الدعوة لفرض الضريبة على الإنفاق الاستهلاكى ، وإنما يكفى أن نشير إلى أن التقرير يرى أن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدالة ترجح هذه الضريبة على الضرائب على الدخل . ففى ظروف دولة تعانى من نقص فى المدخرات والاستثمارات ـ ومصر تعانى بلا شك من

ذلك أكثر مما تعانيه إنجلترا ـ من المصلحة تشجيع الادخار والاستثمار ووضع القيود على تزايد الاستهلاك وخاصة فيما جاوز حدود معينة . ويمكن لضريبة تصاعدية على الانفاق الاستهلاكي أن تحقق هذا الهدف بكفاءة كبيرة . كذلك فان أكثر ما يسيء إلى العدالة هو اختلاف مستويات الاستهلاك بين الأفراد ، وفرض الضريبة على هذا الانفاق من شأنها أن تحقق تقريبا فى مستويات الانفاق ، أما ما قد يترتب على إعفاء المدخرات من الضرائب من تزايد فى الثروات فإنها سوف تخضع للضريبة حين يتم تحويلها الى استهلاك ، ومن ثم فهى تتمتع بالاعفاء من الضريبة إعفاءًا مؤقتا باستمرار ارتباطها بالاستثمار ومن ثم زيادة القدرة الانتاجية فى الاقتصاد . على أن التقرير يدرك أن الثروة ليست مجرد استهلاك مؤجل ، وإنما هى أيضا مصدر للقوة والنفوذ ، ولذلك فإنه يربط بين فرض الضريبة على الانفاق الاستهلاكي وبين فرض ضريبة على الثروة سواء عند انتقالها بالإرث أو الهبة ، أو ضريبة سنوية على مجرد التملك .

وليس الغرض من الاشارة إلى هذه الأمور ترجيح صلاحية هذا النظام أو غيره لمصر فى ظروفها الحالية ، ولكن فقط الاشارة إلى أننا فى انشغالنا بتفاصيل القانون القائم والثغرات القائمة فيه فقدنا القدرة على تجاوز هذا القانون كلية والأخذ بأفكار جديدة .

العاجل والهام :

كثيرا ما نخلط بين الأمور العاجلة والأمور الهامة ، فليس أكثر الأمور استعجالا أكثرها أهمية . والعكس بالعكس .

واذا كان هناك من الاعتبارات ما يدعو إلى إجراء تعديلات أو أقل ترميمات فى قوانين الضرائب القائمة ، فلا بأس من القيام بها . ولكن هذا لا ينبغى أن

ينسينا واجبنا تجاه الأمور الهامة والتى تحتاج إلى دراسة ووقت .

ونعتقد أن الاصلاح الضريبى فى مصر هو من قبيل هذه الأمور الهامة التى يجب أن نوفر لها كل مقومات النجاح . وهذا النجاح يتطلب أن تتم دراسة كاملة لنظم الضرائب وقواعد التأمينات الاجتماعية وقوانين الاستثمارات لبيان أوجه التكامل والتناقض بينها ، واقتراح السياسات المناسبة فى فلسفة الضريبة المستقبلة لمصر. وهذا أمر لا يتم فى يوم وليلة ، ولا حتى فى شهور ، وإنما هو حصيلة عمل سنوات . وإذا كان تقرير لجنة ميد فى انجلترا قد هنأ نفسه بأنه قد انتهى إلى توصياته بعد عمل سنتين من لجنة متخصصة لهذا الغرض ، فعلينا أن نبدأ منذ الآن فى الاعداد لهذا الاصلاح . والغريب أننا فى مصركنا نأخذ بهذا الاسلوب فى قوانيننا الأساسية . فقانون الضرائب ١٤ لسنة ١٩٣٩ إنما وضع بعد عمل سنوات من لجنة أعدت لهذا الغرض ، وتعديل القانون المدنى والأخذ بقانون جديد فى ١٩٤٩ تطلب إعداد العدة سنوات من أكبر فقهاء القانون فى مصر وفرنسا .

ولذلك فإن تعديل قانون الضرائب الحالى لا يمكن أن يكون بديلا عن البحث فى إصلاح النظام الضريبى فى مصر ، وهو ما يقتضى دراسة شاملة مع طرح لأهم التصورات المتاحة . فهل تشكل لجنة لإصلاح النظام الضريبى أم ستقتصر على أسلوب الترميمات ؟ هذا هو السؤال .

٢٣

نحو نظام ضريبى رشيد : ضريبة على الانفاق وأخرى على التركات*

بالرغم من صدور القانون الضريبى فلا زالت قضية الإصلاح الضريبى معروضة بقوة من أجل وضع نظام ضريبى أفضل للمستقبل . ومن هذا المنطلق أعرض فى هذه الكلمة اقتراحا محددا لحصر الضرائب المباشرة فى ضريبتين أساسيتين هما ضريبة على الإنفاق وأخرى على التركات .

وأود أن أؤكد منذ البداية أن المقصود بهذا هو الضرائب المباشرة ، وليس شكلا من أشكال الضريبة على المبيعات كما فهم من مقال قديم سبق أن نشرته لى جريدة الأهرام الغراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/٩ .

ومن المعروف أن النظام الضريبى فى مصر ـ كما فى معظم الدول الأخرى يتضمن ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة . وتنصرف الضرائب المباشرة فى مصر إلى ضرائب الدخل وضرائب الثروة . أما ضرائب الدخل فتشمل الضرائب على الدخول النوعية (الضرائب العقارية ، ضريبة الأرباح التجارية

* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٨١

والصناعية ، ضريبة كسب العمل والمهن غير التجارية ، الضريبة على القيم المنقولة) والضريبة العامة على الإيراد . أما ضرائب الثروة فتفرض على انتقال الثروة بالوفاة (ضريبة الأيلولة وضريبة التركات) . وأحصر مناقشتى اليوم فى الضرائب المباشرة .

وما أطرحه اليوم للمناقشة هو الاقتصار فى مجال الضرائب المباشرة على ضريبتين : على الانفاق (بدلا من الدخل) وعلى التركات . وهو ما يعنى فى الأساس الانتقال من مبدأ فرض الضريبة على **الدخل حين تحقيقه** إلى مبدأ الضريبة على **الانفاق الاستهلاكى** وبصرف النظر عن مصدر هذا الانفاق سواء أكان الدخل الجارى أم الاقتراض أم تصفية لمدخرات سابقة .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن هذا النظام المقترح لم تأخذ به بعد أية دولة من الدول ، رغم أن كثيرا من النظم الضريبية التى تعطى مزايا للادخار أو الاستثمار تقترب بشكل ما من منطق النظام المقترح . ومع ذلك هناك اتجاه متعاظم فى الفكر الضريبى يدعو إلى الأخذ بهذا النظام .

ولعل بداية هذا التفكير فى العصر الحديث قد بدأ مع اللورد كالدور فى بريطانيا ١٩٥٥ ثم تجدد هذا الاقتراح فى تقرير لجنة الإصلاح الضريبى برئاسة البروفيسور ميد ١٩٧٦ الذى انتهى بتحبيذ الأخذ بنظام ضريبى فى انجلترا مبنى على أساس الانفاق الاستهلاكى مع استكماله بضرائب على الثروة (ضريبة التركات) . كذلك هناك دعاوى مماثلة للأخذ بمثل هذا النظام فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى السويد . ورغم ما يبدو من حداثة الفكرة فإن أصولها ترجع إلى الاقتصاديين التقليديين وخاصة جون استيورات ميل فى القرن الماضى .

ولنبدأ بالتذكرة بأهم خصائص الضريبة الناجحة . ويؤكد رجال المالية

العامة على أن أهم هذه الخصائص هى **العدالة والكفاءة والاقتصاد** . فالضريبة الناجحة يجب أن تتوخى العدالة فى توزيع أعبائها ، كما يجب ألا تحول دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء فى حجم الجهد المطلوب أو من حيث تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة ، وينبغى أخيرا أن تراعى الاعتبارات العملية بحيث توفر-حصيلة معقولة بالمقارنة بتكاليف تحصيلها . وغنى عن البيان أن ليس من الضرورى أن تتوافق هذه الاعتبارات مع بعضها ، فقد يتعارض هدف العدالة مع الكفاءة بحيث يقتضى الأمر محاولة التوفيق بين الأمرين بقليل من التضحية بأحدهما أو كلاهما على نحو مقبول اجتماعيا . كذلك قد تتعارض هذه الاهداف مع اعتبار الاقتصاد والاعتبارات العملية فى التحصيل .

ونظرا لأنه فى حالة معظم الدول النامية ومن بينها مصر ، فان احتمالات **التعارض بين هدفى العدالة والكفاءة** تمثل المشكلة الحقيقية التى يواجهها المشرع عند اختيار الضريبة واسعارها ، فاننا سوف نركز على هذا الأمر فى هذه المقالة . وليس معنى ذلك أن التعارض بين العدالة والكفاءة أمر حتمى ففى كثير من الأحوال يكون أحدهما مكملا وضروريا للأخر وليس معارضا له وعلى حسابه . ففى كثير من الأحوال يؤدى الاحساس بالظلم فى توزيع الأعباء إلى إضعاف الحافز على العمل والانتاج بما يضر بالكفاءة نتيجة للتضحية بالعدالة .

ومع ذلك فإنه لا شك فى وجود حالات كثيرة أخرى من التعارض ، بما يقتضى حلا مناسبا . وما نقصده من هذه المقالة هو التنويه بأن فرض ضريبة الانفاق بدلا من **الضرائب على الدخل** قد يحقق التوفيق بين اعتبارى العدالة والكفاءة فى ظرو مثل ظروف مصر الاقتصادية .

كثيرا ما يقال بأن ضرائب الدخل التصاعدية وهى تساعد على تحقيق مزيد من العدالة بين الأفراد بفرض أعباء أكبر على أصحاب الدخول العالية ـ كثيرا ما يقال بأن مثل هذه الضرائب العالية تضعف الحوافز على العمل أحيانا ، وتؤثر على المدخرات أحيانا أخرى . وأهم من هذا وذلك فانها لا تميز فى استخدام الدخل بين إنفاق على الاستهلاك وإنفاق على الاستثمار رغم حاجة الدولة الماسة إلى زيادة الاستثمارات . ولذلك فإن كثيرا من الدول ، ومن بينها مصر تعمد إلى توفير مزايا ضريبية لبعض صور الاستثمار والادخار تحت حجة تشجيع هذين الأمرين . ولذلك فقد تعددت الإعفاءات الضريبية لأنواع من المدخرات ، مثل شهادات الاستثمار والعديد من أنواع الودائع بعملات محلية أو أجنبية . كذلك يتفنن الشارع فى منح مزايا ضريبية أخرى لبعض أنواع الاستثمارات يفيد منها المواطن حينا والأجنبى أحيانا ، كما هو الحال فى قانون الاستثمارات الأجنبية . وكل ذلك يتم تحت شعار الكفاءة وزيادة المدخرات والاستثمارات ، مما يؤدى فى أغلب الأحيان إلى إهدار للعدالة دون تحقيق للكفاءة . كذلك فإنه من الناحية العملية تثير الضرائب العالية على الدخول محاولات عديدة للتهرب من الضرائب والتحايل عليها بشكل نعرفه جميعا بحيث تتحول الضرائب التصاعدية أصلا إلى ضرائب تراجعية حيث يتمكن كبار الممولين من التهرب والتحايل على الضرائب بدرجة أكبر . وهكذا نجد أن الضرائب على الدخل وخاصة الضرائب التصاعدية ـ والتى قصد بها فى الأصل تحقيق العدالة ـ قد أدت فى العمل إلى اعفاءات عديدة لبعض صور الادخار والاستثمار دون البعض الآخر ، وأدى التطبيق العملى لها إلى الكثير من التهرب والتحايل ، وهو أمر يفيد الكبير أكثر من الصغير ، . وليس لنا أن نندهش من هذه النتيجة ، فقد أظهرت الدراسات أنه حتى فى دول متقدمة ذات وعى ضريبى عال مثل انجلترا

قد تزايدت نسبة الاقتصاد الأسود أو الخفى الذى يعمل بعيدا عن الضرائب والأعباء الإجتماعية . وهو أمر أكثر وضوحا فى دول مثل ايطاليا .

ولذلك فإنه يمكن القول أنه بصرف النظر عن النوايا ، فقد أدى التطبيق العملى لضرائب الدخل والاعفاءات ومزايا الاستثمار إلى الاخلال بالعدالةدون التأكد من تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى ادارة الموارد . وأضاف التهرب والتحايل الى ما تقدم بحيث تكاد تصبح ضرائب الدخل مثالا للضريبة السيئة ، فلا هى تحقق العدالة ، ولا تضمن الكفاءة ولا يتوافر لها اعتبارات الاقتصاد والعملية .

وعلى العكس من ذلك فإن ضريبة تصاعدية مباشرة على الانفاق الاستهلاكى قد توفر مزايا الضريبة المناسبة وخاصة فى ظروف دولة نامية مثل مصر. ولنحدد المقصود بهذه الضريبة على الانفاق . فهذه ليست ضريبة على المبيعات ، وإنما تفرض على كل فرد أو شركة فيما يعتبر إنفاقا استهلاكيا سنويا ، وسواء تم هذا الاتفاق من الدخل الجارى لنفس السنة أو من تصفية مدخرات وثروات سابقة . وعلى ذلك لا يعفى من الخضوع للضريبة سوى الاضافة الصافية للمدخرات والاستثمار .

وإذا كان تعريف الدخل يثير العديد من الاشكالات لدى العاملين فى مجال المالية العامة ، فإن فرض الضريبة على الانفاق يتجاوز هذه المشكلة . وفيما يتعلق بالشركات فإن الضريبة تفرض على الأرباح الموزعة وهى التى تقابل الانفاق الاستهلاكى لدى الأفراد . وبطبيعة الاحوال فإنه تقوم قرينة على أن الفرد قد أنفق كل دخله على الاستهلاك ، وعليه أن يقدم الدليل على أنه لم ينفق كل دخله بل ادخر أو استثمر جزءا من هذا الدخل لكى يخفض من وعاء الضريبة .

ويمكن أن تعرف هذه الضريبة كافة أنواع التغيير اللازمة لتحقيق اعتبارات العادلة . فيمكن إعفاء حدود دنيا من الانفاق الاستهلاكى على الضرائب . كذلك يمكن أن تفرض بأسعار تصاعدية على مستويات الانفاق الاستهلاكى العليا تحقيق للعدالة ولمحاربة الإسراف .

والضريبة على الإنفاق الاستهلاكى بهذا الشكل يمكن أن يحقق هدفى **العدالة والكفاءة** معا ، فضلا عما تحققه من مزايا هامة من النواحى العملية . فأهم ما يثير الشعور بالظلم هو مستوى المعيشة الذى يتوافر للبعض دون البعض الآخر ، وهو ما يظهر فى الإنفاق الاستهلاكى بأكثر مما يظهر فى فكرة الحصول على الدخل فى ذاته . فما يميز بين مستويات معيشية الأفراد إنما هو إنفاقهم الاستهلاكى . هذا من ناحية العدالة . أما من ناحية الكفاءة فانه لاشك ان مثل هذا النظام الضريبى يشجع على الادخار والاستثمار ويعاقب على الاستهلاك وخاصة إذا كانت الضريبة تصاعدية على المستويات العليا .وفى دولة نامية تشكو من قلة المدخرات الوطنية ، فإن نظاما يعفى تماما من الضرائب على الادخار والاستثمار سوف يساعد ولاشك على تدعيم قيم العمل والجهد فضلا عن الادخار والاستثمار .

كذلك فإنه من الناحية العملية يؤدى هذا النظام إلى مشاركة العمولين فى **تقديم المعلومات** لمصلحة الضرائب بما يساعدها فى المستقبل على التحكم فى مراقبتهم وحسابهم دون تهرب أو تحايل . فكل ممول سوف يضطر إلى ابلاغ مصلحة الضرائب بما يقتطعه من دخله فى سبيل زيادة مدخراته واستثماراته خشية أن يفترض فيها الانفاق وتخضع للضرائب . وبذلك يتوافر لمصلحة الضرائب - مع الزمن - سجل كامل عن ثورة الافراد وتراكمها وكيفية التصرف بما يمكن مصلحة الضرائب من محاسبتهم على إنفاقهم الاستهلاكى فى المستقبل .

ولكن ما تقدم وحده لا يكفى . إذ لا ينبغى أن نتجاهل أن التغيير بين الأفراد لا يتوقف على مستوى الاستهلاك فقط . فتراكم الثروة فى أيدى قليلة يتنافى مع اعتبارات العدالة . ولذلك فانه من الضرورى تكملة ضريبة الانفاق بضريبة أخرى على التركات تحقق قدرا من العدالة فى توزيع الثروة عند الوفاة وانتقال الثروة بين الاجيال .

وقد يقال بأن التهرب من ضريبة التركات أمر سهل وذلك مثلا بأن يتصرف المورث فى جزء من تركته لأولاده وورثته فى حال حياته . ولكن حتى هذا الامر مردود طالما أن هناك ضريبة على الانفاق . فأى نقص فى ثروة الفرد فى حياته يعنى إنفاقا استهلاكيا فى مفهوم هذه الضريبة يخضع لضريبة الإنفاق . فإذا حاول المورث التهرب من ضريبة التركات فى حال حياته فإن تصرفه سوف يعتبر إنفاقا استهلاكيا ، يخضع للضريبة لأنه يمثل نقصا فى ثروته .

وفى ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص بأن ضريبة على الانفاق تكمل بضريبة على التركات ربما تمثل أفضل وسيلة لضريبة تحقق العدالة والكفاءة والاقتصاد . فهى وان شجعت على الادخار والاستثمار والعمل إلا أنها تحقق قدرًا من المساواة فى تحمل أعباء الضرائب وفقا لمستويات المعيشة (كما يظهر فى الانفاق الاستهلاكى) . وتأتى ضريبة التركات لتحقق مزيدا من المساواة فى توزيع الثروات . وأخير فان مثل هاتين الضريبتين قد توفران وسيلة هامة لمعرفة الدولة عن ثروات ومدخرات الأفراد من ثم إمكان محاسبتهم فى المستقبل عن أى تصرف .

وليس الغرض من هذا المقال مناقشة كافة تفاصيل مثل هذا النظام الضريبى المقترح ، وإنما فقط إثارة الموضوع للنقاش ، لعلنا نصل فى الختام إلى نظام ضريبى رشيد .

٢٤

تمويل مصرى شعبى للتصنيع الحربى عن طريق* طرح سندات قابلة للتحويل

أدت ظروف معروفة إلى طلب خروج ثلاث دول عربية ـ السعودية ودولة الامارات وقطر ـ من هيئة التصنيع العربية . وهى واحدة من أهم المشروعات العربية المشتركة والتى تهدف إلى تحرير الدول العربية جزئيا من صناعة السلاح الضرورية لتحقيق الاستقلال الوطنى والقومى .

وليس الأمر هنا مجالا للأسف والأسى ـ رغم كآبه ما يتم ـ ولكن لننظر إلى الأمام ونبحث فى وسائل عملية تخفف قدر الطاقة حجم الخسائر ، وتترك فى نهايه الأمر ـ للأمة العربية ولمصر ـ أساس صناعة متطورة للتسليح والتقدم التكنولوجى .

ولا يخفى أن المشكلة الرئيسية التى يمكن أن تترتب على انسحاب الدول العربية الثلاث ترتبط بمدى توفير التمويل اللازم لاستمرار التصنيع الحربى قائما بنفس المعدلات . وإذا كان من الممكن توفير التمويل اللازم لاستمرار التصنيع

* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٧٩

الحربى قائما بنفس المعدلات . وإذاكان من الممكن توفير مصادر أخرى للتمويل لهذه الصناعة ، فإن المصلحة تتطلب أن يتم ذلك بأقل قدر من التضحية على الاقتصاد المصرى .

واعتقد أن الشعور المصرى الشعبى على وعى كامل بأهمية المساهمة فى هذه اللحظة لحماية ودعم هذه الصناعة الرئيسية لوطننا . وأعتقد أن العاملين المصريين فى الخارج وفى الدول العربية بوجه خاص سيكونون على استعداد للمساهمة فى توفير جزء من التمويل اللازم لهذه الصناعة الحيوية ، ويعتبر توفير القنوات والوسائل المناسبه لهذا التمويل أمرا ضروريا لا ستقطاب التمويل .

وبصفة عامة ودون الدخول فى تفاصيل لا محل لها ، يأخذ التمويل أحد شكلين أساسيين ، المشاركة أو الاقراض . فى الحاله الأولى يتم طرح أسهم للمشاركه فى رأسمال المشروع وفى الحالة الثانية يتم طرح سندات لاقراض هذا المشروع . وبطبيعة الأحوال فإن الخيار بين المشاركة والإقراض يأخذ فى الاعتبار أمورا متعدده مثل تحمل المخاطر والمشاركة فى الادارة والحصول على عائد معقول . ولعله من المفيد الإشارة إلى صورة من صور التمويل التى تجمع بين خصائص المشاركة والاقراض ، وتوفير بذلك مصلحة مشتركة لكل من المشروع وللممول ، فهى تسمح للمشروع بالحصول على تمويل رخيص وتتيح للممول فرصة المشاركة فى أرباح المشروع إذا أتضح أنه مربح .

وهذه الصورة هى ما يعرف باسم السندات القابلة للتحويل فهى سندات تعطى عائدا ثابتا وتمثل قرضا من الممول للمشروع ، ولكنها تتيح لحامل السندات بعد فترة معينة اختيار تحويل السندات إلى أسهم والتحول بذلك من دائن إلى شريك ، وميزة هذه الصورة للتحويل السندات إلى أسهم والتحول

بذلك من دائن إلى شريك . وميزة هذه الصورة للتحويل بالنسبة للمشروع هى أن سعر الفائدة على السند القابل للتحول إلى أسهم يكون عادة أقل من أسعار الفائدة على السندات العادية حيث أنها يمكن أن تتحول إلى اسهم وتسمح بالمشاركة فى الأرباح إذا نجح المشروع . كذلك فإنها تترك الادارة طليقة فى السنوات الأولى دون تدخل من جانب الممولين حتى يستقر المشروع .

والميزة بالنسبة للمول هى أنها تعطيه أصلا ماليا يغل عائدا دون مخاطرة ويسمح له بالمشاركة فى المشروع إذا تبين نجاحه .

وفى ضوء ما تقدم قد يكون من المناسب أن تبدأ الهيئه المصرية للتصنيع ـ والتى ينتظر أن تحل محل الهيئة العربية للتصنيع ـ فى دراسه إصدار سندات قابلة للتحويل مع اختيار لحامل السند بعد عشر سنوات فى أن يحول هذا السند إلى سهم فى الهيئة . وبهذا الشكل فان الهيئه يمكن أن تحصل على تمويل كبير ـ ربما يجاوز ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون دولار ، وباسعار فائده معقولة ـ ربما لا تزيد على ٥ ـ ٦ ٪ للمساهمة فى تمويل أحد أهم الصناعات الوطنية.ولا يخفى أن الدافع الاساسى لنجاح مثل هذا المشروع سيكون بالضرورة الإحساس الوطنى والقومى لدى أفراد شعبنا الغالى .

٢٥

مواجهة المشكلة الإقتصادية ليست بالتمنى ! *

قديما قالوا ان الاقتصاد هو العلم الكئيب ... والحق انه كذلك . فالاقتصاد يذكرنا بالحدود التى ترد على امالنا . وموضوع الاقتصاد هو التكاليف والتضحيات . ففى الاقتصاد لا شىء بلا ثمن او تكلفة . فالاقتصاد هو علم ادارة التكاليف والتضحيات .

واذا كان الإنسان كائنا غائيا يبحث عن تحقيق بعض الغايات . فان ذلك منوط بالوسائل أو الموارد المتاحة . وعلى حين تبحث الفلسفة او علم الاخلاق أو السياسة فى الأهداف ، فان علم الاقتصاد يركز على جانب الموارد المتاحة ومن ثم على الحدود التى ترد على قدرة الانسان . ومن هنا جاءت تسمية علم الاقتصاد بالعلم الكئيب لانه لا يساعد على الانطلاق فى عالم الامال والغايات وانما يشدنا بقسوة الى حدود قدرتنا .

وهذه بدهيات تعرضها كافة كتب مبادئ الاقتصاد ويعرفها كل من تعرض

* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٨٤

لاولويات هذا العلم . ومع ذلك فانه يبدو اننا كثيرا ما ننسى او نتجاهل هذه البدهيات . ولذلك فلا ضرر من تأكيد هذه البدهيات ، فان الخطر كل الخطر فى تجاهلها . والمتتبع لحياتنا السياسية يكاد يلمح ان هناك شعورا متزايدا بتجاهل حقائق الاقتصاد . ومن هنا فقد لا يكون عبثا كاملا محاولة التذكير ببعض المبادئ الاولية وربطها باتجاهات السياسة الاقتصادية .

والحقيقة الاولى كما ذكرنا هى ان الموارد محدودة . وعلم الاقتصاد يتعامل مع هذه الموارد المحدودة . ومن ثم فان استخدام اى موارد لهدف معين يتضمن التضحية باهداف اخرى . واذا كان الاقتصاديون يتحدثون عن القيمة الاقتصادية فان ذلك لا يرتبط بأى حكم تقويمى ، فليس اكثر الاشياء قيمة اقتصادية اكثرها قيمة معنوية او اخلاقية ولكنها اشارة الى وجود مشكلة اقتصادية مرتبطة بالموارد المحدودة .

والموارد التى يهتم بها الاقتصاد تقتضى دائما تدخل الجهد الانسانى . وهو بطبيعته مورد نادر . ولا شىء يتم فى الاقتصاد دون جهد ودون تضحية . فلا شىء مجانا أو كما يقول المثل الأمريكى المعاصر « لا توجد وجبه مجانية » . No Free Lunch وهذه قصة الانسان منذ نزل على الارض « وقال الرب لآدم : لانك سمعت لقول امراتك واكلت من الشجرة التى اوصيتك قائلا لا تاكل منها ، ملعونه الارض بسببك . بالتعب تأكل منها كل ايام حياتك . وشوكا وحسكا تنبت لك ، وتأكل عشب الحقل . بعرق وجهك تأكل خبزا حتى تعود الى الارض التى اخذت منها » وهكذا فانه لا يوجد فى الاقتصاد هدايا وهبات . ولا شىء يتحقق دون عمل ودون جهد بل وجهد كبير . « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

العائد للعمل

والحقيقة الاخرى هى انه اذا كان لا شيء يتحقق فى الاقتصاد دون جهد ودون تضحية فان كفاءة اى نظام اقتصادى تتوقف على مدى القدرة على استخلاص أكبر قدر ممكن من الجهد الانسانى كما ترتبط بحسن استخدام هذه الجهود . وهكذا فإن كفاءة النظام الاقتصادى تتوقف على امرين احدهما كمى وهو قدرة النظام على توليد اكبر قدر من الجهود . والثانى نوعى وهو قدرة النظام على توزيع هذه الجهود بما يعظم من المنافع المتولدة عنها . وتستخدم النظم المختلفة فى هذا السبيل اساليب تجمع بين الترغيب والترهيب ، وهما يتراوحان بين اساليب القهر الاقتصادى والقهر الادارى . اما القهر الادارى فانه يشير الى اجراءات السلطات الرسمية (الدولة ومؤسساتها) وغير الرسمية (العرف والتقاليد) . وفى جميع الاحوال فانه لا مناص من ربط العائد بالعمل والجهد ، فهذا هو اساس النشاط الاقتصادى . ودون ايجاد رابطة واضحة بينهما يختل النسيج الاجتماعى ويضطرب النظام الاقتصادى . وفى كل النظم الناجحة هناك صلة عضوية بين الأمرين . وللأسف ـ كما سنرى ـ بدأت إرهاصات تفصل بين العائد والعمل .

المنتجون وعيال الدولة

اذا كان الاقتصاد يتعامل مع الجهد الانسانى ، فان المنتج الاساسى والنهائى هو الفرد . ولكن الفرد لا ينتج منفردا وانما من خلال تنظيمات متعددة وسواء كانت تنظيمات انتاجية (مشروعات) أو تنظيمات رقابية (الدولة ومؤسساتها) . وهذه التنظيمات اساسية وضرورية لترشيد وتنظيم عمل الفرد المنتج . ولكنها تظل فى النهاية اطارا للنشاط الانتاجى ورقابة تنظمية له . وهكذا فان المسئولية

الاساسية للانتاج انما تقع على عاتق الافراد انفسهم . وتتحدد كفاءة التنظيمات المختلفة بمدى قدرتها على حفز الافراد على العمل فهذه مسئوليتهم ودورهم . وينبغى التأكيد بوجه خاص على علاقة الدولة بالانتاج . والحقيقة ان الدولة وجدت من اجل الافراد وليس العكس . وهم وحدهم القائمون على الانتاج . والدولة بما تملكه من ادوات القهر تستطيع ان توجه وتنظم النشاط الاقتصادى بل وعليها هذه المسئولية . ولكنها باعتبارها مظهرا من مظاهر القهر المنظم ـ ليست بديلا عن المنتجين الحقيقيين وهم الأفراد . ولكن يبدو ان هناك شعورا متزايدا بأن الانتاج هو مسئولية الدولة وليس الافراد . وتخلى الأفراد بالتالى عن مسئولياتهم ليصبحوا عاله على الدولة . بل انى قرأت فى بريد الاهرام خطابا من احد القراء مطالبا الدولة بمزيد من الخدمات للأفراد باعتبارهم « عيال الدولة » . وهكذا بدا يتأكد الشعور بتخلى الافراد عن مسئولياتهم فى الانتاج ليتحولوا الى عيال للدولة تعولهم كالعجزة والمحتاجين . وهو امر بالغ الخطورة .

الحقائق الاقتصادية والشعارات الوهمية

الحقائق السابقة ليست اجتهادا شخصيا وهى حقائق لا يختلف حولها أحد . ولكن يبدو اننا فى اندفاعنا لتبسيط الأمور من ناحية ومحاولة لكسب الرضاء الشعبي السريع من ناحية اخرى فضلا عن بعض التطورات فى الاوضاع الاقتصادية المحلية والمحيطة من ناحية ثالثة ـ يبدو اننا قد بدأنا ننسى هذه الحقائق . والان ونحن فى مواجهة جادة وصريحة لمشاكلنا الاقتصادية ، فاننا فى حاجة الى اعادة التذكير ببعض هذه الحقائق رغم مرارتها احيانا وصعوباتها أحيانا اخرى . وليس هنا مجال استعراض كل مظاهر تجاهل هذه المبادىء . ولكن بعض الامثلة تكفى للدلالة على المنزلق الخطير وغير الجاد الذى يمكن ان نقع فيه .

لعل من اول واخطر الشعارات التى بدات تتجاهل المشكلة ما اطلق عليه فى وقت من الاوقات اسم « المعادلة الصعبة » . وكان المفهوم هو اننا فى مسار التنمية الذى اخترناه سوف نحاول ان نزيد من استثماراتنا دون تضحية بالاستهلاك . وهى مغالطة واضحة وفجة ، ولكنها القت فى اذهان الناس ان التنمية يمكن ان تتحق دون تضحية . فماذا كانت النتيجة ، استمر الاستهلاك فى النمو وتراخى الاستثمار . ولم يكن من الممكن غير ذلك لان المعادلة الصعبة فى الحقيقة « معادلة مستحيلة » . وبطبيعة الأحوال فانه من السهل فهم دوافع هذه الشعارات فى بلد يعانى من قسوة الحياة ومن ثم فهناك رغبة مشروعة فى تخفيف الامه . ولكن متى كان تجاهل المشكلة علاجا لها . نعم نحن نعانى الكثير ، ولكن التنمية لا يمكن ان تتم دون تضحية وينبغى ان يعرف الشعب مقدما انه لا توجد « وجبات مجانية »

الدولة الريعية

بدأ الحديث منذ السبعينات عن نمط الدولة الريعية وخاصة مع ظهور الدول النفطية . وهى تتميز بأن الدخول فيها لا ترتبط بشكل مباشر بالعمل والانتاج سواء على مستوى الاقتصاد مع ارتفاع أسعار النفط أو فيما بين مختلف النشاطات .

ويبدو ان هذا النمط بدأ ينعكس ايضا على مصر . فهناك من ناحية تأثير الظاهرة النفطية على السلوك الانتاجى لعدد من المصريين الذين فتحت امامهم فجأة فرصة الكسب الكبير والسريع لمجرد الانتقال الى احدى الدول النفطية . ولكن ظاهرة الفصل بين العمل والعائد لها أيضا جذورها المحلية . فمن الغريب انه فى الوقت الذى ارتفعت فيه شعارات الاشتراكية فى مصر والتى تستند الى

مبدأ « لكل بحسب عمله » ـ فى هذا الوقت بدأت الصلة تنفصل بين العمل والعائد . وخاصة مع اتجاه الدولة الى سياسة التوظيف وتعيين الخريجين . وهكذا لم يعد الاجر مقابل العمل الذى يؤديه الموظف بقدر ما اصبح جزءا من مسئولية الدولة لتوفير دخل للجميع . وساعد على ذلك اختلاط الامور مع شعار « العمل حق » وتحول الافراد من منتجين الى « عيال الدولة » . ويبدو أن رغبة الدولة فى تأكيد معنى انفصال الاجر عن العمل قد دفعها الى تقديم الاختراع الجديد بتعيين الخريجين « بأثر رجعى » .

وفى نفس الوقت ترهلت الدولة ولم تعد قادرة على اداء وظائفها الاساسية حين توسعت وجاوزت سياسات مجالات الرقابة والاشراف والتنظيم لتصبح موزعا للعطايا والمنح .

وكما ان النوايا الحسنة لا تكفى عادة وكثيرا ما تؤدى الى عكس المقصود منها ، فمثلا جاءت سياسات الدولة المتعاقبة فى محاولة التوسع فى نظم المعاشات والتأمينات واعلان النيه فى الاقتراب ـ وان لم يكن المساواة ـ بين المرتبات والمعاشات لتؤكد الانفصال بين العائد والعمل . فالدخل لم يعد مرتبطا بالعمل بقدر ما أصبح نتيجة للمواطنه وحقا للجميع . وهو امر مشكور فى نوازعه ، ولكنه بالغ الخطورة فى اثاره الانتاجية ، ليس فقط من حيث ما يترتب عليه من تخفيض أجور العاملين . وانما لتأكيد معنى انفصال العمل عن الدخل . وهكذا يحصل من لا يعمل على اكثر مما يستحق فى شكل اعانات ودعم .

سياسات التدليل والمراضاة

يبدو ان فكرة « عيال الدولة » لم تستقر فقط فى اذهان الافراد الذين تخلوا عن مسئوليتهم الاساسية فى العمل والانتاج اعتمادا على رب الاسرة (الدولة) بل ان الدولة نفسها تشارك الافراد فى هذا الاتجاه . فالدولة تعامل المواطنين كعيال غير مسئولين . ومن ثم غير قادرين على تحمل اعباء مسئولياتهم . فترتفع اسعار الغذاء والطاقة فى العالم اجمع ، ولكن الدولة تخشى على عيالها من تحمل الصدمة فتدخل فى دوامة الدعم والاسعار غير الحقيقية . ويمول الدعم عن طريق التضخم وترتفع الاسعار من حيث كان الغرض ضبطها . ولكن الدولة تخشى أن تصارح عيالها بحقيقة وحجم المشكلة . ويستمر الضغط على الجنيه المصرى ولا نستطيع الدولة الاعتراف بانخفاض قيمة الجنيه . واذا بنا نواجه عدة أسعار الصرف . وتختلط الأمور وتنعقد الحسابات وتضيع الموارد لسوء استخدامها فى الوقت الذى يحقق فيه البعض المكاسب الكبيرة غير المشروعة .

مصر فى الاقتصاد الدولى

والقيود التى يفرضها الاقتصاد لا تقتصر على القيود المحلية وانما تمتد الى القيود التى يفرضها الوضع الدولى أيضا . ومصر تستورد حاليا حوالى ٨.٥ بليون دولار ولا تتجاوز حصيلة صادراتها المنظورة وغير المنظورة ٤ بلايين اكثرها تعتمد على موارد غير دائمة أو غير مستقرة والتى تتمثل فى النفط وتحويلات المصريين فى الخارج والسياحة . ورغم ما قد يبدو من مظاهر الاستيراد الترفى فى بعض الاحيان فان الحقيقة هى ان الغالبية العظمى من الواردات المصرية هى من السلع الضرورية سواء فى الغذاء أو السلع الوسيطة والرأسمالية . وأن القدرة على تخفيض الواردات محدودة جدا . وازاء ذلك فلابد من جهد كبير لتشجيع

الصادرات المصرية . وهو أمر لا يمكن ان يتم دون عمل جاد يراعى مقتضيات الكفاءة الاقتصادية . واذا لم يكن الامر سهلا فانه ليس مستحيلا . ويكفى ان نتذكر ان دولة ككوريا الجنوبية كانت تصدر ما قيمة ٥٠ مليون دولار فى ١٩٥٢ لترتفع الى ١٠٠ مليون دولار فى ١٩٦٢ لتصبح ٢٠ بليون دولار فى ١٩٨٢ . واذا كانت اعتبارات التصدير تقتضى العودة الى الحقائق الاقتصادية الاولية فى الانتاج والكفاءة فانه ينبغى ان نتذكر فى نفس الوقت ان الاقتصاد العالمى يفرض بدوره العديد من القيود على الدول المشاركة فى التجارب العالمية .

فالنظام النقدى الدولى يؤثر بالضرورة على السياسات النقدية والمالية المحلية وتأثير اسعار الدولار والفوائد الامريكية على الاقتصاديات الأوربية واليابان امر معروف . ومن ثم فانه لا مفر من الاعتراف بوجود هذه المؤثرات الخارجية عند رسم اية سياسات اقتصادية محلية . وانكار ذلك كمثل النعامة التى تخفى رأسها فى الرمال .

وفى نفس الوقت فان هذا العامل يزداد خطورة اذا أخذنا فى الاعتبار وجود عدد هائل من العاملين المصريين فى البلاد العربية النفطية والذين يزودون الاقتصاد المصرى بجزء هام من حصيلة العملات الاجنبية . ودخول هؤلاء العاملين شديد الحساسية للتطورات التى تطرأ على اسعار الدولار . وهكذا نجد سياساتنا النقدية مقيدة بأمور لا تخضع كلية لسيطرتنا .

كذلك فانه لا يمكن ولوج الأسواق الخارجية لتشجيع الصادرات ونحن فى معزل عن تطور التكنولوجيا العالمية . وهو تطور وثيق الصلة بعديد من الشركات متعددة الجنسيات . وهذه امور غير مريحة ولكنها قائمة للأسف ولابد من التعامل معها . والى جانب هذه الأمثلة هناك قائمة طويلة من المؤثرات الخارجية

الغرض من هذه المقالة هو بيان حجم القيود التى ترد على اية سياسة اقتصادية جادة لمواجهة مشاكلنا الاقتصادية . فالحلول الاقتصادية ليست نزهة ولكنها رحلة مضنية والعقبات التى نواجهها كثيرة . والمطلوب هو مواجهة هذه العقبات فى صراحة ومسئولية فى وقت غلب عليه صراحة ومسئولية فى وقت غلب عليه الشعور بالتواكل واللامسئولية . واذا كان الاقتصاد وهو يذكرنا بهذه القيود علما كئيبا حقا ، فان الاكثر كآبة هو مستقبل من لا يعى هذه القيود . والله أعلم .

٥ في العلاقات العربية

٢٦

ميزانية عربية قبل المعونة العربية*

صاحب الحاجة أحمق . ولكن ليس بالضرورة .

تواجه مصر أزمة اقتصادية طاحنة . ومع ضغط الحاجة تزايدت المطالبات فى مصر ، كما فى غيرها ، بضرورة زيادة مساعدات الدول العربية الغنية . وأصبح الحديث عن المعونات العربية شاغلا للناس فى الداخل والخارج ...

والحق أنه ينبغى الاعتراف بأن الدول العربية النفطية تقوم بدور ملحوظ ورائد فيما يتعلق بالمعونات الدولية . فقد جاوزت المساعدات من هذه الدول ٣ ٪ من مجموع دخلها (وبلغ حوالى ١٠ ٪ فى بعض الدول) فى الوقت الذى عجزت فيه الدول الصناعية الغنية عن تحقيق الهدف المعلن فى مؤتمر التجارة والتنمية بتخصيص ١ ٪ لمساعدة الدول النامية ، بل أن معظمها لم يحقق حتى الهدف المتواضع بتخصيص ٠٫٧ ٪ لهذا الغرض .

---

* نشر بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٧٧

ولكن هل المعونات هى القضية أم أنها شىء آخر.. القضية أن هناك حاجات عربية تهم الوطن العربى فى مجموعه ، وإن هذه الحاجات يجب أن تمول بجهد عربى على أساس القدرة على الدفع عن طريق ميزانية عربية سنوية ، كما هو الحال فى الحاجات العامة المحلية .

الحديث عن المعونات غير محبب للنفس ، وهو أيضا أمر غير واقعى كأساس لعلاقات مستمرة . لابد من أساس منفعى للعلاقات الاقتصادية حتى فيما بين الدول العربية . والمهم هو إبراز هذه المنافع وتوضيحها وعدم تركها مجهلة . السوق مجال لتبادل المنافع ، ومن يحصل على خدمة أو سعلة يدفع ثمنها . ولكن السوق ليس المجال الوحيد لتبادل المنافع ، فالخدمات الأساسية والحيوية تقدمها الدولة بعيدا عن السوق ، ولاندفع مقابلها أثمانا باختيارنا ، وإنما تمول عادة عن طريق الضرائب بحسب القدرة على الدفع . وفى العلاقات العربية يوجد إلى جانب العلاقات التجارية البحتة نوع آخر من تبادل المنافع قد يكون أهمية ويتعلق بالوطن العربى فى مجموعه ولا يصلح السوق التجارى لتقييمها . ومن هنا فقد نكون بحاجة إلى الاعتراف بوجود مالية عربية تهم الوطن العربى فى مجموعه .

من المالية الخاصة إلى المالية العامة :

إن ظهور حاجات عربية للوطن العربى فى مجموعه لا يختلف فى جوهره عن ظهور الحاجات العامة المتميزة عن الحاجات الفردية داخل كل دولة . وقد يلقى تطور المالية العامة الداخلية ضوءا على تطور مماثل لنشوء مالية عربية .

يمكن التمييز داخل كل دولة بين الحاجات الفردية من ناحية والحاجات العامة من ناحية أخرى .

ويرتبط هذا التمييز بوسيلة تمويل كل منها . فالحاجات الفردية تمول من المالية الخاصة للأفراد عن طريق الثمن فى السوق ، فى حين أن الحاجات العامة تمول من المالية العامة عن طريق الضرائب (أساسا) فى الميزانية . ويرجع هذا الخلاف إلى طبيعة الحاجات ذاتها فى كل من الحالتين .

أما الحاجات الفردية فهى أمور تعود منافعها على أصحابها بشكل أساسى ولا يكاد يفيد منهم غيرهم بشكل ملموس . ولذلك فمن الطبيعى أن يقبل المستفيد أن يدفع ثمنا لاشباعها ، لأنه إن لم يفعل لن يحصل على شىء .

أما الحاجات العامة فهى حاجات بحسب طبيعتها (الأمن ، الدفاع ، العدالة حماية البيئة ..) أو بحسب التطور الاجتماعى (الثقافة ، الصحة ، التعليم ، ....) تحقق منافع وأعباء لا يمكن حصرها فى القائمين بها وحدهم . وهى متى أديت لشخص أو أشخاص معينين يفيد منها المجتمع فى مجموعه أو على الأقل جزء كبير منه . ولذلك فإنه ليس من الطبيعى ، كما أنه ليس من العدل أن يتحمل بتكاليفها المستفيد المباشر وحده ، وينبغى أن تحمل على المجتمع بأكمله . ومن هنا ظهرت المالية العامة التى تمول عن طريق الضرائب أساسا . واستقر الأمر على أن يتحمل بهذه الضرائب (أو أعباء الحاجات العامة) القادر وليس المستفيد المباشر . فالعبرة فى المالية العامة هى بالقدرة على الدفع . وقد اتسعت فكرة الحاجات العامة فى معظم الدول لتشمل العديد من الحاجات الاجتماعية والاقتصادية .

هذا كله من المبادئ الأولية المستقرة فى المالية العامة فى كل دولة . ونحن

نتساءل عما إذا كنا بصدد تطور مماثل فى العلاقات الاقتصادية العربية وبحيث نعاصر نشوء مالية عربية لتمويل الحاجات العربية . هذا ما نعتقده ، وما نرجو أن يتركز البحث حوله . فالمطلوب زيادة دائرة المالية العربية ومن ثم الميزانية العربية وليس المعونات العربية .

نظام اقتصادى عربى جديد والاعتراف بالحاجات العربية :

بدأت الدعوة لإنشاء نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدالة من جانب الدول النامية فى عاصمة عربية (الجزائر) . وقد يتساءل البعض ، وبحق ، أليس أولى بالأمة العربية وهم من الدول النامية ، أن تحاول أن تخلق فيما بينها نظاما عربيا أكثر عدالة يتفق مع ما تطالب به العالم المتقدم ، خاصة وأن بين العرب الفقير والغنى ... !

وقد يبدو للناظر أن ما تحقق من أجل نظام عربى لازال محدودا وغير كاف . وهذا صحيح إلى حد ما .. ومع ذلك فإنه لا ينبغى أن ننسى أن الفترة الزمنية التى أتيحت فيها الفرصة لتشكيل نظام عربى فترة قصيرة ، والانجازات التى تحققت ليست بالضآلة التى نتصورها .

ولعل من أخطر التطورات فى العلاقات الاقتصادية العربية المعاصرة والتى مرت دون أن نلحظها بشكل كاف هو بداية الاعتراف بوجود حاجات عربية تمول على أساس عربى . نوع من الميزانية العربية البدائية . وهذا هو أهم تطور . وهنا ينبغى أن تركز الجهود .

قررت مؤتمرات القمة العربية (بدءًا بمؤتمر الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧)

تقرير دعم مالى سنوى مستمر لدول المواجهة من جانب الدول العربية القادرة (النفطية) . فما هو الجديد هنا ؟

إن تفسير مؤتمرات القمة يعنى أنه تم الاعتراف فيما بين الدول العربية على أن .. **الدفاع العسكرى العربى** ليس حاجة قطرية تدبر كل دولة أمر تمويله ، وإنما هو **حاجة عربية** ينبغى توفيرها للأمة العربية فى مجموعها ، وأن تمويلها يقع على عاتق الدول العربية كل بحسب قدرته على الدفع . فإسهام الدول النفطية فى تمويل الدفاع العربى هو استجابة إلى مبدأ القدرة على التمويل فى تدبير الدفاع العربى بصرف النظر عن المستفيد المباشر. وهكذا فنحن بصدد صورة بدائية لميزانية عربية تمول بنوع من الضرائب العربية بحسب القدرة المالية .

الوجود الحضارى أخطر من الوجود المادى :

إن اعتبار الدفاع العسكرى عن تحرير بعض أجزاء الوطن العربى من قبيل الحاجات العربية التى تمول ، فى جزء منها ، على أساس ميزانية عربية ، إنما يمثل الخطوة الأولى وهى خطوة صغيرة حقا . فهى تمثل الدفاع الغريزى عن الوجود المادى للأمة العربية . والأمر يحتاج إلى خطوات أخرى ، فالوجود الحضارى للأمة العربية يقتضى المضى قدما فى هذا الطريق وتوسيع دائرة الحاجات العربية والتمويل العربى عن طريق ميزانية عربية

ولعل **التعليم** هو أخطر الحاجات ارتباطا بالوجود الحضارى العربى فى مجموعه . ومن الغريب أن التعليم فى الوطن العربى كان من الأمور العربية فى كل شىء إلا فى التمويل . ومن حقنا أن نتساءل كيف يمكن تصور الأمة العربية الآن لولا الأزهر ولولا جامع الزيتونة . ولولا صحف بيروت والقاهرة ، أين تكون بدون جامعة القاهرة أو الاسكندرية ، بدون آلاف المدرسين المصريين

والفلسطينيين والسوريين المنتشرين فى أعماق البادية وأقاصى القرى من الجزيرة العربية إلى المغرب العربى !

إذا كانت قضية تمويل التعليم العربى لم تطرح قبلا ، فذلك لسبب بسيط وهو أن القدرة التمويلية للدول المقدمة لخدمات التعليم فى الماضى كانت تبرر تحملها بهذا العبء العربى . أما الآن فقد اختلت الموازين ، وانتقلت القدرة المالية إلى الدول النفطية ، وأصبح من الطبيعى أن تناقش على المستوى العربى قضية تمويل التعليم العربى على أساس ميزانية عربية .

ولا يخفى أن التعليم ليس قضية هامشية يمكن أن تترك هكذا الاهواء التجارة الدولية وارتفاع ثمن سلعة بترولية وانخفاض ثمن سلعة القطن ... التعليم هو الأساس فى تأكيد وتثبيت الوحدة القومية العربية ــ إذا كنا لا نزال نريدها حقا ــ فضلا عن الدفع الحضارى للأمة العربية فى عالم الغد .

ومن المجالات الأخرى الهامة للوجود الحضارى العربى **شبكات الاتصالات** والمواصلات بصفة عامة بين أجزاء الوطن العربى ، وسواء تعلق ذلك بنقل الأشياء أو الأفراد ، أو هو الأخطر ، بنقل المعلومات . إن ما خلق أمة من شعب الولايات المتحدة هو تلك الشبكة الهائلة من المواصلات والاتصالات البرية والجوية واللاسلكية ، طرق سكك حديدية ، طيران ، تليفونات ، اذاعات ......

ولن تقوم أمة عربية طالما ظلت مقطعة الأوصال . وهذا لن يتم إلا بجهد عربى باعتباره إشباعا لحاجة عربية تجاوز حدود الدول .

ميزانية عربية قبل المعونة :

بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وتزايد وطأة الأزمة الاقتصادية على مصر من جانب وتزايد الدخول النفطية على بعض الدول العربية من جانب آخر . ارتفعت الاصوات فى مصر لمزيد من المعونة . لا ليست المعونة هى المطلوبة ، ولكننا نريد الحاجات العربية وعلى مستوى الأمة العربية قبل أن تطلب معونة لإشباع الحاجات المصرية .

٢٧

حتى لا يكون النصح من نصيب البعض والنضال من نصيب الآخرين *

(فى إطار الحوار **حول منطق رشيد للعلاقات العربية** أرسل أستاذ الاقتصاد المعروف د . حازم الببلاوى رسالة إلى محمد مساعد الصالح يناقش فيها ما كتبه تحت عنوان **البداية فى مصر.... ولكن متى تعود** .. الرسالة تثير القضية من منظور آخر . واجب مصر... وواجب الآخرين .. ويسمح لنا القارئ أن نحيل الرسالة إلى مقال أساسى فى المناقشة ، لأنها كذلك بالفعل) .

أبدأ بالاتفاق فى مقدمات الرأى الذى ذهب إليه المقال ، وخاصة عندما يقرر أنه لا يمكن خلق تنمية اقتصادية فى قطر عربى بمعزل عن الأقطار الأخرى لأن الكيانات العربية متكاملة اقتصاديا واجتماعيا » .. وأن العمل الأول المطلوب هو التوحيد أو يجب أن أقول العودة إلى طبيعتنا كاملة عربية وكوحدة جغرافية وتاريخية واحدة ذات اقتصاد وسياسة واحدة » .

وموضع تساؤلى يبدأ عندما ينتقل الكاتب من التشخيص إلى العلاج حيث يرى أن مصر وحدها قادرة على أن تلعب دور الطليعة فى عملية التوحيد « ومن

---

* نشر بجريدة الوطن الكويتية فى ١٥ / ١٢ / ١٩٨٠

حسن حظ العرب أن طلائع الشعب المصرى تقود النضال من داخل مصر وهى قادرة من خلال تعاطف الشعب العربى ومساعدته على إحداث التغيير لتعود مصر إلى دورها الطبيعى والطليعى » .

ورغم أننى لا أخفى ما غمرنى من بعض من السرور حيث وجدت أنه لم يزل فى الصحف العربية ما يعطى لمصر حقها مشيرا إلى حضارتها وشعبها وسكانها وموقعها الجغرافى .. فدعنى أقوالها بصراحة إننى لا أتفق مع الكاتب ولامع الموقف العام لكثير من المثقفين العرب الذين يرون الاصلاح والحلول هناك على الضفة الأخرى للنهر .. ولاعمل هنا سوى التعاطف والانتظار ، إن هذا يبدو لى نوعا من اختيار السهولة ، ومواقف إبراء الذمة بعد إعلان الرأى والانتظار لتحقيق النتائج .. ولاعمل !

لن أختلف فى أهمية دور مصر وحيويته ولكنى أعتقد أنه فى المرحلة التاريخية الحالية هناك دور آخر للدول العربية الخليجية يعادل ماقد تقدمه مصر العمل . والنضال لازم .. ولكنه لازم هنا ، كما هو لازم هناك .. بل ربما الحاجة إلى أن يبدأ العمل من « الضاحية » أوضح منها فى « الدرب الاحمر » أو « الانفوشى » .

فى مقال قديم نشرته جريدة الوطن لى بتاريخ ١٥ اكتوبر ١٩٧٨ تحت عنوان « مع أو ضد كامب ديفيد » ــ واعتقد أنه أثار على الحنق أكثر مما حرك من الإعجاب ــ وحاولت أن أذكر القارئ بأهمية وخطورة دور الدول العربية النفطية . ليس فقط فى المساعدة والتمويل أو فى النصح والارشاد وإنما فى تحديد مستقبل هذه الأمة . وكيف أن تراجع هذه الدول عن استخدام قدراتها الذاتية يمكن أن يكون له أسوأ العواقب على الأمة العربية بأسرها . ولست أذكر تماما عبارات ذلك المقال ، ولكنى حاولت أن أميز فيه بين الخمسينات

والستينات من ناحية ، والسبعينات والثمانينات من ناحية أخرى ، فى الخمسينات والستينات كانت الأمة العربية لم تزل مجرد امكانيات غير متحققة . وحتى نهاية الخمسينات كان الاستقلال السياسى لا يزال القضية الاساسية للعدد الأكبر من الدول العربية بل استمر هذا الوضع حتى نهاية الستينات كما فى حالة إمارات الخليج وعدن . وكانت قبضة شركات النفط على أخطر موارد هذا العصر لا تزال مطلقة أو شبه مطلقة . ولست فى حاجة إلى القول بأن الفروق فى مستويات الدخول الاقتصادية بين أجزاء الأمة العربية كانت محدودة . وفى هذه الظروف كان الدور المصرى على أكبر قدر من الخطورة . فالقضية المثارة كانت بالدرجة الأولى قضية الوعى السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وكانت صرخة « نفط العرب للعرب » من القاهرة ذات دلالة ومضمون لكى تحرك الوعى العربى كله للمطالبة بحقة فى السيطرة على موارده الطبيعية . وطبعا كانت هناك السويس .. وكان وكان ..

ولكن الأمر فى السبعينات تغير كثيرا . فالأمة العربية لم تعد مجرد امكانيات محتملة بل أصبحت موارد ذاتية ، ولم يعد الأمر متعلقا بالوعى من أجل المطالبه بالحق فى السيطرة على الموارد وإنما أصبح متعلقا بالتصرف فيما تملكه الدول العربية أو بالأحرى بعضها من موارد مالية ونفطية . وفى هذه الأحوال فإن قرارا من الاوبك أو الاوابك يعادل ألف خطبه وخطبة فى عابدين أو المنشية .

أرجو أن يفهمنى الأستاذ محمد مساعد الصالح ويفهمنى القارئ تماما : أنا لا أود أن أقلل من دور وحجم مصر . كذلك لست أريد أن أقلل من ضرورة الاصلاح من مصر ـ كما فى سوريا وفى العراق .. ولكن أود أن أشير إلى ظاهرة أخشى أنها بدأت تستشرى بين عدد من المثقفين العرب ، وخاصة فى الدول النفطية . وذلك حين يعتقدون أن دورهم الحضارى والتاريخى محدود ، وأنه

يكفى إعلان المواقف المبدئية وإعطاء النصح للآخرين للعمل والنضال ، وأنه يكفيهم الدعوة والتأييد والتعاطف .. كلا ثم كلا . العمل والنضال مطلوب فى كل مكان من الأمة العربية وأخشى أن أقول أنه مطلوب بنفس الدرجة ، وربما أكثر من الدول العربية النفطية .

فى جلسة ضمت بعض الزملاء مساء الأمس ، علمت أن الاوابك بصدد الموافقة على تمويل مركز لبحوث الطاقة فى اكسفورد وخصص لذلك ستمائة ألف جنيه استرلينى ، وقبل ذلك سمعنا عن إنشاء كرسى للتاريخ الاسلامى فى جامعة كاليفورنيا ، وملايين الدولارات ودعم مركز دراسات الشرق الأوسط فى جورج تاون وملايين أخرى من الدولارات . فهل سمعنا عن أشياء مماثلة فى جامعة الاسكندرية أو حلب ؟ أعلم أن البعض قد يعترض على الاسكندرية لأن القاهرة وافقت على كامب ديفيد ، ولكن هل اكسفورد أو جورج تاون أقل موافقة ؟ وما الرأى فى حلب أو عمان ؟ هل سمعتم عن مؤتمرات الطب الاسلامى وما خصص لها من أموال ؟ أليس أدعى لنهضة الطب الاسلامى المساهمة فى إعادة بناء مستشفى قصر العينى الذى أشرف على تخريج غالبية الاطباء العرب ؟ .

أعلم أن الدول العربية النفطية قد قدمت وتقدم لشقيقاتها العربية الاخرى مساعدات مالية كبيرة . وهو جهد مشكور لا يمكن التقليل من حجمة أو من فائدته . كذلك أعلم ما تلاقيه هذه الدول ومؤسساتها التنموية من صعوبات فى البحث عن المشروعات المدروسة ومن مضايقات عند التنفيذ ، ومن سوء فى الادارة . ولكن ألا يقول الكاتب أن « العمل الأول المطلوب هو التوحيد أو العودة إلى طبيعتنا كأمة عربية وكوحدة جغرافية وتاريخية واحدة وذات اقتصاد وسياسة واحدة » وهل يقبل أن يخفض الانفاق على التعليم أو المواصلات فى

الجهراء» لأن سكانها أقل قدرة من «الأحمدى» على توليد المشروعات أو كفاءة فى الادارة ؟ وهل تحدد مشروعات جبيل وينبع على أساس ما أبرزه ابناؤها من نشاط وجهد.

لا يخفى على طبعا الفارق بين «الوحدة العربية» و «الوحدة الوطنية» ولست أريد حتى إزالة هذه الفوارق ، ولكن إذا كانت الوحدة العربية تمثل هدفا أليس من الطبيعى أن نتغاضى عن بعض الصعوبات وأن نقلل من التعلل بها لتبرير قصورنا فى هذا الميدان . أولسنا نرى مع ذلك أن هناك مجالا للمثقف العربي الخليجى للعمل والنضال حتى من خارج مصر.

فى عام ١٩٧٦ عقد فى الكويت مؤتمر للاقتصاديين العرب لمناقشة «النظام الاقتصادى الدولى الجديد» وقدمت فيه ورقة «نحو نظام اقتصادى عربي جديد» أثرت فيها ضمن أمور اخرى ـ إلى أن الوقت ربما يكون قد حان للبحث فى إنشاء ميزانية عربية لتمويل الحاجات العربية . فكما عرف التطور الداخلى ظهور المالية العامة إلى جانب المالية الخاصة ، فإن العلاقات العربية قد تكون بصدد تطوير عربية إلى حوار المالية القطرية لكل بلد عربي . فقد أدى التطور الداخلى إلى ظهور نوع من الحاجات العامة التى تهم الجماعة فى مجموعها إلى جانب الحاجات الخاصة التى تهم كل فرد على حدة . فالدفاع والأمن والقضاء هى حاجات عامة بصرف النظر على فرد ، وقد احتاج تمويل الحاجات العامة إلى الالتجاء إلى أساليب المالية العامة فى الضرائب حيث تمول على أساس القدرة على الدفع وليس المنفعة من الخدمة . وتعرف الأمة العربية نوعا من هذا التطور الآن . فالأمن العربي والغذاء العربي ، والعقل العربي والصحة العربية كلها حاجات تهم الأمة العربية فى مجموعها وربما يحتاج تمويل هذه الحاجات العربية إلى نوع من التمويل العربي على أساس القدرة على الدفع . والحق أنه ينبغى

الاعتراف بأن الأمة العربية فى لحظات الخطر قد عرفت نوعا من هذه الميزانية العربية ، وذلك عندما وتقوم الدول العربية النفطية بتمويل صفقات السلاح لدول المواجهة . فهنا اعتراف بأن الأمن العربى هو نوع من الحاجات العربية التى تحتاج إلى تمويل عربى على أساس القدرة على الدفع . ولكن الأمن العسكرى أكثر صور الدفاع عن النفس بدائية . والوجود الحضارى أكثر أهمية وخطرا لأمة تدعى لنفسها رسالة انسانية . لماذا لا ننظر إلى التعليم فى جميع البلدان العربية كحاجة عربية تمول من الدول العربية مجتمعة تمويلا شاملا على أساس مشاركة الجميع كل بحسب قدرته . هل أتيح لك مثلا أن ترى مطار القاهرة قبل بداية العام الدراسى ؟ إنه لمنظر هائل ومثير . فما أن يعلن المطار عن قيام طائرة الجزائر مثلا حتى يهرع مئات ــ أغلبهم مدرسون ــ الى باب الخروج ، وما هى إلا دقائق حتى يعلن عن قيام طائرة جدة فترى مئات أخرى مندفعة الى باب الخروج ثم طائرة ابو ظبى ، وطائرة الكويت وطائرة صنعاء والرياض ومقديشيو ....

أليس هذا هو التعليم العربى الموحد ؟ ألست ترى معى أنه من العار على أمتنا العربية الواحدة أنه فى نفس هذا الوقت تزداد الأمية فى مصر ولا تكفى الفصول الجديدة لا ستيعاب الصغار من أبناء الفلاحين . لا أعتقد أنك سوف تختلف معى فى أن تعويض كل مدرس من المسافرين بما يعادل ثلاثة أو ستة أو حتى عشرة أضعاف مرتبه فى مصر لا يكفى . هل ترى معى أننا نعمل فعلا لحماية مستقبل العقل العربى ، خاصة وأنت وأنا نعلم أنه حتى الزيادة فى ما يسمى بدخول العاملين غالبا ما تنفق على مزيد من أجهزة التليفزيون الملون والفيديو والسيارات والثلاجات .. وقلما تساعد على فتح فصول جديدة للتعليم فى مصر أو فى غيرها من الدول غير النفطية . وهنا أسال الأستاذ محمد مساعد : ألست معى فى أن هناك أشياء يمكن أن تقال وتتم خارج مصر؟ وأساله : هل سمعت

أحاديثنا عن العمل الاقتصادى العربى المشترك ؟ لعلك لاحظت أننا لا نمل من الحديث عن ضمانات رأس المال العربى ، ومن تكرار الحديث عن المضايقات التى تواجهها ، والمخاطر التجارية وغير التجارية ، وضرورة التصديق على اتفاقات الاستثمارات العربية ، فهل سمعت حديثا مشابها عن العاملين العرب ، وإذ سمعت هل لاحظت نفس الاصرار والتأكيد على حقوق العمل العربى وضماناته ؟ ولا أخالنى نختلف فى أن نظرة إلى الساحة العربية تكفى شاهدا إلى ما أداه العامل العربى للأمة العربية وهو ما يفوق مرات ومرات دور رأس المال العربى . ألا ترى معى أن الأمر يحتاج إلى قليل من النضال فى الدول المستقبلة لهذا العمل العربى لتأمينه وحمايته اقتصاديا ونفسيا .

* * *

أخيرا لا أريد بهذا الحديث أن نتبادل الأدوار . يبدأ الأستاذ محمد مساعد فى أخذ دور الناصح المتفرج ، وكل شيء يبدأ من هناك .. فى مصر ، ومع تعاطفنا ! ثم أقوم بدورى بالاعتراض لأخذ دور الناصح المتفرج . وكل شيء يبدأ من هنا ... من الخليج ، ومع تعاطفنا أيضا ! !

إننى أعرف أن هناك حدودا لما يمكن أن تقوم الدول العربية النفطية ، وبعض هذه الحدود شديد القسوة . كذلك اتفق فى أن هناك الكثير لما ينبغى عمله فى مصر وسيكون مفيدا للأمة العربية . ولكن قصدت من هذا الحديث فقط أن أبين أننا فى حاجة الى عمل الجميع ونصائحهم أيضا . وما أعترض عليه هو أن يكون النصح من نصيب البعض والنضال من نصيب الآخرين . النضال مطلوب فى كل مكان .

٢٨

ماذا أمام الأموال العربية *

إن تاريخ العرب فى هذه الحقبة هو تاريخ البترول ، أردنا أم لم نرد . وما يعرض للعرب من مشاكل وقضايا يرتبط بشكل أو بآخر بالبترول . . فاسرائيل والوحدة العربية ، وأشكال التنظيم السياسى والاقتصادى ، وأنماط النمو ، ودعوات عدم الانحياز ... كل هذه قضايا تثار والبترول العربى ليس بعيدا عنها ، إن لم يكن محررها الأساسى . وقد ظهرت على السطح هذه الأيام قضايا الأموال العربية وأزمة الطاقة باعتبارها أحداث قضايا البترول . ونود فى هذا المقال أن نتناول بعض الاستخدامات الممكنة للأموال العربية ، وهو أمر يشغل الرأى العام العربى فضلا عن كثير من المسئولين .

ولنذكر أولا إحدى الحقائق الأولية وهى أن مصدر الاموال العربية هو صادرات البترول من بعض الدول العربية إلى العالم الخارجى وبصفة خاصة أوروبا واليابان وبشكل جديد الولايات المتحدة الأمريكية . ويعتبر البترول أحد المصادر الرئيسية للطاقة فى العصر الحديث ، وهو بذلك يعتبر ــ إلى حد بعيد ــ

* أرسل إلى جريدة الأهرام فى أغسطس ١٩٧٤ ولم ينشر .

أساس استمرار الحضارة المعاصرة بمستواها الحالى . وصناعة البترول . وهى تقوم باستخراجه منه بعض الدول العربية ، بدأت باستثمارات أجنبية ـ كامتداد للصناعة الأوروبية والأمريكية خارج حدودها الجغرافية ـ وهى تعتمد فى جميع الأحوال على تكنولوجيا أجنبية وتخدم سوقا أجنبية .

وفى نفس الوقت قد يكون من المفيد أيضا أن نتذكر أن صورة العربى فى الخارج لم تتعرض لحملة من التشويه والتنكيل كما تتعرض له الآن . فظروف الهزيمة غير العادية التى يعيش فيها وما ارتبط بها من الآم ويأس أظهرته بمظهر العاجز . ونفس الظروف تدفع الكثير من العرب لمحاولة التفكير فى إعادة النظر فى شكل علاقاته بالخارج ومدى قدرته على استخدام البترول فى هذا الصدد . ولا تتردد أجهزة عديدة للدعاية فى إثارة الذعر لدى المستهلكين للبترول . وفى نفس الوقت تستخدم وسائل الفدائيين للدفاع عن حقوقهم كما لو كانت صورة من صور الارهاب والتخريب الدولى . وهكذا يتعرض العربى فى هذه الفترة لحملة مركزة الغرض منها إبراز صورته فى شكل قبيح لدى المواطن العادى فى الدول الأجنبية . واذا كان البترول حقا هو المحور الأساسى لتاريخ العرب فى هذه الحقبة ، فإننى أخشى أن يكون ترويج هذه الصورة المسوخة عن العربى مرتبطا باتجاه العالم ـ أو جزء منه فى الأقل ـ نحو انكار حقوقهم فى البترول أو ما ينشأ عنه من أموال .

ولننظر إلى استخدامات البترول .

النمط الأساسى لتجارة البترول ، تبادل أصول عينية / أصول مالية :

ظهر البترول كما نعرف فى عدد من البلاد العربية الصحراوية أساسا . وعندما صدرت هذه الدول البترول لم تكن هناك قدرة كبيرة لهم على استيراد السلع .

فبعد إقامة البناء الأساسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية عن شبكات طرق ومواصلات وكهرباء ومياه ومساكن ومدارس ومستشفيات ... الخ ، لم تكن هناك قدرة كبيرة على القيام باستثمارات انتاجية ضخمة داخل هذه الدول . ولذلك فقد اقتصر هذه الدول على استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والقليل من السلع الاستثمارية التى يستطيع اقتصادها المحلى استيعابه . ولكن هذه الواردات كلها لم تكن كافية لا متصاص إيرادات البترول ، ولذلك فقد كان من الضرورى أن تقبل هذه الدول حقوقا أو أصولا مالية . فالأصل المالى هو حق أو وعد بالدفع أى بالتحويل إلى سلع وخدمات فى المستقبل . فهناك نوعان من الأصول فى الحياة الاقتصادية ، أصول عينية وهى السلع ، وهذه تتمتع بقدرتها على إشباع الحاجات إذا كانت سلعا استهلاكية أو بزيادة القدرة الانتاجية إذا كانت سلعا انتاجية ، والنوع الثانى هو الأصل المالية وهى الديون التى تتحول إلى أصول عينية فى المستقبل .

وعلى ذلك يتلخص أمر العرب فيما يتعلق بتجارة البترول بأنه يتم ـ إلى حد بعيد ـ فى شكل تصدير سلعة (البترول) أى أصل عينى مقابل حقوق وديون أى أصول مالية . وهذه هى الحقيقة الثانية فى قضية البترول ، ولا بغير من هذه الحقيقة أن العرب يستوردون أيضا سلعا لأن الفائض بين صادراتهم ووارداتهم كبير بحيث يمكن القول بكثير من المعقولية أن نمط التجارة هو أصول عينية / اصول مالية .

الأرصدة النقدية

إذا كان التبادل العربى ـ الغربى بأخذ شكل أصول عينية / أصول مالية ، فأى شكل من الأصول المالية يقبله العرب . هناك صور متعددة من الأصول

المالية ، أصول مالية قصيرة الأجل وهى التى يمكن أن تتحول فى وقت قصير إلى أصول عينية ، وأصول مالية طويلة الأجل وهى التى لا تتحول إلى أصول عينية إلا فى وقت طويل . فأى نوع يحتفظ به العرب ؟

لعل أول الصور التى تقدم نفسها هى الأرصدة النقدية . فالنقود لا تعدو أن تكون حقا أو اصلا ماليا على الاقتصاد القومى (الجهاز الانتاجى) الذى يصدرها ولمصلحة من يملكها . فالدولار مثلا حق فى يد من يملكه على الجهاز الانتاجى الأمريكى يمكنه من الحصول على ما يشاء من الانتاج الأمريكى . وقل مثل ذلك عن الاسترلينى أو الجنيه المصرى . والنقود أصول مالية حالة لأنه يمكن تحويلها مباشرة إلى سلع (أصول عينية) ولذلك يقال بأن النقود هى أكبر الأصول سيولة .

وقد اتجه العرب أول ما اتجهوا إلى هذا الشكل من الأصول المالية ثم إلى الأصول المالية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة لأنها لا تكاد تختلف عن النقود . وقد اتجه العرب إلى ذلك لأنها أول الاشكال التى تعرض نفسها تلقائيا . فضلا عن أن المخاطر التى ترتبط بها قليلة وتعطى سعر فائدة مقبول دون أن تتطلب أيه خبرة أو دراية خاصة .

واذا كان الجزء الاساسى من أموال العرب قد أخذ شكل الأرصدة النقدية الأجنبية أو الأصول المالية قصيرة الأجل ، فإن هناك بعض الأموال العربية التى حاولت أن تجاوز هذا الاطار . فاتجهت بعض الأموال العربية إلى الاستثمارات المالية طويلة الأجل فى أوروبا وأمريكا ، كما اتجه البعض الآخر إلى استثمارات مباشرة فى الدول العربية الأخرى . ومع ذلك فقد ظلت هذه وتلك اتجاهات محدودة . وظل النمط الأساسى للأصول المالية العربية هو الأرصدة النقدية

الاجنبية والأصول المالية قصيرة الأجل بوجه عام .

ولا يخفى أن القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية مرتبطة بقيمة النقد ذاته . ولذلك فإن استمرار التضخم لا يعدو أن يكون نوعا من عنكار حقوق الدائن وخسارة مستمرة له .

أزمات النقد وظهور فكرة المشاركة :

لا جدال فى أن النمط المتقدم يحقق مصلحة رهيبة للدول المستوردة للبترول . فهى تحصل على البترول (أصل عينى) وتعطى مقابله وعودا مالية فى شكل أرصدة نقدية وأصول قصيرة الاجل . كذلك فان الدول المنتجة للبترول لم تكن تشك ــ فى ذلك الوقت ــ فى مركزها . فدائنيتها تزيد باستمرار وهى تحصل على فوائد مقبولة ومخاطر قليلة نسبيا . وكان من الممكن أن يستمر هذا النمط لولا أن فترة الأرصدة النقدية والأصول قصيرة الأجل تشكل بطبيعتها عنصرا للقلاقل والاهتزازات النقدية فى العالم . كيف ؟

يسير العالم على أساس نظام ثبات أسعار الصرف بين العملات المختلفة مع الاعتماد على الصرف بالدولار أساسا إلى جانب الذهب فى المعاملات الدولية . فالعالم لا ينظر إلى أسعار العملات المختلفة نظرته إلى الأثمان التى يمكن أن تتغير مع ظروف الطلب والعرض ، وإنما على العكس يعتمد هذا النظام على تحقيق أكبر قدر من الثبات والاستقرار لأسعار الصرف . وتعتمد هذا النظام على تحقيق أكبر قدر من الثبات والاستقرار لأسعار الصرف . وتعتمد الدول فى تسوية معاملاتها الدولية على الدولار الأمريكى (بجانب الذهب) . وهذا ما يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية بنكا للعالم تزوده بالدولارات ، فهذه لا تستخدم للحصول على السلع الامريكية فحسب ، وإنما لتسوية المعاملات الدولية بصفة

عامة . ومن الواضح أن مثل هذا النظام يتطلب توازنا دقيقا وسلوكا محددا من كافة الأطراف لنجاحه . فأى اختلال شديد فى أسعار الصرف أو أى أضعاف للثقة فى الدولار الأمريكى من شأنه أن يهدد من استقرار النظام القائم . ولذلك فقد رأى الاقتصادى الأمريكى جريفين منذ سنة ١٩٦٠ أن نظام النقد الدولى بطبيعته نظام غير مستقر لوجود أرصدة نقدية (دولارات بصفة عامة) فى حوزة الدول تستطيع أن تؤثر بها على استقرار النظام .

وفى مثل هذه الظروف فإن وجود أرصدة نقدية كبيرة فى أيدى الدول العربية فى عالم غير مستقر بطبيعته ، واتجاه بعض أصحاب هذه الأرصدة للمضاربة ومحاولة الإفادة من فروق الاسعار ، من شأنه أن يهدد نظام النقد الدولى . ولذلك لم يكن غريبا أن ترتفع أصوات فى صندوق النقد الدولى وغيره مطالبة بوضع قيود على الأرصدة الفائضة للدول (العربية بوجه خاص) .

ولذلك فقد كان من الواجب أن يقدم العالم للعرب صيغة أخرى بدلا من الأرصدة النقدية مع الاحتفاظ فى نفس الوقت بمزايا نمط التبادل : أصول عينية/أصول مالية . ولعل أفضل السبل إلى ذلك هو تحويل الأصول المالية قصيرة الأجل (الأرصدة النقدية) إلى أصول مالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات . فهذه الأصول لا تؤثر على إستقرار السوق النقدية مع احتفاظها بجوهر النمط التقليدى لتجارة البترول . ومن الطبيعى أن يبدأ الأمر بالاستثمار فى صناعة البترول ذاتها . ولذلك فإن فكرة المشاركة ليست بعيدة عن القضايا الدولية المعاصرة . وهكذا لم يكن غريبا أن تكون استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبات المشاركة بأسرع يمكن . فالمشاركة تحتفظ بنمط التبادل أصول عينية / أصول مالية مع تحييد كل أثر لهذه الأصول المالية على استقرار السوق النقدى العالمى . ويقال أحيانا أن المشاركة تحقق مصلحة كبيرة للعرب

لأنها تزيد من أرباحهم . وهو أمر مشكوك فى قيمته الحقيقية . فطالما أن النمط الأساسى لا زال قائما وهو تنازل العرب عن البترول مقابل وعود مالية مستقبلة ، فإنه لا يوجد تأثير كبير لوعود مالية قيمتها ثمانية آلاف مليون دولار أو عشرة آلاف . فهذه الوعود المالية لا تعدو أن تكون ــ الآن ــ مجرد قيود كتابية فى دفاتر البنوك . والمستقبل ملئ بالمفاجآت . فإلى جانب التضخم المستمر هناك دائما مخاطر التأميم والمصادرة وخاصة إذا زادت قيمة هذه الأموال العربية . فالمخاطر تزيد مع زيادة قيمة الحقوق العربية . ومن هنا يبدو أن التأميم ليس بالضرورة أخطر الأساليب ، لأن التأميم نهاية الأمر ليس إلا مشاركة ولكن فى حدها الأقصى ، بدلا من ٥٠ ٪ تصبح المشاركة ١٠٠ ٪ . فطالما ظل النمط ، أصول عينية / أصول مالية ، فلا يهم شكل هذه الاصول .

الاستثمارات المباشرة :

قد يذهب البعض إلى أن المعروض أمام الدول العربية ليس مجرد التوظيف المالى فى شكل حافظة مالية ، وانما هو صورة من صور الاستثمار المباشر فى أوروبا وأمريكا . والواقع ان التفرقة المستقرة بين الحافظة المالية وبين الاستثمار المباشر ، تعتمد على مدى السيطرة الاقتصادية . ففى حالة الحافظة المالية لا يكون لصاحب الاصول المالية سوى الحصول على العائد ، أما فى حالة الاستثمار المباشر فانه يتوافر له بالاضافة الى ذلك السيطرة الاقتصادية أو على الاقل نوع من السيطرة الاقتصادية .

ورغم أن المجلات السيارة تشير إلى أن العرب سوف يتحكمون فى إدارة كثير من المشروعات الأمريكية ، فإنه يبدو لنا أن احتمالات تحول حافظة العرب المالية إلى الاستثمارات مباشرة محدودة مهما بلغ حجم الأصول المالية العربية . هناك من

ناحية اعتبارات القوى الاقتصادية والسياسية التى تستبعد أن يكون للعرب سيطرة اقتصادية حقيقية على المشروعات الأجنبية حتى لو زادت ملكيتهم لأسهمنا . حقا لقد عرف التاريخ أمثلة عديدة لمثل هذه السيطرة ، كانجلترا فى القرن الماضى ، والولايات المتحدة فى القرن الحالى . ولكن ذلك ارتبط بأوضاع اقتصادية وسياسية لا تتوافر للعرب . وهناك من ناحية ثانية نقص الخبرة الفنية والتكنولوجية التى تسمح للعرب بالسيطرة الحقيقية على هذه المشروعات حتى لو أمكن ذلك نظريا . ولذلك فإن أغلب الاحتمالات هو أن تظل أموال العرب فى شكل حافظة مالية متنوعة الأنواع . وإذا كانت بعض الدول قد نجحت فى الاعتماد على حافظة مالية قوية مثل الفاتيكان ، فإنه لا يخفى أن التأثير الدينى والروحى للفاتيكان يخفف كثيرا من مخاطر الاحتفاظ بحافظة مالية على نحو لا يتوافر للعرب .

مصيدة الذهب :

قد يتجه البعض إلى التفكير فى استخدام الأموال العربية للحصول على الذهب . فأسعار الذهب لم تنخفض فى أى وقت من الأوقات بل هى فى تزايد مستمر . ومع ذلك فهناك خطر رهيب إذا نجح العرب فى الحصول على ذهب العالم أو الجزء الاكبر منه .

الذهب يستمد قيمته أساسا من قيامه بدور النقود الدولية . فالذهب لا يعدو أن يكون فى حقيقة الأمر أصلا ماليا ، وقيمته باعتباره سلعة (أصلا عينيا) لها استخدامات صناعية محدودة للغاية . النقدى الدولى ـ شأن النظام النقدى الداخلى ـ قد عرف مرحلة النقود الذهبية . ولكن على حين استطاع النظام الداخلى تجاوز مرحلة الذهب والانتقال إلى مرحلة النقود المدارة بحيث

تتكون النقود من مجرد حقوق على الاقتصاد القومى تدار مركزيا ـ فإن النظام الدولى لم يستطع حتى الآن الوصول إلى نهاية التطور. ومع ذلك فإن تطور النظام الدولى أمر حتمى. وبالفعل فإن النظام الدولى قد بدأ يسلك هذا الطريق. وهناك خطوات فى هذا الاتجاه. فالتحول إلى الدولار والعملات القوية خطوة فى هذا الطريق، وظهور حقوق السحب الخاصة خطوة أخرى. ولم يبق إلى أن يخطر العالم الخطرة المنطقية الأخيرة بترك الذهب وإقامة نظام مركزى دولى لإدارة النقود الدولية.

إلا أن هذا التطور شأن كل تطور يستدعى تعديلا فى العلاقات الدولية، ولا يتم إلا بنفقة. فالأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون بين الدول والتنسيق المتبادل للسياسات الفردية لها. وهو أمر يتجه إليه العالم فعلا. ولكن ترك الذهب يمثل نفقة عالية لأن يعنى ببساطة انخفاض قيمته بشكل رهيب، وهذا الانخفاض يعنى الاضرار بالأصول التى تتمتع بها الدول الحائزة على أكبر احتياطيات الذهب (الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص).

وفى مثل هذه الظروف إذا جاء العرب ـ وهم قادرون ـ واشتروا ذهب العالم، فانهم يقدمون خدمة هامة للنظام النقدى حيث يتحملون هم أعباء التحول إلى نظام نقدى منطقى فى وقت لا يملكون القوة (كالولايات المتحدة مثلا) لتعطيل هذا التطور بحجة أنهم وحدهم سوف يتحملون نفقات وأعباء هذا التحول. وحينذاك سوف يذكر العرب أن الله قد حباهم بمناجم للبترول، فأبوا إلا أن يستبدلوا بها مناجم للذهب، وهو أكثر بريقا وإن كان لا يفيد!

تحويل الأرصدة النقدية إلى عملات الدول الصديقة:

ظهرت أفكار أزاء المخاطر التى تتعرض لها أموال العرب تدعو إلى تحويل

الأرصدة العربية إلى عملات الدول الصديقة . وهذا وهم .

ينبغى أن نذكر دائما أن النظام النقدى الدولى ـ رغم كل شىء ـ يقوم على تعاون وثيق بين الدول الكبرى الأساسية ولا يمكن التهويل من أهمية نقل عملة إلى عملة أخرى . ولنذكر أن هناك مصلحة مشتركة لهم جميعا فى حماية النظام القائم وتعديله تدريجيا بأقل النفقات والاعباء الممكنه . ويكفى أن نذكر حجم المساعدات الرهيبة التى قدمتها الدول العشر وسويسرا لانجلترا خلال الستينات وما حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات حتى نعرف مدى حدود تحويل الأرصدة إلى عملات دول صديقة .

ثم ماذا يعنى التحول ؟ إنه يعنى ببساطة أن تقوم الدول العربية بإعطاء إعانة مجانية للدول الأخرى وأن تلحق بنفسها خسارة بدون أى مبرر . فالنقود كما رأينا هى حق لصاحبها على الجهاز الانتاجى . فاذا أدت العلاقات الدولية إلى تمتع العرب بحقوق فى مواجهة أكبر وأقوى جهاز إنتاجى فى العالم ، فكيف يتنازلوا عنها ـ وبرضاء ـ لدولة أخرى (صديقة) لكى تحصل هى على هذا الحق وتقدم لنا جهازها الانتاجى الأقل قدرة وكفاءة . كيف أتنازل مثلا عن قدرتى على الحصول على إنتاج الصناعة الألمانية وتشغيلها لحسابى ، لكى أتمتع بانتاج الصناعة الرومانية مثلا وأعطها هى ذلك الحق . إذا كان السلاح يعتبر عربيا فى يد العربى ، فقل مثل ذلك من باب أولى على السلع وعلى الصناعة .

ماذا إذن :

ليس أمام العرب إلا وسيلة وحيدة وهى تغيير نمط التبادل من أصول عينية / أصول مالية ، إلى نمط جديد : أصول عينية / أصول عينية ، بحيث يصدر العرب بترولا ويستوردون سلعا . وإذا كان سيدنا يوسف (من بنى

اسرائيل) نصح ملك مصر عندما عرفت السنوات السمان بأن تخزن الغلال فى صوامع حتى تستخدمها فى سنواتها العجاف ، ولم ينصحه بجمع الديون والذهب ، فإننا الآن أحوج ما نكون إلى يوسف جديد من بنى العرب يذكرهم بأهمية الأصول العينية .

ونضيف إلى أن استخدام أموال العرب فى استيراد السلع وبكميات رهيبة من شأنه أن يخلق مصالح هامة تعمل لصالحهم فى الدول الاخرى . فكانة قطاعات التصدير سوف تجد أن المنطقة العربية قد أصبحت سوقا حقيقية وليست مجرد مصدر للمواد الأولية .

ولكن ذلك لا يحدث إلا إذا زادت قدرة العرب على امتصاص رؤوس الأموال فى شكل استثمارات محلية . وهنا تبدو أهمية الدول العربية القادرة طبيعيا على امتصاص الاستثمارات وزيادة الطاقة الانتاجية . وفى مقدمة هذه الدول مصر وبدرجة أقل العراق وسوريا وربما السودان . إن هذه الدول ذات الامكانيات العالية على امتصاص رؤوس الأموال وخلق طاقة انتاجية مستقلة هى المنفذ والمنقذ الوحيد للأموال العربية . وعندما يبحث مستقبل أموال العرب ، فان المعيار ليس أوضاع الدولة الآن بقدر ما هو امكانياتها وقدراتها فى المستقبل على الامتصاص والاستثمار . وقد فهمت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك . فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية صبت أموال مشروع مارشال فى أوروبا وأنفقت مثلها فى اليابان رغم أن الحرب كانت قد خربتها نظاما ، ولم تنفق شيئا من ذلك فى أمريكا اللاتينية أو افريقيا التى لم تصبها الحرب بشىء.لأن أوروبا واليابان ــ وليست أمريكا اللاتينية ــ كانتا تتمتعان بامكانيات وقدرات امتصاص رؤوس الأموال على بشكل نافع ومفيد . وكذلك وضع العرب الآن أو البعض منهم على الأقل .

فى الستينات كانت مشكلة التنمية فى البلاد العربية قاصرة على الدول ذات الامكانيات الكبيرة للنمو وامتصاص رؤوس الاموال ، وهى لم تنجح للأسف فى ايجاد حل لها لنقص الاموال المتاحة لها ولسوء فى الادارة أحيانا . وكانت الدول المنتجة للبترول فى وضع معقول نسبيا لأنها كانت تقوم ببناء الهيكل الأساسى لحياتها وفى حالة رضاء عن أموالها فى الخارج . وفى السبعينات مشكلة أصحاب الأموال العربية لا تقل عن مشكلة من يحتاج إليها من العرب . فهل ننجح سويا فيما فشلنا فيه فى الستينات . هذا تحد حقيقى للخيال العربى .

٢٩

البترول العربى مسئولية قبل أن يكون سلاحا*

كثر الحديث فى الفترة الأخيرة عن البترول وارتفعت شعارات عن « سلاح البترول » ، وعن « البترول فى المعركة » . وتعددت المطالبات لاستخدام البترول بما يحقق مصالح العرب على النحو الأكمل .

الصورة العامة للأوضاع العربية فى نظر العالم :

يحتل البترول مكانا خطيرا من الحضارة المعاصرة . ورغم أن البترول العربى يمثل نسبة هامة جدا من حجم الاستهلاك العالمى ويمثل الرصيد الحقيقى منه للمستقبل ، فإن حظ العرب من هذه الحضارة المعاصرة تأثر حقا . فالمنطقة بأسرها متخلفة اقتصاديا واجتماعيا ، وقدرتها الإنتاجية ضعيفة وانتاجية الإنسان العربى ضئيلة جدا . وذلك بالرغم من ارتفاع الدخول الفردية فى بعض الدول والإمارات المنتجة للبترول . كذلك فإن حظ المنطقة من ناحية العدالة ليس

* أرسل إلى جريدة الأهرام فى مايو ١٩٧٣ ولم ينشر .

بأفضل من حظها فى التنمية . فإلى جانب اختلالات داخلية فى العدالة الاجتماعية ، فإن المنطقة تعرف ظلما شديدا من جانب العالم الخارجى يتمثل فى تشريد شعب فلسطين واحتلال أجزاء من أراضيه ، بالاضافة إلى بعض مظاهر الاستغلال الواقعة عليه كنتيجة للاستعمار القديم والجديد .

وفى ظل هذه الاوضاع المتردية نلاحظ أمرين متلازمين ومتعارضين فيما يتعلق بالبترول العربى . هناك من ناحية حملة كلامية متزايدة حول التهديد بأستخدام سلاح البترول ، والتهديد بقطع البترول العربى وبنسف المصالح الخارجية للبترول العربى ، وإذا كانت هذه الحملات الكلامية لا تصدر من المسئولين فانما تكون جزءا من الصورة العامة للعربى فى الخارج . وهناك من ناحية أخرى زيادة فى انتاج وتدفق البترول العربى إلى الخارج ، والارتباط بمشروعات أوسع للمستقبل لزيادة الانتاج والمشاركة فى الصناعات الأجنبية وتحسين شروط الاستغلال .

وقد خلقت الظروف المتقدمة أسوأ صورة ممكنة عن الانسان العربى فى مواجهة العالم الخارجى . فإلى جانب الصورة العامة عنه باعتباره متخلفا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأن تجربته فى التنمية لم تكن مرضية تماما حتى الآن ، فإن ذلك الازدواج فى تصرفات الانسان العربى قد ساعد على زيادة تشويه هذه الصورة . فما يصدر عنه من تصريحات كلامية يعطى الانطباع بأنه عدائى لا يصدر عن رغبة حرة فى الاسهام فى حضارة الانسان ، وأنه يود ــ لو استطاع ــ أن يمنع البترول عن العالم أو عن أجزاء منه . ولكنه فيما يقوم به من أفعال ومن تزايد الانتاج ، يساعد على الاعتقاد بأنه عاجز عن تنفيذ تهديداته ومن ثم فلا أهمية لإرادته . وهكذا نجد على مستوى العلاقات الدولية نفس

فجوة التصديق بين الكلمة والفعل فى أمر من أمور العالم الحيوية .

وتهدد الصورة المتقدمة بالإضرار بمركز البترول العربى فى المدة الطويلة . وينبغى علينا أن ندرك أن هناك تفرقة بين ما هو صحيح فى المدة القصيرة وما هو صحيح فى المدة الطويلة . فقناة السويس كانت وسيلة ضغط رهيبة فى المدة القصيرة ، ولكنها ليست كذلك فى المدة الطويلة . فالعالم لم يتحمل إغلاق قناة السويس ستة أشهر عام ١٩٥٦ ، وإذا به غير شديد الاكتراث على فتحها الآن بعد ست سنوات . كذلك فإن تزايد الحملة الكلامية عن التهديد المستمر عن سلاح البترول إنما يؤدى إلى خلق جو عام من عدم الثقة فى بترول العرب ، وهكذا يقوم التهديد بدفع العالم دفعا للبحث عن مصادر جديدة للطاقة . ولنتذكر أنه لا يوجد فى المدة الطويلة أمر لا غنى عنه ــ سوى الانسان . وإذا كان البترول أفضل مصادر الطاقة لأنه أرخصها من الناحية الاقتصادية ، فإن زيادة المخاطر التى تحيطه من شأنها أن تجعل مصادرا أخرى مقبولة . فضلا عن أنه من المعروف أن أية صناعة تستطيع أن تحقق مزايا فنية مع زيادة الانتاج . ولذلك فإن البدء باستخدام مصدر آخر للطاقة سوف يؤدى ــ مع مرور الزمن ــ إلى انخفاض تكاليفه . وفى نفس الوقت فإن العجز عن تنفيذ هذه التهديدات الكلامية إنما يؤدى إلى تمكين الدول الأخرى عن البحث عن مصادر أخرى يستغنون بها عن البترول العربى ــ فى المستقبل ــ وهم فى طمأنينة عن حاضرهم . وليس من المستبعد أن يؤدى التقارب الاقتصادى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى إلى تنمية المصادر البترولية فى الاتحاد السوفيتى باستخدام الاستثمارات الأمريكية والفن الانتاجى الأمريكى المتقدم فى هذه الناحية .

الوسائل والأهداف :

ليس عيبا ترديد البدهيات ، ولكن الخطير نسيانها . والإنسان العاقل يفرق دائما بين الأهداف والوسائل ، وهو يتمسك بالأهداف لأنها تمثل قيمة . ولكنه يطور ويعدل فى وسائله بما يساعده على تحقيق هذه الأهداف. والبدائى وحده قد ينسى الهدف ويقدس الوسيلة .

والبترول ليس هدفا للعرب ولكنه مجرد وسيلة لتحقيق أهداف العرب فى توفير تنمية حضارية ومعاملة عادلة .

وكثيرا ما تلعب الألفاظ دورا خطيرا فى حياتنا أكثر مما نريده منها . فبدلا من أن تصبح مجرد وسيلة فى أيدينا ننقل بها أفكارنا ، تتحول إلى أداة قهر نخضع لها وتقيد حريتنا . والسبب فى ذلك هو أنه قلما تخلو الألفاظ من معان ضمنية مستترة ومن أحكام اخلاقية مرتبطة بها . فالألفاظ كثيرا ما تصبح وسيلة خطرة لنقل الأفكار ومن أكثر الألفاظ التى ساهمت فى تحوير دور البترول لفظ « سلاح البترول » . فالبترول وسيلة لتحقيق أهداف العرب فى التحرر وفى النمو ، وهو بذلك له استخدمات متعددة ومرنة . أما البترول «كسلاح » فيعنى استخدامه بشكل جامد فى تهديد مصالح الغير ، ومن ثم يحرمنا من استخدمات أخرى قد تكون أكثر فاعلية .

وقد كان هناك وقت فى تاريخ الإنسان يعتقد فيه أن الحرب هى أفضل الوسائل لتحقيق مصالحه . بل لعلنا نذكر أن التاريخ الاقتصادى قد عرف حتى وقت متأخر أفكارا ترى أن ما تحققه دولة من نفع إنما يكون على حساب ما تخسره دولة اخرى . وقد كان هذا المذهب السائد مع التجاريين حتى القرن الثامن عشر .

ولكن الإنسان اكتشف أيضا ، ومنذ زمن طويل ، أن هناك أحوالا تصلح فيها الوسائل العدائية حيث أن ما تحققه دولة من نفع تخسره دولة أخرى . ولكن هناك أحوالا أخرى يمكن أن تتكامل فيها المصالح بحيث يتحقق نوع من النفع لجميع الأطراف ـ بنسب متفاوتة طبعا . ولذلك تعددت الوسائل المتخدمة ووجد الوعد إلى جانب الوعيد ، واستخدام الترغيب والترهيب معا . وها هوذا المعز لدين الله الفاطمى عندما وفد لمصر حاكما أعلن كلمته المشهورة « هذا سيف المعز وهذا ذهب المعز » . السيف والذهب وسيلتان إلى غاية .

الطاقة أساس الحضارة :

لا جدال فى أن حضارة الإنسان الحالية متشعبة ولها مظاهر متعددة فى العلوم والفنون والآداب . ولكن ذلك كله ماكان يمكن أن يتحقق لولا تزايد انتاجية الإنسان بدرجة تمكنه من الانتاج الضخم بجهد معقول . وهذا لم يتحقق إلا نتيجة لقدرة الإنسان على استخدام وسائل الطاقة المتاحة لمصلحته . ولذلك فإن هذه الحضارة تنهار فى لحظة إذا فقد الانسان مصادر الطاقة المتاحة ، ولابد وأن يتأثر مستواها إذا نقصت هذه المصادر وزاد تكاليفها . فالحديث عن الطاقة إنما هو حديث عن الحضارة الإنسانية بمستواها الحالى ، ولا يمكن العبث بها ببساطة . ولا ينبغى أن يعتقد أحد أن الكلام عن الحضارة هو أمر يخص الدول المتقدمة وحدها . فرغم أن مغانم الحضارة الحديثة موزعة توزيعا سيئا بحيث لا يكاد يصل العالم الثالث إلا أقل القليل من هذه المغانم ـ فإن الاضرار بمستوى الحضارة سوف يضر الجميع ـ بنسب متفاوتة . وإذا كان من الواجب العمل على تحسين التوزيع على مستوى العالم ، فإنه لا يجوز أن يكون ذلك على أساس تهديد الحضارة كلها . وزيادة نصيب الفقراء (العالم الثالث) من الكعكة

بزيادة حجمها (عن طريق التنمية) أو عن طريق توزيعها بشكل أكثر عدالة (منع الاستغلال) . أما نسف الكعكه كلها فأمر لا يصدر إلا عن يائس أو بدائى .

وينبغى أن نذكر دائما أن الإنسان فى ذاته مصدر محدود وضئيل جدا للطاقة . وأن عبقريته تكمن فى قدرته على اكتشاف مصادر أخرى للطاقة واستخدامها لمصالحه. ولعل تاريخ الإنسان الحضارى كله مجرد محاولة مستمرة لتخليص الإنسان تدريجيا من بذل أى نوع من أنواع الطاقة واستخدام طاقات أخرى أكثر قوة وفاعلية والعمل على تخفيض نفقاتها قدر الامكان .

مسئولية البترول العربى أمام الانسانية :

إذا كان للبترول فى الوقت الحاضر ذلك الدور الهائل كمصدر للطاقة . فيجب على العرب عند حديثهم عنه أن يذكروا دائما دوره فى ضوء الاسهام الحضارى الذى يقوم به فى هذه الفترة التاريخية . ويجب على العرب أن يرتفعوا إلى مستوى المسئولية عن حضارة الانسان وأن يشعروا بالدور الحضارى الذى يقومون به . فالبترول هو أحد أسس الحضارة المعاصرة . والعرب هم حماة هذا المصدر الغالى . وبدلا من أن تبدو اسرائيل كحامية للبترول . فإن على العرب أن يقنعوا العالم بدورهم الحضارى وبرغبتهم فى الاسهام فى هذه الحضارة . وفى جو من الاحساس بالمسئولية تجاه الحضارة الانسانية يجب أن تناقش فيجب على العالم أيضا أن يتحمل مسئولياته تجاههم . فاسهام العرب فى تدعيم الحضارة الانسانية لا يمكن أن يتم فى جو من القنوط والاحساس بالظلم . فمطالبة العرب للعالم بمنع العدوان والرغبة فى استخدام البترول يجب أن ينظر اليها من خلال

الرغبة فى تدعيم وتطوير الحضارة ، وليس من وجهة نظر ضيقة وعدائية . فلن يتمكن العرب من الاسهام طالما استمر الظلم الواقع عليهم .

وقد يبدو أن هذه هى نفس النتيجة التى ينتهى إليها الموقف الحالى عند الحديث عن « سلاح » البترول . ولكن الحقيقة أن هناك فارقا فى الاطار العام الذى يصدر عنه تصور دور البترول . فيجب أن يصدر عن نظرة إنسانية ترى أن حماية هذه الحضارة وازدهارها يقتضى توفير العدل وازالة الظلم والعدوان الواقع على هذه المنطقة الحساسة حتى تستطيع أن تؤدى دورها البنائى فى العالم .

بل ويمكن تأييد الاسلوب المتقدم لأسباب عملية بحتة . فهناك من لا يؤمنون كثيرا بالأسباب المثالية والأهداف الإنسانية ! أليس من الأسلم أن يكف العرب عن تهديدات لا ينفذونها ، اكتفاء بتنفيذها عملا عندما يحين الحين ويتمكنون من ذلك . أليس من حسن البصيرة أن نكسب فضل الانسانية **طالما نحن عاجزين فعلا عن أن نكون أشرارا** ! ألم تعلن اسرائيل طوال عشرين عاما عن أنها حمل وديع يسعى إلى السلام ويخشى الافتراس عن جيرانه . ثم كانت سنة ١٩٦٧ حيث لم يعد هناك حاجة إلى تهديد أو وعيد ! !

مسئولية البترول العربى أمام العرب :

إن ما تحققه الشعوب من تقدم يرجع إلى ظروف تاريخية متعددة . ورغم أننا لا نستطيع أن نحمل العرب وحدهم مسئولية تخلفهم الحضارى ، فإننا نعتقد أن البترول فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين يمثل فرصة غير عادية للحاق بما فاتهم . ولعل العرب يستغلون التطور الحضارى المعاصر والذى يعتمد على البترول فى توليد الطاقة لتنمية منطقتهم للاسهام فى الحضارة القادمة بأشكال

أكثر عمقا من مجرد بيع ثروات باطن أرضهم .

ومن الواضح أنه توجد عقبات وتناقضات متعددة داخل الوطن العربى . ولكن الاستمرار فى تكرار اعلان هذه العقبات لا يعدو أن يكون تعبيرا عن فشل العقل العربى والإنسان العربى فنحن نطالبهم الآن بتجاوز هذه العقبات وسوف يحكم التاريخ عليهم أو لهم بقدر مجاوزتهم هذه العقبات .

ودور البترول العربى هنا ينحصر فى أمر واحد . إلى أى حد تستطيع عائدات البترول الرهيبة ـ أن تحول إلى المنطقة العربية فى المستقبل إلى قوة إنتاجية كبيرة . وهذا يقتضى استثمارات رهيبة فى المنطقة العربية . أما إذا اقتصر العرب على بعض التحسينات الشكلية ثم قاموا باستثمار أموالهم فى خارج المنطقة لما يعود عليهم من عائد مالى . فإن البترول سوف ينتهى يوما وتعود المنطقة صحراء جرداء يسكنها أفراد يحملون ثروات ضخمة من الأوراق المالية التى تمثل انتاجا وحياة فى دول أخرى . بل لعلنا نخشى أن تصبح هذه الثروات مجرد قصاصات من الورق . ولا نستبعد أن نرى فى العصر القادم دولا كبرى كالولايات المتحدة تؤمم أو تؤمرك اقتصادها القومى من ربقة المستغلين الاجانب (العرب) . وللتاريخ دورة . والتأميم والمصادرة ليس وقفا على دول العالم الثالث فى الثلث الثانى من القرن العشرين ! فالضمان الوحيد هو تغيير الأرض المحيطة والتى نحميها بوجودنا !

استراتيجية متوازنة :

أزاء كل ما تقدم فاننا نطالب العرب عند حديثهم عن البترول أن يقدموا للعالم صورة متكاملة عن تصورهم عن دور البترول فى حضارة العالم وعن

الشروط التى يرونها لازمة لكى يتحقق إسهامهم على النحو الأمثل . والحديث عن ربط البترول بمشاكل العرب يجب أن يتم فى صورة متكاملة تضم الجانب الايجابى البناء للإسهام فى الحضارة . والشروط اللازمة لذلك والخطر المترتب على عدم تحقق هذه الشروط . وذلك بدلا عن اعلان صورة سلبية وحيدة عن التهديد دون بيان عن الرغبة فى الاسهام البناء .

ويجب على العرب أن يشتركوا مع العالم فى حل مشاكل الطاقة فى المستقبل . وبذلك يبرهنون على تحملهم بالمسئولية فى الحاضر والمستقبل . ويضمنون لأنفسهم مكانا فى حضارة المستقبل . ولعلهم يخصصون نسبة من إيرادات **البترول لإنشاء مراكز بحوث فى البلاد العربية** ـ وهذا ضرورى ـ **لدراسة وتطوير وسائل أخرى للطاقة تستخدم بعد نفاد البترول** . وهذا يعنى تحملهم منذ الآن بمستقبل البشرية . ولكنه يعنى أيضا أن يتوفر لهم أكبر الخبراء وأفضل خبرة فى مسائل الطاقة القادمة فلا تتركهم المسيرة .

وفى نفس الوقت فإنه يجب استخدام عائدات البترول لتنمية الوطن العربى بكل قوة وبكل سرعة ويجب أن يعمل العرب على أن تكون الفترة الباقية من عصر البترول هى الفترة اللازمة لإعاة بناء الوطن العربى للعيش فى عصر ما بعد البترول . ولنذكر جميعا أن الحسابات الاقتصادية كثيرا ما تكون خادعة لأنها تنظر نظرة خطية للمستقبل . وليس من الضرورى أن يكون الاستثمار خارج الوطن العربى أفضل لمجرد أنه يحقق عائدا أكبر أو أنه يتضمن استقرارا أكثر . فالأموال العربية المتوقع الحصول عليها من الضخامة بحيث **أن استثمارها خارج الوطن العربى قد يشكل نسبة كبيرة من الانتاج فى الدول الأخرى ومن ثم تخلق**

مخاطر سياسية قد تضيع حقوق العرب . وقد ظلت انجلترا طوال القرن التاسع عشر قلعة الحرية الاقتصادية . ولكنها بعد الحرب العالمية الثانية جمدت ديون دول المنطقة الاسترلينية لأن هناك ما يهدد مصالحهم القومية .

إن البترول العربي هو أكبر امتحان أمام الذكاء العربي .

٣٠

الاستثمارات العربية ... وليس مجرد نقل الأرصدة*

صدر قرار من مؤتمر وزراء الاقتصاد العرب بنقل الأرصدة إلى المصارف العربية . وبدأت المصارف العربية وعديد من الأوساط المالية الاستعداد للمهمة الجديدة . ولكن .. حتى لا يتحول هذا العمل الى مجرد إجراء شكلى ، فإنه يجب التنبية منذ البداية إلى أن ما يهم العرب ـ من أجل سياسة التحرر الاقتصادى ـ هو ما قد يترتب على ذلك من استثمارات عربية فى المنطقة وليس مجرد تحويل هذه الأرصة من بنوك أجنبية إلى بنوك عربية أو حتى استخدام عملات عربية للحساب .

أن من يتحدث عن الأرصدة العربية إنما يتحدث فى الواقع عن أرصدة الدول العربية المنتجة للبترول . فمن أين جاءت هذه الأرصدة وكيف تكونت ؟

تصدر هذه الدول سلعة البترول ، وتستورد فى مقابلها عديدا من السلع الاستهلاكية والاستثمارية . والحقيقة الأساسية فى نمط التجارة العربى هى أن

---

* نشر بجريدة الأهرام فى ١/١١ ,١٩٧٤ .

صادرات هذه الدول أكبر بكثير من وارداتها ، فصادرات الدول المنتجة للبترول زادت بشكل خرافى نتيجة لزيادة الطلب العالمى على البترول ولأن معظم هذه الدول صغيره اقتصاديا فإن وارداتها محدودة نسبيا ، وفى جميع الأحوال لم تستطع أن تساير الصادرات والنتيجة الطبيعية لذلك هو أن تعرف هذه دول فائضا مستمرا فى علاقاتها مع العالم الخارجى

ولتسوية الفرق بين صادرات الدول العربية وبين وارداتها ، كان لابد لها من تقبل حقوقا لها على الدول الاجنبية ، وبمقتضى هذه الحقوق تتمكن ـ عندما تريد ـ من أن تحصل على واردات من السلع . وأهم صور هذه الحقوق الأرصدة النقدية المتراكمة للدول التى تغل عائدا سنويا مثل الأوراق المالية الاجنبية .

وفى جميع الأحوال ، لا تستطيع الدول العربية المنتجة للبترول أن تأخذ بسياسة مختلفة مادامت تجارتها تعرف فائضا مستمرا ، ومادامت وارداتها غير قادرة على النمو بما يعادل نمو الصادرات . وكل ما تملكه الدول العربية ـ فى ظل هذه الظروف ـ هو أن تختار أنواع الحقوق التى تحتفظ بها فى مواجهة العالم الخارجى .

تحويل الارصدة وحده لا يكفى : ـ

ارتفعت صيحات عديدة فى الوطن العربى تطالب الدول العربية بالاحتفاظ بحساباتها الفائضة فى المصارف العربية بدلا من المصارف الاجنبية .

ولا جدال فى أن احتفاظ الدول العربية بأموالها فى المصارف العربية سيحقق

بعض الفوائد للدول العربية نتيجة زيادة خدماتها المصرفية ، مما يؤدى إلى زيادة بعض الدخول العربية .

ولكن هذا التحويل سيظل إجراء شكليا وعملا عقيما إذا استمرت أسباب وجود الفائض قائمة . فإذا لم يصاحب نقل الارصدة إلى المصارف العربية سياسات أخرى جذرية بالاستثمارات الكثيفة فى المنطقة العربية ، فان نقل الارصدة لن تكون له إلا أثار محدودة وهامشية .

ولبيان ذلك نفترض ـ جدلا ـ أن سياسة الاستثمار العربى لم تتغير ومن ثم لازالت الدول العربية المنتجة للبترول تتمتع بفائض ضخم ومتزايد فى مواجهة العالم الخارجى . فإذا وضعت الأموال العربية فى ظل هذه الظروف فى مصرف لبنانى أو مصرى مثلا ، فماذا يحدث ؟

سوف يجد هذا المصرف العربى تحت تصرفه أرصدة أجنبية من دولارات واسترلينى وذهب وأوراق مالية اجنبية . فماذا يفعل بها ؟ هل يقتصر على إبقائها فى خزانتة ويشعر بذلك أنه يسيطر على أموالة وهو أمر لا يمكن أن يسعد إلا بخيلا يحب عد ثروتة كل مساء . فضلا عن أنه يعنى امتصاص قوه شرائية ضخمة من الدول الاجنبية ومن ثم مساعدتها على حرب التضخم فيها . ولكنه قد يعمد إلى إعادة توظيفها للحصول على العائد .

وهنا تعود الأرصدة من جديد إلى دولها مرورا ببعض المصارف العربية .

ضرورة الاستثمارات العربية : ـ

المخرج الوحيد من هذه الحلقة هو أن تعمد المصارف العربية ـ بعد نقل الأرصدة العربية اليها ـ إلى استخدام هذه الارصدة فى استثمارات عربية . ويتم

ذلك عن طريق تحويل الحقوق العربية المتراكمة لها فى مواجهة العالم الخارجى إلى سلع تستخدم لتنمية البلاد العربية .

وبهذا الشكل يكون نقل الأرصدة العربية الى المصارف العربية خطوة فى سبيل اقتضاء الحقوق التى تراكمت لدول البترول فى شكل زيادة فى الواردات تستخدم للاستثمارات فى المنطقة .

وبذلك تعمل هذه المصارف على تحويل الفائض المتحقق للدول العربية المنتجة للبترول فى مواجهة العالم الخارجى ، إلى فائض لها فى مواجهة بقية الدول العربية وهذا هو الاستثمار العربى .

فبدون زيادة واردات العالم العربى فى مجموعة بالنسبة للعالم الخارجى ، فإن أى أجراء للسيطرة على الارصدة العربية سيكون اجراء شكليا ، فالمطلوب هو سياسة عربية لزيادة واردات العالم العربى فى مجموعة . وهذه هى قضية الاستثمارات العربية . والخيار المطروح أمام الدول العربية المنتجة للبترول ـ بحكم وضعها كدول فائض ـ هو بكل بساطة الاستثمار فى العالم العربى ، أو فى العالم الخارجى .

٣١

مشاكل توحيد النقد بين مصر وليبيا

تناقش الآن مشاكل الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا ، وهى مشاكل تحتاج الى كثير من الدراسة والبحث . ولعل تحقيق الاندماج الاقتصادى هو من أكثر الموضوعات أهمية ودقه . ولا تخفى أهمية تحقيق هذا الاندماج الاقتصادى فى تدعيم الوحده ودفعها ، ولكن ما يثيره من مشاكل فنية معقدة غير قليل . وينبغى على جميع المهتمين بالشئون الاقتصادية إلقاء الاضواء على هذه المشاكل فى ايجاد أفضل الحلول لها . ونحاول فى هذا المقال أن نلقى الضوء على جوانب من مشكلة محددة وهى توحيد النقد بين البلدين .

والواقع أن الاندماج الاقتصادى لا يتحقق بشكل كامل إلا اذا توافرت وحده واحدة للنقد . فعن هذا الطريق يتم توحيد إطار الحساب الاقتصادى لجميع الوحدات القائمة فى البلدين ، وهذا وحده هو ما يضمن تحقيق الوحدة الاقتصادية . فوحدة النقد إنما تمثل أفضل وأرخص فرصة متاحة للوحدات الاقتصادية عن المعلومات المتوافرة فى الاقتصاد . فعن طريق هذه الوحدات

* نشرت بجريدة الأهرام فى ١٩٧٢/١١/٢٤ .

النقدية يمكن مقارنة الاختيارات المتاحة أمام الوحدة الاقتصادية وبذلك يمكن اختيار الوضع الامثل وتحقيق الرشادة الاقتصادية . فتوحيد النقود المستخدمة يؤدى إلى توحيد هيكل الأثمان السائدة ومن ثم يؤدى إلى توحيد إطار الحساب الاقتصادى .

واذا كان من الممكن دائما تحقيق نوع من الحساب والمقارنة حتى مع تعدد وحدات النقد المستخدمة طالما عرفنا أسعار الصرف بين هذه الوحدات ، فإن ذلك لا يخلو من مشاكل عديدة ، فالى جانب الصعوبة القائمة فى ضرورة الانتقال من نوع إلى آخر من أنواع النقود فإن تعدد وحدات النقد المستخدمة يعنى تعدد السلطات النقدية التى تصدرها ومن ثم تعدد السياسات الاقتصادية .

ولا يخفى أن امكان اختلاف أو تعارض هذه السياسات من شأنه أن يخلق تعارضا فى التوقعات ومن ثم مجالا للمضاربات . فمن الممكن أن تختلف توقعات الأفراد حول السياسة النقدية ومن ثم حول قيمة المارك أوالدولار ، ومن ثم قد يضارب على أحدهما ،ولكنه لا يعقل أن تختلف هذه التوقعات بالنسبة له فيما يتعلق بدولارات كسبها فى ولاية أمريكية دون ولاية أخرى.فتوحيد النقد يعنى توحيد السلطات النقدية ، ومن ثم السياسة الاقتصادية . وهكذا يتحدد السلوك الاقتصادى فى مواجهة سلطة واحدة فلا تقوم أية حاجة للمضاربة أو اختلاف فى السلوك .

ولا نود أن نشكك هنا فيما يؤديه توحيد النقد من تحقيق للاندماج الاقتصادى بين منطقتين،فهذه حقيقة قد لا تحتاج إلى مزيد من التفصيل ، ولكن توحيد النقد فى منطقتين يؤدى إلى خلق مشاكل عديدة لابد وأن نجد لها حلولا مناسبة . ونود هنا أن نتعرض إلى قضية واحدة وهى كيفية تحديد علاقة

العملات السائدة فى مصر وفى ليبيا بالوحدة الجديدة المقترحة . فتحديد سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الليبى وبين وحدة النقد الجديدة ـ أيا كان اسمها ـ سوف يثير الكثير من المشاكل. وهذه قضية هامة لانه بمجرد الاتفاق على وحدات النقد الجديدة فينبغى أن يعاد تقدير قيمه جميع المعاملات السابقة وفقا لهذه الوحدة الجديدة

المقصود بقيمه النقود :

عند تقدير سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الليبى وبين الوحدة النقدية المقترحة يجب الاعتماد على القيمة الحقيقية لكل منها فى ضوء الأهداف المرجوة من تحقيق الاندماج بين البلدين. غير أن قيمة النقود ـ أى نقود ـ ليست مسألة واضحة تماما وهى لا تؤدى إلى نتائج قاطعة ، وإنما تختلف هذه النتائج بحسب الاعتبارات التى نرجحها فى دراستنا . وأزاء ذلك فينبغى أن يكون اختبارنا محكوما بالاهداف التى نتوخاها. وفى اعتقادنا أن الهدف ينبغى أن يكون الاسراع فى تحقيق الاندماج الاقتصادى مع أكبر قدر من العدالة فى التوزيع دون اضرار بأى منطقة .

ويمكن القول بأن قيمة النقود هى قوتها الشرائية ، أو مدى السيطرة لوحدات النقد على السلع والخدمات المعروضة فى السوق . فكلما زادت كمية هذه السلع والخدمات التى تتبادل مع وحدة النقد كلما زادت قيمة النقود والعكس بالعكس . ومع ذلك فإن الأمور لا تعرض دائما ببساطة إذ يمكن أن تختلف أثمان مجموعات السلع أو الخدمات اختلافا كبيرا من مكان لآخر ، فتظهر مجموعة رخيصة فى مكان وغاليه فى مكان آخر ، فى حين أن مجموعة أخرى تبدو على العكس غالية فى المكان الأول ورخيصة فى الثانى . ولذلك فانه لا يمكن

الحديث بصفة عامة عن قيمة النقود دون إشارة إلى المقصود بمجموعة السلع والخدمات التى نأخذها فى الاعتبار . وهذه من مشاكل الأرقام القياسية المعروفة عند تحديد تغيرات المستوى العام للأسعار .

ويهمنا بوجه خاص هنا أن نميز بين صورتين من صور قيم النقود ؟ القيمة الخارجية للنقود والقيمة الداخلية للنقود :

أما القيمة الخارجية للنقود فهى تشير إلى مدى سيطرة النقود على السلع والخدمات فى السوق العالمية . وهذه القيمة بدورها تتوقف على مدى الطلب العالمى على هذه النقود ، فكلما زاد الطلب العالمى على نقود معينة كلما زاد ما تعرضه الدول الأخرى مقابلها من عملات دولية ومن ثم من سلع وخدمات فى الدول الأخرى ، وغنى عن البيان أن الطلب العالمى على نقود معينة يتوقف بدوره عن وجود طلب على صادرات هذه الدول .

أما القيمة الداخلية للنقود فإنها تشير إلى مدى سيطرة النقود على السلع والخدمات فى الداخل أى للمقيم فى الدولة . ومن الواضح أن فكرة القيمة الداخلية للنقود لا يمكن أن تتحدد بصفة مطلقة ـ كما سبق أن أشرنا ـ وذلك أنه لا توجد مجموعة واحدة من السلع والخدمات تعبر عن مدى سيطرة الوحدة النقدية . فتعدد مستويات الدخول يعنى فى الواقع اختلاف مجموعات السلع والخدمات التى تنفق عليها الطبقات المختلفة لأصحاب الدخول . فالطبقات الفقيرة تتفق على مجموعة من السلع والخدمات تختلف كثيرا أو قليلا عن مجموعة السلع والخدمات التى تنفق عليها الطبقات الغنية . ولذلك فإنه لا يمكن الحديث عن قيمة النقود الداخلية بصفة مطلقة دون إشارة إلى طبقات مختلفة من أصحاب الدخول . وليس من الضرورى أن يوجد ارتباط بين القيمة الخارجية

للنقود عن قيمتها الداخلية (لطبقة معينة)ان امكان اختلاف القيمة الخارجية للنقود عن قيمتها الداخلية إنما يرجع إلى وجود نوعين من السلع : سلع دولية وسلع محلية ، وامكان تعارض هيكل انتاجها واستهلاكها . ونقصد السلع الدولية تلك السلع والخدمات التى تدخل أو تؤثر فى التجارة الدولية ، أما لأنها الانتقال أصلا (كالإسكان) أو أن نفقات نقلها عاليه ولا تتناسب البته مع قيمتها . وغنى عن البيان أن القيمة الخارجية للنقود إنما تتوقف فقط على السلع الدولية . فيمكن القول ــ بصفة عامة ــ أنه كلما زاد ما تنتجه الدول من سلع دولية . كلما كانت القيمة الخارجية لعملتها كبيرة ، ولو كان ما تنتجه من سلع محلية محدودة . فالقيمة الخارجية للعملة تتحدد أساسا بقيمة السلع الدولية التى تنتج داخل الدولة . أما القيمة الداخلية للعملة فانها تتوقف على شكل الاستهلاك الداخلى وما هو متاح لهذا الاستهلاك . وقد تكون القيمة الخارجية للعملة الداخلية منخفضة (بالنسبه لطبقة أو طبقات معينة) إذا كان حجم إنتاج السلع المحلية محدودا وكان الاتفاق الأساسى يرد على هذه السلع .

وبعد أن أوضحنا بعض المعانى لقيمة النقود فإنه عند اختيار سعر الصرف المناسب بين وحدة النقد الجديدة المقترحة وبين الجنيه المصرى والجنيه الليبى ، ينبغى أن يحدد على وجه دقيق الأساس فى الاختيار ، وهل هو القيمة الداخلية لكل من العملتين .

فأما الأخذ بالقيمة الخارجية كأساس للاختيار ، فانه يعنى وضع مصالح منتجى السلع الدوليه فى الاعتبار الأول . وأما الأخذ بالقيمة الداخلية كأساس للاختيار فإنه يعنى وضع مصالح المستهلكين بصفة عامة فى الاعتبار الأول ، وذلك فضلا عما تؤدى إليه من القضاء على الفوارق بين أسعار السلع والخدمات بين المناطق المختلفة .

قيمة النقود فى مصر وليبيا :

والآن نحاول أن نلقى نظرة سريعة على الأوضاع فى مصر وليبيا . يمكن القول فى عباره موجزه بأن قيمه الجنيه المصرى الخارجيه منخفضة وأن قيمته الداخلية مرتفعة . وعلى العكس فإن قيمة الجنيه الليبى مرتفعه فى حين أن قيمته الداخلية منخفضة . أما أن قيمة الجنيه المصرى الخارجية منخفضة فيرجع ذلك إلى أن السلع الدوليه التى تنتجها مصر قليلة نسبيا من ناحية وأن الطلب عليها محدود من ناحية أخرى . فتنتج مصر للسوق الدولية القطن وبعض الصادرات الصناعية المحدودة نسبيا . وأما أن قيمة الجنيه الليبى الخارجية مرتفعه فيرجع إلى أن حجم البترول ـ وهو سلعة دولية معدة للتصدير ـ كبير وأن الطلب عليه كبير جدا . أما فيما يتعلق بالقيم الداخلية لكل من الجنيه المصرى والليبى فإنه ليس من السهل تحديدهما على نحو واضح ، فهذه القيمة تتوقف على مجموعات السلع والخدمات التى نأخذها فى الاعتبار وهى تختلف من طبقة إلى أخرى . وهذا يستدعى القيام بدراسات تفصيلية لتحديد القيمة الحقيقية لكل من الجنيه المصرى والليبى لكل طبقة اجتماعية . ومع ذلك فإنه يمكن القول ـ بدرجة كبيرة من الثقة ـ بأن القوه الشرائية للجنيه المصرى فى الداخل أكبر بكثير من القوة الشرائية للجنيه الليبى لمعظم الطبقات الاجتماعية وسبب ذلك يرجع الى أن الانتاج المصرى وإن كان محدودا فيما يتعلق بالسلع الدولية فإنه وفير نسبيا فى السلع المحلية وأن الانفاق الليبى ضعيف جدا فى السلع المحلية بالرغم من وفرته فى انتاج السلع الدولية (البترول)

وقد ترتب على انخفاض إنتاج السلع المحلية فى ليبيا ارتفاع كبير فى الأسعار لأنه نسبة كبيرة من الانفاق تخصص لهذه السلع المحلية . فالاسكان سلعة محلية

وكذلك معظم الخدمات الأخرى وعرضها محدود جدا ، كذلك فإن الأغذية مثلا وإن كانت تدخل فى التجارة الدولية الا أن نفقات نقلها مرتفعة نسبيا إلى قيمتها ولذلك فإنه ليس غريبا أن يكون معدل التضخم مرتفعا فى ليبيا وأن مستوى الأسعار مرتفع فيها رغم قوة الجنيه الليبي فى الاسواق العالمية . وذلك فى حين أن عكس ذلك تماما يصدق على مصر.

اختيار القيمة الداخلية أساسا لتحديد سعر الصرف :

ونرى أن الذى يتفق مع هدف تحقيق الاندماج الاقتصادى ويحقق فى نفس الوقت حماية الدخول الحقيقية للأفراد ــ هو الأخذ بالقيمة الداخلية لكل من الجنيه المصرى والليبي كاساس لتحديد سعر الصرف بينا وبين وحدة النقد الجديدة المقترحة . فإذا كان المعيار المأخوذ به هو القوة الشرائية الداخلية كل من العملتين فإن ذلك من شأنه أن يؤدى الى توحيد النقد فى البلدين بأقل أضرار ممكنه بالنسبه لانماط الانفاق لأصحاب الدخول . أضف إلى ذلك أن هذا الاساس من شأنه أن يحقق تقاربا فى هيكل الأثمان فى البلدين مما يسمح بالقول بوجود وحدة اقتصادية . واذا كان مستوى الاسعار الداخلية مرتفع فى ليبيا نسبيا عنه فى مصر ، فإن التقارب بين هياكل الاسعار يقتضى من ناحيه تخفيض الاسعار فى ليبيا ومن ناحية أخرى رفعها فى مصر. ويمكن أن يتحقق هذا ــ ضمن وسائل اخرى ــ بتخفيض حجم الانفاق فى ليبيا وزيادته نسبيا فى مصر. ويؤدى الأخذ بالقيمة الداخلية للنقود كأساس لسعر الصرف بين العملتين المصرية والليبية وبين وحدة النقد الجديدة المقترحة إلى السير فى هذا الاتجاه . فارتفاع القيمة الداخلية للجنيه المصرى نسبيا عنها بالنسبة للجنيه الليبي يؤدى

عند توحيد النقد على هذا الاساس إلى زيادة التداول النقدى نسبيا فى مصر ونقصه نسبيا فى ليبيا . وهذا شأنه أن يؤدى إلى تحقيق نوع من التقارب فى هياكل الاثمان بين كل من مصر وليبيا بحيث ترتفع الأسعار قليلا فى مصر وتنخفض نسبيا فى ليبيا . أما اذا استمر وجود خلافات كبيرة فى هيكل الأثمان بين البلدين بعد تحقيق الوحدة الاندماجية ـ كما هو الحال الآن ـ فإن ذلك سيؤدى إلى أحد أمرين , إما أن تحدث حركه انتقال واضطرابات شديدة فى حركات السلع وعناصر الانتاج للافادة من فروق الأسعار ، وإما أن تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات وقيود على هذه الحركات إذا قدرت أنها تؤدى إلى اضطرابات وزعزعه فى الاوضاع الاقتصادية لأحد البلدين أو كليهما . ومن الواضح أن هذا الحل الأخير لا يعدو أن يكون قيدا حقيقيا على الوحدة الاقتصادية ، ولذلك فإن هدف تحقيق نوع من التشابه فى هياكل الأثمان ينبغى أن يكون قائما فى كافه الاجراءات الاقتصادية ومن بينها مشكلة تحديد سعر الصرف بين العملات القائمة وبين وحدة النقد الجديدة. وغنى عن البيان أن تحقيق التقارب بين هياكل الأثمان الداخلية بين البلدين لا يتحقق بمجرد ارتفاع الاسعار الداخلية فى مصر نسبيا وتناقصها فى ليبيا نتيجه لسعر الصرف الجديد والأخذ بنقود جديدة موحدة فقط ، وانما ينبغى أن تتدخل الدولة الجديدة بكافة الاجراءات الكفيلة بتحقيق التشابه فى الهيكل العام للنفقات فى البلدين . وهكذا نرى أن حماية الدخول الحقيقية للمستهلكين من ناحية والعمل على تقارب هياكل الاسعار بين مصر وليبيا من ناحية أخرى يتقضى أن يتحدد الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الليبى وبين وحدة النقد المقترحة على أساس القيمة الداخلية لكل منهما . وهذا التحديد يقتضى دراسة تفصيلية خاصة عن هذه القيمة الداخلية لكل منهما ، ولكنها على أى الأحوال تختلف بالضرورة عن

مجرد الاعتماد على القيمة الخارجية ، كما تتحدد باسعار الصرف الدولية (الرسمية أو الفعلية) .

بقى أن نشير أخيرا إلى أن اختيار القيمة الداخلية أساسا لتحديد سعر الصرف يتجاهل نسبيا ـ مصلحة القطاعات المنتجة للسلع الدولية ـ إذ أن الطبيعى أن هذه القطاعات تحقق فائدة أكبر إذا أخذت القيمة الخارجية كأساس لتحديد سعر الصرف . ومع ذلك فان الظروف للقطاعات الانتاجية للسلع الدوليه فى مصر وليبيا من ناحية وظروف تسويق هذه السلع فى السوق العالمية . تجعل هذا الخطر غير متحقق فقطاعات انتاج السلع الدولية فى البلدين توجد ـ أساسا ـ فى أيدى الحكومة , البترول فى ليبيا ، والتجارة الخارجية فى مصر ، ومعنى ذلك أن هذه القطاعات ستأول إلى الحكومة الموحدة مما يقلل خطر تعارض المصالح . كذلك فإن حجم مصر وليبيا فى السوق الدولية صغير نسبيا مما يجعل أثمان صادراتها : البترول أو القطن أو غيره ، يتحدد أساسا بالعملات الاجنبية ومن ثم لا يتأثر بتحديد الأثمان الداخلية . وهنا ينبغى أن نشير إلى أن تحديد سعر الصرف الداخلى بين الجنيه المصرى والجنيه الليبي وبين وحدة النقد الجديدة المقترحة على أساس القيم الداخلية لكل منهما ـ هذا التحديد لا شأن له بتحديد القيمة الخارجية للوحدة الجديدة بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى . أن سعر الصرف الدولى مشكلة متعلقة بمعرفة أسعار التوازن بالنسبة للسلع الدولية وحدها . ومن ثم تخضع لاعتبارات مختلفة .

٣٢

اسرائيل : السلام ... والمغامرة *

إن المشكلة التى تواجه اسرائيل الآن ليست مشكلة أراض تنسحب منها أو حدود آمنه تستقر فيها ، وانما هى مشكلة دور تاريخى كانت اسرائيل تسعى للقيام به . وقد آن لهذا الدور أن ينقضى .

إن اسرائيل خلال الحقبه القصيرة من عمرها قد قامت بدور أهم بكثير مما تسمح به مواردها أو موقعها أو ظروفها الطبيعية والحضارية . فقد حاولت اسرائيل أن تقوم بدور السيطرة على مقدرات المنطقة ، وبحيث لا يمكن التفكير فى أمر من أمور هذه المنطقة إلا عبر تل أبيب. وينبغى أن نعترف بأن هذه المحاولة قد بدأت تنجح تدريجيا وخصوصا بعد هزيمة العرب ١٩٦٧ . وبدأ العالم يتقبل ـ تدريجيا أيضا ـ هذه الأوضاع ويتصرف على أساسها . ويمكن تشبيه الدور الذى حاولت اسرائيل أن تلعبه فى المنطقه بدور انجلترا من القارة الأوروبية خلال القرنين الفائتين .

وينبغى أن ندرك أن السيطرة على المنطقة التى نعيش فيها تمثل أهمية رهيبة

* نشر بجريدة الأهرام فى ١٩٧٣/١١/١١

للعالم سواء بالنسبه للحاضر أو المستقبل . فلا محل لإعادة ترديد أهمية المنطقة من حيث مواردها وخاصة البترول . كما أن الحديث عن الأهمية الاستراتيجية لموقع هذه البقعة من الأرض وما تمثله من رصيد حضارى ومادى لنمو العالم قد أصبح من الكلام المعاد والمعروف . ولعلى أضيف ـ أنه بالنسبه للمستقبل ـ فربما تكون هذه المنطقة هى الاحتياطى الأساسى لنمو العالم فى المستقبل .

تقع هذه المنطقة كلها فى أهم حزام للصحارى الكبرى . ومن ثم تعرف أقل كثافة سكانية ـ فى المتوسط ـ فى العالم . وفى عالم يكاد ينفجر من التضخم السكانى تعتبر هذه المنطقة مع غيرها من الصحارى الاحتياطى الأساسى لنمو العالم . ويتوقف استغلال هذه الصحارى استغلالا معقولا على توافر تقدم تكنولوجى محدد . وهو كيفية الاستفادة من خصائص هذه المناطق وخاصة، التغلب على مشكلة المياه . وإذا كانت الشمس تمثل المصدر الأساسى للحياة ولكل مصادر الطاقة . فإن هذه المنطقة وهى تتعرض لأحجام خيالية من أشعة الشمس تمثل رصيدا رهيبا من امكانيات النمو والحياة فى المستقبل وأمرها متوقف على تقدم تكنولوجى وعلمى وهو أمر غير مستبعد أطلاقا بل هو مخطط له .

وفى ظل هذه الأوضاع الخطيرة للمنطقة . تحاول اسرائيل أن تلعب دورا فيها غير متناسب مع ظروفها الطبيعية . فاسرائيل وهى تعتبر ـ من كثير من الوجوه ـ جسرا للحضارة الغربية كانت أكثر تمثيلا للمصالح الغربية وأكثر ارتباطا بها . وجاءت هزيمه العرب ١٩٦٧ . فأكدت للعالم امكان الاعتماد على اسرائيل . وأصبح اعتماد العالم الخارجى على اسرائيل لضمان مصالحه فى المنطقة أكثر أمنا وأكثر اقتصادا . وقد عملت اسرائيل فى الفتره التالية لهذه الحرب على تأكيد هذه الصورة ببيان أنها تتفوق تفوقا مطلقا على جميع الدول العربية

المحيطة . وأن يدها قادرة على الوصول إلى أى أماكن فيها .

وإذا كان قيام اسرائيل بهذا الدور قد أكد تبعتها للقوى الكبرى . فان ثمن ذلك هو تأكيد دورها القيادى فى المنطقة. فعادت اسرائيل تحاول أن تبدو العنصر الفعال والمؤثر فى المنطقة . ولذلك فإن السلام والاستقرار للمنطقة هو سلام واستقرار اسرائيل . وغنى عن البيان أن هذا الدور غير الطبيعى الذى لعبته اسرائيل قد حقق لها كل مزايا القياده أو يمكن أن تقول عليه حقوق الاقطاع .

وهذا الدور غير الطبيعى هو الذى يتعرض للمناقشه الآن . وهو التهديد الحقيقى لاسرائيل

معنى السلام لاسرائيل

ولذلك كان الحديث عن السلام الآن . لا يعنى فقط الانسحاب من الأراضى العربية المحتله وتطبيق قرار ٢٤٢ لمجلس الأمن . ولكن السلام يعنى انتهاء الدور الخاص الذى حاولت اسرائيل القيام به .

والسلام المعروض ليس سلاما اسرائيليا ولكنه سلام دولى مفروض عليها وعلى المنطقه وهو يلغى التصورات الاسرائيلية السابقة . السلام معناه بالنسبة لاسرائيل أن تعيش فى أمن واستقرار وفى داخل حدود مستقرة وغير مهددة وهو يعنى أيضا الاعتراف من كافه الدول بوجودها وبحقوقها الدولية الطبيعية .

ولكن هذا السلام يعنى ــ وهنا مبعث الخطورة ــ أن تعود اسرائيل الى حجمها الطبيعى . واسرائيل دولة صغيرة من دول الشرق الأوسط . مواردها الطبيعية محدودة . وسكانها على درجة عالية من الكفاءة والتعليم . وتنتمى إلى ثقافة مختلفة عن جيرانها . هذه هى أوضاع اسرائيل الطبيعية . والسلام يعنى

الاستقرار والامن . ولكنه يعنى أيضا أنتهاء الدور غير الطبيعى الذى حاولت اسرائيل القيام به . فثمن السلام ليس الحدود الآمنة والاعتراف ولكنه خمول الذكر . وهذا ما يخيف اسرائيل .

سلام دولى وليس اسرائيليا

وينبغى أن نعترف بأن هناك نظاما دوليا وأنه رغم القدرة على الحركة المكفولة لدول العالم فان ذلك لا يقوم بغير حدود ولا دون مراعاة لقواعد معينة . وإذا كان النظام الدولى قد سمح لاسرائيل بمحاولة للقيام بدور السيطرة على المنطقة فى الماضى . فإنه يتجه الآن ـ ونتيجة لتطورات الأحداث خلال هذا الشهر ـ إلى فرض سلام يعيد اسرائيل إلى حجمها الطبيعى .

لقد سقطت دعوى اسرائيل بالتفوق المطلق على جيرانها إلى غير رجعة . وأيا ماكانت نتائج العمليات العسكريه التى تمت أو التى يمكن أن تقوم . فإنه لا يوجد ما يمنع من انتفاضة أخرى للعرب بعد سنة أو عشر سنوات إذا لم يفرض سلام عادل على المنطقة .

كذلك فان التضامن العربى قد ظهر شامخا مع موقف البترول وفى المعركة العسكرية بحيث أصبح شراء رضائهم أجدى وأرخص من إرهابهم .

وقد تم ذلك فى لحظة تاريخية هامة وهى بداية الوفاق . فقد ارتبط بهذه البداية ـ كما حال كل البدايات ـ مخاوف حول مدى عمقه وتأكده وآمال نجاحه واستقراره .

ولذلك فإن الدولتين العظميين حاولتا بكل الجهود الوصول إلى حل معقول ومقبول لحماية هذا الوفاق من الانزلاق إلى ماهو أخطر من المرحلة السابقة للعلاقه

بينهما . وفى نفس الوقت تعرضت أوربا ـ ربما لأول مرة منذ الحرب العالميه الثانية ـ لمخاطر عظيمه تهدد أمنها وحياتها دون أن يؤخذ رأيها فى الأحداث وهى أمور دعت منذ أكثر من عشر سنوات الجنرال ديجول إلى الحديث عن استقلال اوربا . وهذا الموقف المتردد من جانب أوربا ظهر فى نفس الوقت الذى واجه فيه العملاقان اختبار حقيقة الوفاق . وما ارتبط بذلك من شكوك وأمانى .

وأخير فإن العرب ـ وربما للمرة الأولى ـ قدموا للعالم قضيه عادلة وقابلة للحل فى نفس الوقت فى ظل النظام الدولى القائم . فمشكله العرب أن قضاياهم دائما عادلة . وإن لم تكن دائما مقبولة فى ظل أوضاع التوازن العالمى .

فاستبعاد كل فكرة عن أبادة اسرائيل تتفق مع ضمان العالم لوجودها . وأعلان الرغبة فى السلام والأمن لجميع دول المنطقة قدم أسما صالحة للحل . ولذلك فقد اتجه النظام الدولى إلى محاولة فرض سلام دولى تعيش فيه كل دولة وفق ظروفها الطبيعية وتعود إلى حجمها الطبيعى .

المقامرة مخرج محسوب لا سرائيل

إذا كان تحليلنا المتقدم صحيحا فإننا نكاد نخلص بأن اسرائيل تواجه أكبر مشكله فى تاريخها . وهى تحولها من دوله ذات دور تاريخى محتمل إلى دولة عادية . فالمسأله ليست أراضى تنسحب عنها وإنما دور تخلع منه . ومن الممكن أن نتصور أن مشكله اسرائيل تكون بسيطة فيما لو قررت ضمن شكل من أشكال السلام الاسرائيلى التخلى عن الأرض . ولكن الصعب هو أن يفرض سلام دولى تعود به اسرائيل إلى حجمها الطبيعى كما تؤهلها ظروفها .

والسلام الدولى يضمن لا سرائيل وجودها فى حدودها الطبيعية . وهنا

لا ينبغى استبعاد أن تقدم اسرائيل على مغامرة عسكرية خاطفة قد تكون المهرب الوحيد من قدرها المحتوم . فالمغامرة تدفع فى ظروف اسرائيل الحالة من ناحية أن اسرائيل مقتنعة تماما بأن أمنها ووجودها ليس محل تهديد وهذا أمر يضمنه النظام الدولى ولم يطالب العرب بعكسه . على العكس . فاذا نجحت اسرائيل ـ فى عملية سريعة ـ فى تغيير الوضع العسكرى بشكل حاسم فربما يهتز السلام الدولى المقترح . وقد يكون من المناسب أيضا الضغط على حكومة نيكسون وربما عزله ـ عن طريق فضيحة ووترجيت ـ لإلقاء ظلال من الشك حول الوضع الدولى .

اسرائيل تواجه وضعا الخسارة فيه أكيدة والمغامرة بعملية عسكرية خاطفة وإن لم تؤد إلى زيادة هذه الخسائر فإن هناك احتمالات للكسب .

ولذلك فرغم أن الوضع الدولى الآن أقرب ما يكون إلى فرض السلام ـ فإننا نعيش فى نفس الوقت ظروفا أنسب ما تكون للقيام بمغامرة اسرائيلية عسكرية سريعة بقدر ما تزداد احتمالات المغامرة الاسرائيلية .

ولعلنا نكون على يقظة وبينة .

٣٣

تعمير سيناء عربيا *

منذ يونيو ١٩٦٧ والعالم العربى يعيش فترة التيه الكبرى .. وعندما جاءت لحظات أكتوبر ١٩٧٣ خرجنا من هذا الضياع الكامل ثم أعادتنا الصراعات والخلافات من جديد إلى فترة من التمزق لم نر لها مثيلا من قبل .

والآن وقد عادت سيناء لمصر . أصبح الجو العام مهيئا من جديد لمد الجسور بين البلاد العربية وبناء صفحة جديدة فى البناء والحوار المفيد . بدلا من الجدل العقيم .

ولن ينفع العرب الآن الحديث عن نقص سيادة مصر على سيناء .. كما لن ينفع مصر أن تعيب على أشقائها عدم تقديمها لأى بديل .. ليس بهذا تنصلح أحوال العرب .

ولقد أفادت الفترة الماضية ـ رغم قسوتها ـ فى معرفة إحدى حقائق المنطقة وهى أن حاجة العرب لمصر لا يعادلها سوى حاجة مصر للعرب .. فلنتجاوز

* نشر فى جريدة الوطن الكويتية فى ١٩٨٢/٤/٣٠ .

الصغائر ونبحث عن شيء مفيد للجميع .

عودة سيناء مناسبة للبذل العربي .. وليست فرصة لتسوية حسابات قديمة .. لقد بنى اليهود مستعمراتهم .. ولا أقول مستوطناتهم . بأموال اليهود فى أوروبا واميركا .. فلماذا لا تفعل نفس الشيء فى سيناء .. لماذا لا تعمر أموال العرب سيناء .. علما بأن ضمان السيادة على سيناء لن يكون نصوص اتفاقية فى كامب ديفيد أو فى جنيف أو فى الامم المتحدة .. الضمان الوحيد هو كثافة سكانية حقيقية تجعل إعادة احتلالها أمرا صعبا أو مستحيلا .. وإذا كان ابناء مصر يسهمون فى تعمير كافة أو معظم الدول العربية .

فلماذا لا تقوم الأموال العربية الآن بتقديم هدية للشعب المصرى بإعادة تعمير سيناء .

فلماذا لا تكون هدية العرب لسيناء ولمصر هى مشروع ضخم للتعمير تشترك فيه جميع الدول العربية كل بحسب طاقته .. وأن يتم ذلك بصرف النظر عن العلاقات الرسمية .. لماذا لا تقوم حملة لمشروع تعمير سيناء .. مشروع عربي لتعمير سيناء أفضل مائة مرة من كافة المقالات التى تحدثنا عن عيوب أو قصور اتفاقية كامب ديفيد .. وبالمناسبه فإن هذا المشروع هو وحده الكفيل بإلغاء كافة هذه العيوب أو على الاقل إلغاء كل أثرها .. فهل نحن العرب قادرون على ذلك بنفس القدر الذى نجحنا فيه فى الإساءة الى بعضنا البعض .

٣٤

مع أو ضد كامب ديفيد .. ليس سؤالا ..*

مع أو ضد كامب ديفيد ؟ هذا هو السؤال الذى يتردد حاليا فى صحافتنا ومناقشاتنا السياسية . ولكن هل هذا سؤال مفيد ؟ هذا ما نشك فيه .

لعلنا نكون فى وضع أفضل لو حاولنا أن نفهم ما يحدث وأن نخطط لكى نحصل على ما يحقق الأمل العربى وليس لمجرد الادانة وتبرأة النفس ثم الانصراف إلى أوضاعنا القائمة بما يؤكد استمرارها وتأييدها .

لست فى حاجة إلى إعادة ترديد ما تعنيه الصحوة العربية لشعوبنا وللعالم أجمع . فهذا أمر لم يعد يحتاج إلى بيان . يكفى أن نتذكر أن هذه الأمة العربية تكمن فيها قدرات عالمية هائلة . ليس فقط بما تحويه أرضها من مصادر للطاقة المعروفة (النفط) . وأنما أيضا ما تمثله من أمل للمستقبل . فهذه الأمة تقع فى حزام المستقبل . ففى عالم يكاد ينوء من الثقل السكانى من ناحية ومن خطر نفاد الطاقة من ناحية أخرى . فإن المنطقة العربية تمثل الاحتياطى الرئيسى للبشرية انتظارا لثورة تكنولوجية قادمة تعمر الصحراء وتستغل طاقة الشمس .

* نشر بجريدة الوطن الكويتية فى ١٩٧٨/١٠/٢٥

ولكن الأمة العربية ليست موارد قائمة أو كامنة فهى قبل أى شيء رسالة حضارية ذات نزعة عالمية لعبت دورا تاريخيا رائدا . ويمكن أن تقدم الكثير والترغيب ولكن الأمر الهام هو ضرورة وجود رابطة بين القضايا العربية وبين استخدامات القدرات العربية الذاتية ترغيبا أو ترهيبا .

* * *

وليست ثورة النفط وثروته هو التغيير الوحيد فى الأمة العربية والذى حولها من « امكانيات كامنة » إلى « قدرات قائمة » بل ارتبط به تغيير فى القدرة على تحريك مقدرات وأمور الأمة العربية . وعندما كانت الأمة العربية « امكانيات كامنة » كان يكفى أن يحركها الرمز . وربما خطبة فى القاهرة أو الاسكندرية كانت الوسيلة الطبيعية لتحريك مقدرات الأمة العربية . فالأمر متعلق بالوعى والادراك . أما حين أصبحت الأمة العربية «قدرات قائمة» فإن مقرراتها لا تحركها كلمة عصماء وإنما قرارات تنفيذية تؤثر فى حجم إنتاج النفط وحركات الأموال .

وهذا التغيير ارتبط بالضرورة بتغيير فى مكان إصدار القرارات العربية . فالقدرات العربية الاساسية توجد فى دول النفط ومن ثم فان أى حديث عن حل عربى لمشكلتنا مع اسرائيل ينبغى أن ينبع بالدرجة الاولى ممن يملكون القدرات العربية الذاتية .

فهل استخدمت القدرات العربية الذاتية إلى الحد الأقصى ؟ هذا سؤال هام . وإن لم تكن قد استخدمت بالقدر الكافى . فهل هناك ما يمنع من استخدامها بدرجة اكبر؟ هذا ما نراه .

* * *

واذا لم يكن الحل العربى الكامل قد وضع محل التنفيذ فهل لا يوجد سوى قبول الأمر الواقع . الحقيقة أنه فى غيبة الحل العربى الكامل يمكن الاستفادة من ظروف العلاقات الدولية لتغيير شىء من الواقع هنا أو هناك .

ويمكن القول بأن هناك ظروفا أمريكية لبعض الحلول وظروفا سوفيتية لبعض آخر . وكلاهما يحقق بعض الحل . ولكن مصالح الاطراف العربية تختلف بالنسبة إلى هذا البعض . فالظروف الامريكية تعطى شيئا وتمنع أشياء . والظروف الروسية توفر شيئا آخرا وتحول دون أشياء . الظروف الامريكية يمكن أن تحقق مكاسب اقليمية فى بعض الاراضى المحتلة وتعيدها لا صحابها مقابل توفير الشرعية لاسرائيل وحماية للمصالح الامريكية . أما الظروف الروسية فهى تسمح بالاستمرار فى منازعة الشرعية لاسرائيل فى الأراضى المحتلة مع ضمان عدم تدهور الأوضاع ولكن دون تقديم مزايا إقليمية . ومعارضة النفوذ الامريكى بنفوذ روسى مقابل أقل توغلا ولكنه فعال .

وبصفة عامة فإن كامب ديفيد هو محاولة للاستفادة من الظروف الامريكية .

* * *

وقد يتساءل البعض لماذا لم يستخدم السادات كل القدرات العربية الذاتية كما كان يفعل عبد الناصر عندما كان يحرك الأمة العربية من المحيط إلى الخليج بخطبة فى المنشية أو فى عابدين ؟ الحق أن الأمور تغيرت . وليست فقط الأمزجة الشخصية كما يحلو للبعض . فعبد الناصر كان يتعامل مع أمة عربية تملك امكانيات وأحلام وتتم مخاطبتها على مستوى الوعى والشعور القومى ومن ثم فقد كانت الكلمة تملكها .

أما السادات فإنه يتعامل مع أمة عربية تملك نفطا ومالا ومن ثم يتعامل على مستوى الموارد والثروات . وهذه لا تحركها الكلمات ولكن القرارات ممن يملك الثروة . فالفارق بين عبد الناصر والسادات لا يرجع إلى الفارق بين شخصياتهما فحسب . وإنما أيضا وبالدرجة الأولى إلى الفارق فى الأمة التى يتحدث إليها وباسمها .

فهل نحن مع كامب ديفيد أو ضده ؟ هل هذا هو السؤال ؟

أليس أجدى أن نتساءل متى تستخدم القدرات العربية الذاتية بشكل كامل لمصلحة القضايا العربية . بدلا من دعاوى التأييد المطلق أو الادانة الكاملة .

٣٥

لاحل «سياسيا» مشرفا أمام المقاومة*

فى كل وقت وجد المثاليون والواقعيون وفى كل وقت وجد الثوريون والاصلاحيون . ولولا المثاليون لما كانت الديانات الكبرى ولما كانت الثورات والتغيرات الاجتماعية الكبرى .

ولكن المثاليين لحظات فى التاريخ . والحياة لا تستمر على الأرض الا بالواقعية وإن فقدت بريقها . ومن هنا فإن الواقعيين كانوا دائما حراس الاستمرار والبقاء .

الاستمرار والتغيير هما سدى الحياة ولحمتها . ومن هنا كان المثاليون والواقعيون عناصر تكامل رغم ما قد يبدو بينهما من تنافر أو تعارض . فأمة بلا مثاليين أمة بلا قلب . وأمة بلا واقعيين أمة بلا عقل . والأمة العربية لم تخرج عن ذلك .

وفيما يتعلق بالصراع العربى . الاسرائيلى فقد وجد على الساحة العربية دوما

* نشر فى جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ١٩٨٢/٧/٣ .

أنصار النضال حتى الموت من ناحية وأنصار الحلول السياسية والمفاوضة من ناحية أخرى . وجد المثاليون ووجد الواقعيون . وليس أحدهم بأفضل أو أسوأ من الآخر . فلكل منهما طريق مختلف الطبيعة وكل منهما لا يخلو من نبل القصد . وليس معنى ذلك أن كل من رفع هذا الشعار أو ذاك كان صادقا ونبيلا ولا واعيا أو حكيما .

فكم من مرة رفع شعار « النضال » مزايدة وكم من مرة استخدم هذا الشعار استخدما لكراسى الحكم وليس لفلسطين العربية . وكم من مرة كان الصراع المسلح غطاء لأموال تنفق ومكاسب تحقق بعيدا عن الغرض الحقيقى .

ولكم يظل مع ذلك أن الشعار فى جوهره يمثل مقصدا نبيلا أمنت به جماهير صادقة وتعلقت به نفوس بريئة . ويجب أن يظل هذا الأمل مهما كانت الظروف ونتائج الأحداث .

كذلك فليس كل من رفع شعار الواقعية والتدرج فى الحل كان حكيما . فكم من مرة استخدم هذا المنطق لتحقيق مكاسب شخصية وصرف النظر عن الجهود الحقيقية لبناء وطن قوى قادر على استخلاص حقوقه فى المستقبل . فكم من مرة كانت دعوات الواقعية مرادفة لتأكيد واقعنا المتخلف لمصالح هنا أو هناك دون أن تكون خطوة لا لتقاط الانفاس وبناء أساس متين للانطلاق فى المستقبل لتحقيق الأهداف . ولكن يظل مع ذلك أن الشعار فى جوهرة يمثل إحساسا حقيقيا بالمسئولية آمن به عدد غير قليل . ويجب أن يظل هذا الاسلوب نظيفا رغم ماقد يلحقة من تشويهات هنا أو هناك .

والمقاومة الفلسطينية مهما قيل عنها تمثل فى الأذهان الدعوة الى الثورية والى اقتناص الحق العربى فى وجه قوة عالمية قاهرة لا تتناسب مع قلة المقاومة عددا

وعدة فالمقاومة الفلسطينية فى الأصل دعوة مثالية تتعلق بهدف نبيل رغم أو وسائلها لا تساعد على تحقيق هذا الهدف .

والدعوة الى الواقعية العربية ـ أيا كان الرأى فيها ـ أخذت منابع شتى لعل أشهرها مابدأه بورقيبة . وقت قيام المنظمة الفلسطينية «فتح» . بالمطالبة بقبول حل سياسى فى سنة ١٩٦٥

وجاءت ١٩٦٧ وهزمت الأمة العربية واختلط الحابل بالنابل ، وأصبحت النظم التى تعمل فى إطار الواقعية تستخدم لغة ثورية وشعارات مثالية . وبدأت المقاومة «وهى بطبيعتها عمل ثورى مثالى» تدخل فى متاهات الدبلوماسية والمناورات السياسية .

ثم جاءت حرب ١٩٧٣ وتوالت الأحداث وكثرت الاجتهادات وفقدت الأعصاب وتحول العرب إلى محاربة بعضهم البعض باسم مختلف الاجتهادات . وفى خلال ذلك فقد «الصراع» مثاليته وشابه غير قليل من الشكوك فى نظر الجماهير . وفى نفس الوقت فإن ما تم من حلول باسم «الواقعية» لم ينجح فى إرضاء النفوس المتعطشة للسلام .

ومع ذلك كله فينبغى أن يظل للأمة العربية مثاليتها وإن طال الأمد فى الوصول إليها . وأن تظل لها واقعيتها لأن الأمم لا تعيش على الآمال وحدها .

وبصرف النظر عن كل ما شاب ويشوب العمل العربى ، فان المقاومة الفلسطينية كانت تمثل هذه الحركة المثالية للعمل العربى . محاولة استخلاص الحق العربى فى ظل كافة الظروف العالمية والعربية غير المواتية ولكنه العناد والاصرار على سلامة «الحق العربى» وينبغى أن يظل هذا الأمل قائما وسليما ونظيفا رغم أنه قد يهزم هنا أو هناك .

ولذلك فانى أعتقد أنه لا يوجد «حل سياسى» أمام المقاومة الفلسطينية ليس أمامها سوى الصمود والموت فى سبيل ما رفعته من مثال . ثم بعد ذلك . تأتى مرحلة «الواقعية العربية» يقوم بها أناس آخرون وليس قادة المقاومة الحاليين . ويظل مع ذلك حيا فى النفوس هذا الأمل دون تشويه رغم هزيمته مرة أو مرات . فقد يأتى زمن يستطيع أن يعود من جديد هذا الأمل .

وليس معنى ذلك أن المطلوب هو تدمير بيروت أو القضاء على السكان المدنيين أو حتى معظم أفراد المقاومة . ولكن غير المطلوب هو أن يخرج زعماء المقاومة ورموزها بأى شكل من أشكال الحلول «السياسية» فليس أمامهم إلا البقاء والصمود حتى الموت . والله اعلم .

الفهرس

٤ ـ فى الاقتصاد المصرى

٥ ـ فى العلاقات العربية

رقم الإيداع : ٨٥/٢٦٢٣ الترقيم الدولى : ٨ ـ ٠٢٦ ـ ١٤٨ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق

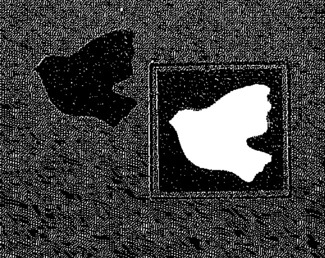
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE

المؤلف :

دكتور حازم الببلاوى

* من مواليد أكتوبر ١٩٣٦ ـ القاهرة.
* حاصل على ليسانس فى الحقوق مع مرتبة الشرف ١٩٥٧.
* تلقى دراسات عليا فى الاقتصاد من جامعات جرينويل فى فرنسا وكمبردج فى انجلترا.
* حاصل على الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية من جامعة باريس ١٩٦٤.
* حائز على جائزة أحسن الرسائل فى فرنسا لعام ١٩٦٤.
* حائز على جائزة الكويت فى العلوم الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربى لعام ١٩٨٣.
* أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية.
* قام بالتدريس فى الجامعات العربية كما كان أستاذا زائرا فى السربون بباريس (١٩٦٨) وجامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس) ١٩٧٩.
* رئيس مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات.
* له مؤلفات عديدة بالعربية والفرنسية والإنجليزية
آخرها كتاب على أبواب عصر جديد.

The Arab Gulf Economy
in a Turbulant Age.



يتناول هذا الكتاب قضايا سياسية واقتصادية معاصرة ، والأمر الذى يجمع بين المقالات ـ أيا كان موضوعها أو عنوانها ـ هو مصر . فقد كانت مصر دائما فى ذهن الكاتب عند مناقشة أى موضوع وكل اقتراح .

وإذ اخترت عنوانا هذا الكتاب (فى الحرية والمساواة) ـ وهو أحد موضوعات المؤلف ـ فإن ذلك يرجع إلى اعتقادى بأن هذا موضوع بالغ الخطورة فى اللحظة التاريخية التى تمر بها بلادنا الآن ، وهى فترة البحث عن هويتنا السياسية . وقد كان موضوع الحرية والمساواة هاجسا للفكر الإنسانى منذ الثورات العالمية الكبرى ـ الفرنسية والروسية بوجه خاص ـ ولكنه مازال جوهريا ومعاصرا حتى هذه اللحظة . كذلك فإن اختيار هذا العنوان (السياسى) يتضمن فى الواقع تعبيرا عن أهمية (السياسة) أو (السلطة) فى الحياة الحديثة ، وهو أمر لا يخلو من دلالة ، خاصة إذا كان الكاتب بالمهنة اقتصاديا .

حازم الببلاوى